



بَرِيْطَانِيَا وَفَلَسْطِيْن ١٩٤٥ - ١٩٤٩ دِرَاسَةٌ وَثَائِقِيَّة



د. اَحْمَدُ عَبْدِ الرَّحِيْمِ مُصْطَفٰى

دار الشروق —



**بَرِيْطَانِيَا
وَفَلَسْطِيْن
١٩٤٥ - ١٩٤٩
دِرَاسَةٌ وَثَائِقِيَّة**

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الشروق

القاهرة ١٠ شارع حواء - هاتف: ٧٧٤١٤٢ - ٧٧٤٥٧٨ - مرفأنا شروق - تلخفون: ٤٣٥٥١
شروق مصر ٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - مرفأنا والشروق - تلخفون: ٢٥١٦٥
SHOROUK INTERNATIONAL 316/376 REGENT STREET LONDON W1, UK, TEL. 637 7743/4 TELEX. SHOROK257796

**بَرِيْطَانِيَا
وَفَلَسْطِيْن
١٩٤٥ - ١٩٤٩
دِرَاسَةٌ وَثَائِقِيَّة**

د. اَحْمَد عَبْد الرَّحِيْم مِصْطَفِي

دار الشروق —

مقدمة

اشتدت الخلافات بين الكتاب والمؤرخين والساسة حول طبيعة السياسة البريطانية تجاه فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فالعرب يحملونها مسئولية التطورات التي أدت إلى ظهور الدولة اليهودية وهزيمتهم في حرب ١٩٤٨ . في حين أن الكتاب الصهيونيين يتهمونها بالتمنكّر لعودها والتحيز للعرب خدمة لأهدافها النفطية والاستراتيجية والسعى إلى وأد مشروع الدولة اليهودية . وبين هذا وذاك تحيط العواطف والنوازع والأحقاد بتفسير الأحداث بحيث يجد المؤرخ صعوبة كبرى في استشفاف الحقيقة النسبية . لهذا سعت إلى الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة بعد السماح للباحثين بذلك عقب انتهاء فترة الحظر التقليدية ومداها ثلاثون عاما ، وجعلت منها العمود الفقري لهذا البحث الذي أظن أنه أول بحث موضوعي حول السياسة البريطانية إزاء فلسطين خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٩ . وقد وافقت لجنة دعم البحث العلمي بكلية الآداب - جامعة الكويت ، وبخاصة مقررته الدكتور نجاة عبد القادر الجاسم القناعي ، على مشروعى وأوفداني في صيف عام ١٩٨٢ إلى لندن حيث أمكننى الاطلاع على الوثائق البريطانية والكتب المطبوعة التي تتصل بالبحث فللجنة ومقررتها جزيل الشكر - إذ بدون تعضيدهما ما كان هذا البحث أن يخرج إلى حيز النور بشكله الحالي .

ومن الطبيعي أن تصدم بعض الحقائق الواردة في الصفحات التالية بعض القراء العرب وبخاصة أولئك الذين يشككون ، عن جهل بطبيعة الوثائق ومن سطورها ، في مدى دقتها في تصوير الأحداث . وأحب أن أنبه هؤلاء ومن على شاكلتهم إلى أن الوثيقة الرسمية غير موجهة إلى أى قارئ ، بل إنها تكتب في وقتها لتبادل الرأى والمعلومات بين مسئول وآخر حول قضية

ما . ولا شك أن الأجهزة البريطانية في المشرق العربي كان لها من الوسائل ما ساعدها على الحصول على أدق المعلومات ، خاصة وأن كثيرًا من الساسة العرب كانوا حينئذ يدورون في فلك بريطانيا إما عن قناعة أو لأنهم لم يكن أمامهم سبيل آخر للبقاء في الحكم . ولما كانت الحكومات العربية لم تقم حتى الآن بترتيب أوراقها الرسمية والسماح بالاطلاع عليها ، فإن الوثائق البريطانية لاغنى عنها لكل من يسعى إلى دراسة مختلف الموضوعات المتصلة بالتاريخ العربي الحديث والمعاصر .

وأخيرًا أرجو أن أكون قد وفقت في عرض موضوعي عرضًا علميًا وألقيت ضوءًا على فترة هامة من فترات التاريخ العربي الحديث لم تنل حتى الآن حقها من الدراسة بحكم أن كثيرًا مما كتب عنها لا يعدو كونه انطباعات عاطفية تردد شعارات قد لا تستخدم الحقيقة أو المسار القومى . ناهيك عن تلاطم أمواج مأسطره الكثيرون من العرب الذين لعبوا أدوارهم في صياغة الأحداث : فهم يبررون مواقفهم ويلقون باللوم واللائم على الآخرين . وأحب أن أنبه الجميع إلى أن الحقيقة وحدها ، على مرارتها ، هى التى تمهد لنا الطريق السوى لفهم الأصول التاريخية لمشاكلنا ورسم المسار الذى من شأنه أن يساعدنا ، ولو بعد لأى ، على حل قضايانا القومية على الوجه الصحيح :

وعلى الله قصد السبيل .

أحمد عبد الرحيم مصطفى

الكويت في مايو ١٩٨٤

الفصل الأول

سياسة حكومة العمال

حين لاحت بوادر الحرب العالمية الثانية حاولت بريطانيا - في أعقاب الثورة الفلسطينية الكبرى - أن تتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية ، وذلك حرصاً على مصالحها في الشرق الأوسط الذي كان لابد أن تكون له أهمية قصوى بالنسبة إلى مجرى الحرب التي لاحت نذرها في الأفق . لهذا دعت الحكومة البريطانية مندوبين عن العرب^(١) والصهيونيين إلى مؤتمر انعقد في لندن في أوائل عام ١٩٣٩ (مؤتمر سان جيمس) . وحين تبين أن الطرفين المتنازعين لا يقبلان بأي حل وسط آثرت تهديّة العرب خاصة وأن موقف اليهود من النزاع الدولي المقبل كان معروفاً سلفاً نظراً للسياسة اللاسامية التي اتبعها النازيون . لهذا أصدرت الكتاب الأبيض (مارس ١٩٣٩) الذي كانت أهم نقاطه كالآتي :

١ - عدم تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وفق ما أوصت به اللجنة الملكية في عام ١٩٣٧ . وقد أعلنت الحكومة البريطانية في الكتاب الأبيض أنها لا تسعى إلى جعل فلسطين دولة عربية أو دولة يهودية ، بل تهدف إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات على أن يتأكد قبل هذا قيام علاقات حسنة بين عنصري السكان وأن تعقد معاهدة جديدة بين هذه الدولة وبريطانيا وأن تتمتع كل جماعة بكيان مستقل في الشؤون الثقافية والاجتماعية والإدارية في ظل الدولة الجديدة .

(١) ممن اشتركوا من الجانب العربي في مباحثات لندن ممثلون عن عرب فلسطين والأمير عبد الله حاكم شرق الأردن ونوري السعيد وزير خارجية العراق والأمير فيصل ابن العاهل السعودي وشخصيات سياسية مصرية هامة .

٢ - تحديد رقم نهائى للهجرة اليهودية إلى فلسطين وهو ٧٥,٠٠٠ خلال السنوات الخمس القادمة ، على ألا يجوز بعد ذلك قبول المهاجرين اليهود إلا بعد موافقة العرب وبعد التأكد من قدرة البلاد الاقتصادية على استيعابهم . وحيتند تقوم هيئة ملائمة من ممثلى سكان فلسطين والحكومة البريطانية بوضع الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال - وإذا ظهر لها بعد انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب إرجاء تشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة فإنها تستشير ممثلى سكان فلسطين وعصبة الأمم والدول العربية قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الإرجاء ، ولكن إذا ما قررت الإرجاء فإنها فى هذه الحالة تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها فى وضع السياسة المقبلة .

٣ - تقسيم أراضى فلسطين إلى ثلاث مناطق لا يجوز فى الأولى منها انتقال ملكية الأراضى من عنصر إلى آخر ، وفى الثانية يوضع انتقال الملكية تحت إشراف سلطات الانتداب ويظل الباب مفتوحا فى الثالثة لشراء الأراضى وبيعها ، على أن يتم كل ذلك طبقا للوائح التى يصدرها المندوب السامى فى فلسطين .

وبرغم مبادرة الصهيونيين إلى رفض الكتاب الأبيض لأنه لم ينص على قيام دولة يهودية فى فلسطين ، فقد عكفت الدوائر العربية على دراسة السياسة البريطانية الجديدة ، فوجدت أن موضوع التطور الدستورى وإعلان الدولة الفلسطينية جاء غامضا مما جعل تنفيذه رهنا بموافقة اليهود أولا واقتناع بريطانيا أخيرا ، لهذا وقفت الدول العربية المشتركة فى المؤتمر موقفا متحفظا من المشروع فى حين نددت اللجنة العربية العليا الناطقة باسم الفلسطينيين بغموض السياسة البريطانية وتعليقها تنفيذ السياسة الجديدة على موافقة اليهود .

وما لبث أن نشبت الحرب العالمية الثانية التى شهدت هدوءا نسبيا فى فلسطين ، بحكم أن الحركة الوطنية الفلسطينية كان قد أصابها الشلل نتيجة لسياسة القمع التى اتبعتها الحكومة البريطانية قبيل نشوب الحرب والخسائر الاقتصادية المترتبة على الثورة ، فى الوقت الذى لجأ فيه القادة الفلسطينيون - الذين أعلن الإنجليز خروجهم على القانون - إلى الفرار من فلسطين إلى البلدان العربية المجاورة ، وانحلت فيه اللجنة العربية العليا . أما اليهود فقد وافقوا ، باستثناء أعداد قليلة من المتطرفين ، على الوقوف إلى جانب بريطانيا ، وإن ظلت العلاقات بين الطرفين يشوبها شيء من التوتر نتيجة لمواصلة الحكومة البريطانية تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض . وهكذا فحين صدرت فى فبراير ١٩٤٠ قوانين تنص على التشدد فى التضييق على شراء اليهود للأراضى

جرت مظاهرات كبرى واصطدامات بالبوليس البريطانى . وبعد أن تبين الصهيونيون أن الولايات المتحدة قد تخلت عن سياسة العزلة واشتركت في الحرب العالمية عقدوا آمالهم عليها . معتمدين على الضغط الذى كان يمكن أن يمارسه اليهود الأمريكان الذين كانت أعدادهم تزيد على الخمسة ملايين ، فعقدوا مؤتمرا في مايو ١٩٤٢ في فندق بلتيمور بنيويورك كانت مقرارته بمثابة انتصار لاتجاه بن جوريون الخاص بالإسراع في إقامة الدولة اليهودية على سياسة التدرج التى كان يتبعها الزعيم الصهيونى حيم وايزمان . وكانت مقررات مؤتمر بلتيمور تنص على إلغاء الكتاب الأبيض وفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية تحت إشراف الوكالة اليهودية وإنشاء جيش يهودى وأن يقوم في فلسطين «كومنولث يهودى يشكل جزءا لا يتجزأ من كيان العالم الديمقراطى الجديد» .

وعاد بن جوريون إلى فلسطين حيث حصل على موافقة المجلس الصهيونى الداخلى ، وهو أعلى هيئة للتخطيط السياسى في المنظمة الصهيونية ، على برنامج بلتيمور . ولم تكن هذه الموافقة بالأمر السهل بحكم أن كثيرا من يهود فلسطين كانوا أميل إما إلى دولة مشتركة أو إلى التقسيم ولا يقرون قيام دولة يهودية في كل فلسطين في ذلك الوقت . إلا أن استغلال المعلومات المبالغ فيها عن سياسة النازيين الخاصة بالعمل على إبادة اليهود قد مكنت بن جوريون من الحصول على التأييد لبرنامج بلتيمور الذى كان من ورائه تأثير الصهيونيين الأمريكان الذين كان أغلبهم ينادون منذ عام ١٩٣٠ بضرورة قيام دولة يهودية . ومنذ ذلك الوقت كان الجناح الأمريكى في الحركة الصهيونية هو الذى يتزعم الضغط في سبيل إقامة هذه الدولة . وهكذا انتقل مركز النشاط الصهيونى منذ الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة حيث تشكل الأقلية اليهودية ، التى اعتنق معظم أفرادها أهداف الصهيونية ، قوة ضغط سياسية لا يستهان بها .

وحيث بدا في عام ١٩٤٣ أن زمام المبادرة في الحرب العالمية قد انتقل إلى أيدي الحلفاء لجأ المتطرفون اليهود في فلسطين إلى العنف معترضين على سياسة الكتاب الأبيض - فنشطت المنظمات الإرهابية (وعلى رأسها شتيرن والإرجون) في القيام بأعمال العنف ضد الإدارة البريطانية . وشهد عام ١٩٤٤ م سلسلة من إلقاء القنابل على الأملاك الحكومية والبوليس ، كما شهد مقتل وزير الدولة البريطانى - لورد موين - في القاهرة على أيدي الإرهابيين اليهود^(١) .

(١) اعتقدت المنظمات الإرهابية اليهودية أن موين يدبر مؤامرة معادية للصهيونية . خاصة وأن الاجتماعات العربية في =

وحين انتهت الحرب العالمية ازدادت الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين واعتبر المتطرفون اليهود أن القضاء على القوى الفاشية يسجل بداية حربهم ضد دولة الانتداب ، مما أدى إلى ازدياد أعمال التخريب والقتل التي شكلت ملمحا روتينيا للحياة في فلسطين . وعلى حين أن مرتكبي هذه الأعمال كانوا في البداية لا يهتمون إلا إلى الجماعات الإرهابية المتطرفة ، فقد اكتسب مبدأ اصطناع العنف أنصارًا متزايدين بالتدريج ، ومن بينهم قادة مسئولون للجماعة اليهودية والتنظيم شبه العسكري المعروف باسم الهاجاناة (الدفاع) الذي كانت تنظمه وتموله وتوجهه المؤسسات الصهيونية في فلسطين . وقد ازداد الموقف سوءا بعد امتناع الوكالة اليهودية عن التعاون مع الإدارة البريطانية ضد الإرهابيين . وحين بدأ اشتراك الهاجاناة في هذه النشاطات أخذت الجماعات المتطرفة تشارك في العمل داخل الجماعة اليهودية ولوحظ اتجاه كل المنظمات غير المشروعة الثلاث (الهاجاناه - شتيرن - الإرجون) إلى تنسيق العمل في سبيل القيام بأعمال عنف واسعة النطاق يربطها توجيه مركزي^(١) .

أما بريطانيا فلم تجر ، خلال الحرب ، أى تغيير على سياستها الخاصة بفلسطين . ومنذ أواخر عام ١٩٤٢ عهد إلى لجنة التخطيط المشتركة بوزارة الحرب بالقيام بدراسة متطلبات بريطانيا في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب . وحين استعرضت اللجنة كل دولة من دول الشرق الأوسط رأت أن الانتدابات تفسح المجال لأنظمة مستقلة ترتبط بمعاهدات مع بريطانيا ، كما رأت أن احتياجات بريطانيا الاستراتيجية في فلسطين ، في حالة إجراء أى تعديل للانتداب ، تتركز على ميناء حيفا مما يستلزم الحصول على تسهيلات لحجاية طريق حيفا - بغداد وأنابيب النفط الممتدة من كركوك إلى حيفا ، بالإضافة إلى المنشآت البترولية في حيفا ذاتها . كما أشارت

= الإسكندرية التي انقلبت في أكتوبر ١٩٤٤ تمخضت عن بروتوكول الإسكندرية الذي فسر - فيما يتعلق بفلسطين - على أنه يدعو الحكومة البريطانية إلى التعاون على أساس الكتاب الأبيض وتنفيذ الوعود التي قطعها بخصوص وقف الهجرة اليهودية . وقد ربط الصهيونيون بين فكرة الجامعة العربية وبين المشروعات البريطانية في الشرق الأوسط وظلوا أن موين هو العقل المدبر لنشاطات الساسة العرب .

(1) **Cabinet Papers** 127/281, as amended by teleg. no. 2053 from the Foreign Secretary to sir Orme Sargent (Palestine) pp. 3-4.

وقد كلف الإرهاب الصهيوني بريطانيا ٣٣٨ قتيلًا في الوقت الذي أنفقت مائة مليون جنيه استرليني على قواتها المسلحة في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

Sune O Persson, **Mediation and assassination: Count Bernadotte's Mission to Palestine, 1948** (Ithaca Press, London, 1979) P.56.

اللجنة إلى حاجة بريطانيا إلى تطوير قاعدة بحرية في حيفا وضرورة الإشراف على خط حديد حيفا - القنطرة وعلى قواعد جوية وبرية في المنطقة . وفي يولية ١٩٤٣ شكل مجلس الوزراء البريطاني لجنة مهمتها دراسة أوضاع فلسطين بعد انتهاء الحرب والتوصل إلى حل لمشكلتها على المدى البعيد وإبلاغه إلى رؤساء الأركان . وحين دعى الجنرال ويفل للإدلاء بوجهات نظره المستمدة من خبرته الطويلة بفلسطين والشرق الأوسط تنبأ بأن اليهود سيلحقون الهزيمة بعرب فلسطين إذا ما سارت الأمور في مجراها الطبيعي مما يواجه بريطانيا بكارثة . فعلى حين أنه رأى أن الوعود التي قطعت للعرب قد أوجدت موقفا صعبا ، فإنه أبدى تخوفه من أطاع اليهود في فلسطين التي «تشكل خطرا على أمن الكومنولث والإمبراطورية البريطانية» . ونحن نستشف من الوثائق البريطانية غير المنشورة أن الحكومة البريطانية كانت حينئذ تعارض التقسيم على اعتبار أنه سيثير عداة العرب الشديد ، ولهذا أثرت تأجيل اتخاذ أى قرار إلى ما بعد انتهاء الحرب . إلا أن لجنة مجلس الوزراء قررت في عام ١٩٤٤ ضرورة المحافظة التامة على مصالح بريطانيا الاستراتيجية في فلسطين - فإذا ما نفذ التقسيم لسبب أو آخر وجب توقيع معاهدتين مع الدولتين الجديدتين تلزمهما بأن تمنحا الحكومة البريطانية حق إبقاء قوات مسلحة على أراضيها فضلا عن حق إقامة مطارات ومنشآت أخرى وأن يتم تحريك هذه القوات دون عوائق داخل حدود الدولتين . كما اقترحت اللجنة أن تتمتع دولة القدس باستقلال ذاتي فيما يتعلق بمعظم نشاطها على أن يكون المندوب السامي البريطاني مسئولاً عن مسائل معينة بما في ذلك شئون الدفاع وأن يضم القسم العربي من فلسطين إلى دولة شرق الأردن وأن تحصل بريطانيا فيه على التسهيلات الاستراتيجية التي تتمتع بها في شرق الأردن^(١) .

على أن خطط الحكومة البريطانية الخاصة بالتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية على المدى البعيد كانت متأثرة بعوامل خارجة عن نطاق فلسطين ذاتها ومنها بدء تنبه بريطانيا إلى ضعف مركزها الاستراتيجي في الشرق الأوسط الذي ازدادت أهمية نفطه خلال الحرب وخشيتها التدخلين السوفيتي والأمريكي في منطقة جرى اعتبارها حكرا على النفوذ البريطاني المتفوق واعتراض مخططي الاستراتيجية البريطانية على تقسيم فلسطين الذي ظل منذ عام ١٩٣٧ حجر الزاوية بالنسبة إلى الخطط المتعلقة بمستقبل فلسطين^(٢) . وتدل آخر مذكرة وزارية كتبها

(1) Cab. pap. 127/281, from sir George Gater to Major - General sir Leslie Hollis, dated 21-12-46.

(2) Evan Wilson, **Decision on Palestine** (Hoover Institution Press, Stanford, 1979), P.46.

ونستون تشرشل عن فلسطين في ٦ يولية ١٩٤٥ - أى بعد يوم واحد من إجراء الانتخابات العامة - على الإحباط والإجهاد اللذين حلا به بحيث تحولت حماسه لأهداف الصهيونية إلى ألم شديد فيما يتعلق بإحدى مشاكل ما بعد الحرب التي لم يكن يبدو لها حل واضح . وقد سأل رؤساء الأركان عن السبب الذي يدعو بريطانيا إلى التمسك « بهذا المكان شديد الصعوبة » في الوقت الذي لا تقتصر فيه الولايات المتحدة على موقفها السلبي بل توجه الانتقاد تلو الانتقاد ، ملمحاً بذلك إلى أن تتحمل الولايات المتحدة مسئولية المشكلة - وبهذا الصدد صرح بما يلي : « لا أظن أن بريطانيا قد حصلت على أدنى ميزة من تحمل هذا العبء المضني الذي لم تشكر عليه ، وعلى الآخرين الآن أن يلعبوا دورهم » . ولكن تلميحه إلى احتمال تسليم فلسطين للولايات المتحدة واجه معارضة شديدة : فقد ذهب الجنرال إسماي Ismay إلى أن فلسطين هي مفتاح الأمن في منطقة الشرق الأوسط ، كما أقرت وزارة الخارجية وجهة نظر هارولد بيلي ، الخبير بالشئون العربية والقضية الفلسطينية بوجه خاص (وسأقى تفصيل الكلام عنه فيما يلي) الذاهبة إلى أن « الانسحاب من فلسطين سيفسر في الشرق الأوسط على أنه دليل على تخلينا عن دورنا باعتبارنا دولة عظمى ، وقد يستتبع انهيار نفوذنا في شتى أنحاء هذه المنطقة » خاصة وأن الحكام العرب المعتدلين المتحمسين لمساعدة بريطانيا كانوا لا يزالون يعتبرون الكتاب الأبيض بمثابة وعد صريح بأن بريطانيا لن تسمح لوافدين جدد من أوروبا بأن « يغرقوا عرب فلسطين » .^(١)

وعلى أى حال فقد جرى تنسيق الخطط البريطانية - الأمريكية بصدد فلسطين من حيث المبدأ بتوجيه من روزفلت وتشرشل . فعلى حين أن رئيس الوزراء البريطاني كان معروفا طيلة جيل من الزمان بتعاطفه مع أهداف الصهيونيين فإن الرئيس الأمريكي كان يعتقد أن ارتباط العرب بفلسطين واه لدرجة أنه تحدث في أوائل الأربعينيات عن نقل عرب فلسطين إلى جهة أخرى - بل إنه في الحملة الانتخابية التي أدت إلى تبوئه الرئاسة للمرة الثالثة أبدى تأييده لفكرة الدولة اليهودية . وإن كانت حماسه بهذا الصدد قد خفت حين تبين مدى أثر تبني الولايات المتحدة لإقامة هذه الدولة على مصالح بلده المرتبطة بالنفط العربي ، خاصة وقد اقتنع بأن استدامتها لن تتحقق إلا باصطناع القوة - ولهذا وضع الخطوط العريضة للوصاية على

(١) Nicholas Bethell, *The Palestine Triangle: The struggle between the British, the Jews and the Arabs; 1935-1948* (André Deutsch, London, 1979), P.201 .

فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية . وليس هنا مجال مناقشة سياسة روزفلت الخاصة بفلسطين - ولكن مما يجدر ذكره أنه كان يتبع سياسة ذات وجهين في هذا المضمار : فهو لأسباب انتخابية معروفة كان يتملق الزعماء الصهيونيين في الولايات المتحدة ، إلا أنه حرصا على مصالح بلاده النامية في العالم العربي تعهد بعدم اتخاذ قرار حاسم بصدد المشكلة الفلسطينية إلا بعد التشاور مع العرب . وكان موظفو مكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ينهون باستمرار إلى ضرورة عدم إغضاب العرب الذين تقع في أراضيهم ذات الأهمية الاستراتيجية آبار النفط وأنايبه ومخارجه ، مما أدى إلى اتهامهم بالتحيز إلى جانب العرب ضد اليهود ، بل واتهام بعضهم بالاسامية ، وهو ما سجله الرئيس ترومان مرارا في مذكراته في الوقت الذي اعتقد فيه العرب أحيانا أن رجال المكتب منحازون للصهيونيين بحكم أن عملهم كان يقتضى احتكاكهم باليهود^(١) . ولم تقتصر معارضة أطاع الصهيونيين في الولايات المتحدة على رجال مكتب الشرق الأدنى ، بل كان يشاركهم وجهات نظرهم العسكريون وبخاصة الاميرال ليهي رئيس أركان القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية في عهدي روزفلت وترومان ، وكذلك وزير البحرية جيمس فورستال ، بالإضافة إلى الهيئات التنفيذية في شركات النفط وأعضاء مكتب المخابرات (مكتب الخدمات الاستراتيجية السابق على وكالة المخابرات المركزية) والمبشرون البروتستانت والمستشرقون في كبريات الجامعات الأمريكية وكثير من الصحف والدوريات الكبرى مثل تايم ولايف والنيويورك تايمز والكرستيان ساينس مونيتور والمجلس الأمريكي لليهود الأمريكيان^(٢) .

وما لبث التعاون الأمريكي - البريطاني بصدد فلسطين أن تأثر باختفاء روزفلت وتشرشل عن المسرح . فقد توفي الرئيس الأمريكي في إبريل ١٩٤٥ وخلفه نائبه هارى ترومان المعروف بميله الصهيونية في الوقت الذي بدأت تنتشر فيه الأخبار المبالغ فيها عن معسكرات الموت النازية وغرف الإبادة وغير ذلك من الفظائع ، ويهم فيه عشرات الألوف من المشردين اليهود في أوروبا المحتلة . وإلى جانب تعاطف ترومان العميق مع المشردين اليهود ، كان على استعداد للاستجابة لنصائح كثير من اللبراليين الموالين للصهيونية الذين كان بإمكانهم أن يزودوا الحزب الديمقراطي بالأموال والأصوات اليهودية . ومن الشخصيات التي كان لها تأثير قوى على ترومان

(1) Zvi Ganin, *Truman, American Jewry and Israel, 1945-48* (Holmes and Meier Publishers Ltd., London, 1979), P. 7.

(2) *Ibid*, PP. 23-4.

فما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية مساعده اليهودى - الصهيونى ديفد نايلز^(١) الذى سبق له العمل مع روزفلت الذى عهد إليه بشئون اليهود والزنج والأقليات الأخرى . وقد أقر ترومان نايلز فى منصبه ، وما لبث هذا الأخير أن أصبح أداة الاتصال بين الرئيس والدوائر الصهيونية بحيث لم يكتف ترومان كثيراً بوجهات نظر وزارتي الخارجية والدفاع اللتين نظرنا إلى المشكلة من زاوية مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وبالتالى كانتا تعارضان قيام الدولة اليهودية حرصاً على عدم إغضاب العرب ، خاصة وأن الكونجرس - بتعصيد من الحزبين الجمهورى والديمقراطى - كان قد اتخذ فى يناير ١٩٤٤ قراراً بتعصيد قيام وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية غير المحدودة ، وقيام دولة يهودية . ومن الإجراءات الأولى التى اتخذها ترومان بعد توليه الرئاسة أنه أرسل إلى أوروبا لجنة برئاسة إيرل هاريسون - عميد كلية الحقوق بجامعة بنسلفانيا وعضو اللجنة الحكومية المشتركة الخاصة باللاجئين - لبحث أوضاع المشردين اليهود . وقد خلص تقرير هاريسون - بعد أن قام بجولته - إلى تردى أوضاع اليهود الناجين من معسكرات الموت وبأسهم وتحرقهم لمبارحة أوروبا ، وإلى أنه لا يوجد أى حل مقبول بالنسبة إلى مستقبل بعض اليهود الأوروبيين إلا فى فلسطين^(٢) .

وفى الوقت الذى حدث فيه التغيير فى منصب الرئاسة الأمريكية أحرز حزب العمال البريطانى فى أواخر يولية ١٩٤٥ نصراً مؤزراً على المحافظين وحل كلمنت أتلى محل ونستون تشرشل - وكان ذلك مؤذناً بتعديل مسار العلاقات الأمريكية - البريطانية فيما يتعلق بفلسطين . فكل من أتلى وترومان لم يحظ بالمكانة المرموقة التى تبوأها سابقهما ، وبالتالى فإن مواجهتهما للمشكلات السياسية الضخمة التى خلفتها الحرب كانت تتصف بالتردد والخاوف الماثورة عن الساسة عديمي التجربة فى الوقت الذى تحتاج فيه المواقف إلى الشجاعة والحسم ، خاصة وأن الحلف الثلاثى الروسى - الأمريكى - البريطانى كان يوشك على الانهيار بعد أن ظهرت

(١) اهم ممثلو بريطانيا فى الولايات المتحدة وفى الأمم المتحدة برصد تحركات نايلز وتبع نشاطاته - انظر ملف وزارة الخارجية البريطانية رقم ٦٨٦٤٩/٣٧١ : مكتبة من السفارة البريطانية فى واشنطن إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول أغسطس ١٩٤٥ - ومكاتبان من الوفد البريطانى فى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ و ٩ مايو ١٩٤٨ .

(٢) تأثر هاريسون حين وضع تقريره بالمعلومات التى قدمها له الموظفون الصهيونيون .

CF. Joseph Heller, The Anglo-American Commission of Enquiry in Palestine (1945-6)-in :E. Kedourie and S.Haim (eds.), Zionism and Arabism in Palestine and Israel (Frank Cass, 1982), pp. 136-170.

الخلافات - بل والصراعات - بين حلفاء الأمم وأن ترومان ورث عن روزفلت سياساً فلسطينية غامضة في الوقت الذي هزّت فيه مآسي اليهود الرأي العام الأمريكي ، وهو ما استغل الصهيونيون أحسن استغلال . ولو بقي روزفلت وتشرشل في الحكم لربما أمكنها التوفيق بين ادعاءات كل من العرب واليهود . إلا أن الحكومة الأمريكية في عهد ترومان لم تتبادر إلى التوصل إلى سياسة فلسطينية شاملة تحظى بقبول الرأي العام في الولايات المتحدة والمشرق العربي . وكان ترومان حين التقى بتشرشل وأتلى في مؤتمر بوتسدام قد أبلغها بأن حكومته تحبذ أن يدخل إلى فلسطين أى عدد من اليهود يمكن إسكانهم فيها سلمياً ، وذلك رغم معارضة استخدام القوات الأمريكية في قمع القلاقل ، خاصة وأنه كان من المحتمل أن يعارض الكونجرس استخدام القوات الأمريكية في الوقت الذي كان ثمة اتجاه إلى تحقيق التزامات الولايات المتحدة العسكرية في الخارج بالإضافة إلى ضغط الرأي العام في سبيل تسريح القوات المسلحة وعودة المجندين إلى أرض الوطن .

وحين تولى حزب العمال الحكم في بريطانيا بدا أن الحركة الصهيونية توشك أن تحوّل أهدافها ، خاصة وأن سياسة الحزب كانت تعكس اقتناعات قوية بأن إقامة الوطن القومي لليهود تتمشى إلى حد كبير مع العقيدة الاشتراكية . فنذ صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧ أ، الحزب مساندته للصهيونية ، وكانت قيادته مجمعة على التنديد بمساندة حزب المحافظين « للباشوات والأفندية خربي الذمة » وتعد بإلغاء كل القيود المفروضة على الهجرة اليهودية : حالة وصول الحزب إلى الحكم^(١) . وكان من الطبيعي أن يشد حزب العمال في معارض لسياسة الكتاب الأبيض - وفي المؤتمر الذي عقده في يونيو ١٩٤٣ أكد من جديد ما سبق صرح به بالنسبة إلى الوطن القومي لليهود ، وفي مؤتمره المنعقد في ديسمبر ١٩٤٤ صرح أتلى : الوطن القومي لليهود لن يكون له معنى إلا إذا تمكن اليهود من دخول فلسطين بأعداد تكفي لهم الأغلبية وبأن من الواجب تشجيع العرب على ترك البلاد وتعويضهم بسخاء عن أراضي وإسكانهم في « مكان ما » وتمويل نقلهم . وفي التقرير الخاص « بحل المشكلة الفلسطينية أعقاب الحرب » الذي وضعته اللجنة التنفيذية للحزب بعد انتهاء المؤتمر دعت إلى أغلبية يهودية في فلسطين ونقل العرب الذين يرغبون في مباحثتها إلى البلدان المجاورة ، وذلك على اعتبار

Richard Crossman, *Palestine Mission; A Personal Record* (Hamish Hamilton, London, 1947), PP. 61-2.

لدى العرب - آخر الأمر - مساحات واسعة من الأراضي ولا يجب عليهم أن يدعوا إلى حرمان اليهود من مساحة فلسطين الصغيرة . وبالإضافة إلى ذلك فقد حث التقرير بريطانيا على احتمال توسيع حدود فلسطين بالاتفاق مع مصر وسوريا وشرق الأردن ، وهو ما لم يطلب به الصهيونيون حتى ذلك الوقت ^(١) . وبمناسبة الانتخابات التي جرت في مايو ١٩٤٥ وأوصلت العمال إلى الحكم بأغلبية كبيرة أكدت اللجنة التنفيذية القومية للحزب من جديد سياسة الحزب السابقة الداعية إلى إلغاء الكتاب الأبيض والسماح بالهجرة اليهودية غير المحدودة وتوسيع رقعة فلسطين وتهجير سكانها العرب إلى الخارج .

ولكن ما أن استقر حزب العمال في الحكم حتى ووجه بحقائق الموقف وأخذ يسير في خط مخالف لكل تصريحاته ووعوده السابقة . فالحرب كانت قد ضعفت اقتصاد بريطانيا بحيث لم يكن بوسع الحكومة الجديدة أن تقوم بمغامرات باهظة التكاليف في الشرق الأوسط في الوقت الذي انقسم فيه العالم إلى معسكرين متصارعين وتطلعت روسيا إلى تدمير الإمبراطورية البريطانية وعمدت الولايات المتحدة إلى تسريح قواتها . ولما كان حزب العمال يدرك مدى أهمية علاقات بريطانيا الإمبراطورية في آسيا بالنسبة إلى اقتصادها ، ولما كان اقتصاد بريطانيا وأجور العمال الإنجليز تتصل اتصالاً وثيقاً بالحصول على نفط الشرق الأوسط وضمان تأمين المواصلات الإمبراطورية عبر قناة السويس ، فقد وقع على عاتق حكومة العمال عبء إعادة تنظيم سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط على ضوء موقف روسيا المعادى وقرب توقف الاستعانة باحتياطي الهند البشري نتيجة لوعدها بالحصول على الاستقلال وتطلع دول الشرق الأوسط إلى استكمال استقلالها . ولهذا كله شكل مجلس الوزراء البريطاني لجنة تضم وزراء وخبراء في وزارة الخارجية لبحث سياسة الحكومة الخاصة بالشرق الأوسط بوجه عام وبفلسطين بوجه خاص . وقد بدأت هذه اللجنة عملها في أغسطس ١٩٤٥ وقدمت تقريرها لمجلس الوزراء في سبتمبر - وكانت خلال مداولاتها متأثرة بتقرير خاص أصدره المعهد الملكي للشئون الدولية في فبراير السابق وفيه أكد على أهمية المحافظة على صداقة العرب من زاوية المتطلبات الاستراتيجية . وضرورة توحيد المشرق العربي في ظل ميثاق أمن إقليمي يقوم على أساس المشاركة بين الأنداد .

(١) Richard Allen, *Imperialism and Nationalism in the Fertile Crescent* (Oxford University Press, 1974), PP. 364-5.

William Polk, David M. Stampler and Edmond Asfour, *Bockdrop to Tragedy: The struggle for Palestine* (Beacon Press, USA, 1957), P.189.

ولم يمض وقت طويل حتى بدت دلائل على أن حكومة العمال لا تقل عن سابقتها تصميمًا على المحافظة على السيطرة البريطانية على المشرق العربي ولكن بصورة تتناسب مع حكومة عمالية وبطريقة لا تستلزم نفقات باهظة من جانب دولة أثقلت الديون كاهلها وعلى أن هدفها الرئيسي هو إزالة الشكوك في نيات بريطانيا . لهذا كله صرح وزير الخارجية الجديد - إرنست بيفن - بأن حكومته ترغب في «المحافظة على علاقاتنا بدول الشرق الأوسط على أساس من المشاركة الحرة والمتساوية ... لهذا لا نرغب في التدخل في السياسات المحلية لمختلف البلدان»^(١) . وكان الهدف المباشر من هذه السياسة هو حرمان الروس من استغلال عدااء العرب لبريطانيا إذا ما تخلت بريطانيا عن سياسة الكتاب الأبيض التي اعتبرها العرب تعهدًا جديًا يوازن وعد بلفور . ولما كان بيفن يرى أن الوطن القومي لليهود يشكل أحد جوانب الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، فإنه اتجه منذ البداية إلى ضمان إرضاء العرب فيما يتوخاه من حلول للمشكلة الفلسطينية^(٢) .

وكان كثير من وزراء العمال وأنصار الحكومة ، وأغلبهم من رجال الحركة النقابية بحيث لم تدان خبراتهم في مجال الدبلوماسية الدولية خبرات المحافظين ، من أقوى مساندى الصهيونية خلال السنوات السابقة على وصول الحزب إلى الحكم ، في حين كان بعض الوزراء شديدي المعارضة لأهداف الصهيونية مع وجود فريق ثالث محايد . ففي حين كان هيربرت موريسون وآرثر جرينوود وهيو دولتون ووليم جويت وكريتش جونز وأنيورين بيفان ووليمز من المتحمسين لأهداف الصهيونية كان إرنست بيفن وستافورد كريسس وألكسندر يقفون منها موقفًا مناورًا يفوق في تطرفه موقف كلمنت أتلي وإديسون وامانويل شنويل الأقرب إلى المعارضة . لكن حين احتدم الموقف لم تعد ثمة أية معارضة حقيقية في مجلس الوزراء للسياسة التي اتبعها بيفن بوجه خاص^(٣) . فلم يكن من المتوقع أن تساند حكومة العمال الصهيونيين إذا ما أدت هذه المساندة إلى تعريض مستقبل الشرق الأوسط كله للخطر - إذ لم يكن من السهل على أتلي وزملائه الذين كانوا ينوءون تحت أعباء السياسة الداخلية ويزعجهم خطر التوسع الروسي أن يتفقوا على

(1) J.C.Hurewitz, *The Struggle for Palestine* (Greenwood Press, New York, 1968), PP. 225-48.

(2) Norman and Helen Bentwich, *Mandate Memories; 1918-1948* The Hogarth Press, London, 1965), pp. 176-7.

(3) Jon and David Kinche, *Both Sides of the Hill: Britain and the Palestine War* (London - Secker and Warburg, 1960), PP. 28-29.

المبادئ الأساسية لسياسة فلسطينية جديدة . خاصة وأنهم كانوا يقولون إلى حد كبير على مهارة ييفن في وضع الخطط ويتأثرون إلى حد كبير بوجهات نظر موظفي وزارة الخارجية ورؤساء الأركان التي كانت تساند سياسة الكتاب الأبيض ولو بشيء من التردد مرجعه الوعود التي سبق للحزب أن قطعها للصهيونيين .

ولما كانت وزارة المستعمرات لا تتناول سوى الإدارة اليومية لشئون فلسطين فقد انتقلت مسائل السياسة الخارجية الخاصة بفلسطين إلى وزارة الخارجية وبخاصة القسم الشرقى الذى كان يرأسه س . و . باكستر C.W. Baxter ورغم انتقال الحكم من المحافظين إلى العمال فقد ظل خبراء شئون الشرق الأوسط يشغلون وظائفهم السابقة - ومن هؤلاء المؤرخ هارولد بيلي الذى كان يشرف على قسم فلسطين بوزارة الخارجية . ولم يكن بيلي فى الأصل من موظفي وزارة الخارجية ، بل كان محاضرا سابقا فى جامعة أكسفورد ثم نقل إلى الخارجية فى عام ١٩٤٥ من المعهد الملكى للشئون الدولية (تشاتهام هاوس) الذى عمل فيه قبل الحرب وكتب له الاستعراض السنوى (Annual Survey) الخاص بفلسطين . وخلال الحرب كان بيلي عضوا فى لجنة جامعية مهمتها إسداء النصيح لوزارة الخارجية حول مختلف ملامح تسوية آثار الحرب ، خاصة وأن خبرته لم تقتصر على شئون فلسطين ، بل إنه كان خبيرا بأبعاد المشكلة اليهودية ككل - وكان من مساعديه فى هذه الدراسة مثالى يهودى - هو ولفرد إسرائيل - كان قد لجأ إلى بريطانيا بعد خروجه من ألمانيا . وكان بيلي من أنصار الكتاب الأبيض ومن المعجبين بالحضارة العربية ^(١) . بحيث أنه بعد أن أصبح مستشارا لييفن لشئون فلسطين لم يخف ميله للعرب . وكان يشبه رئيسه فى شدة معارضته لقيام دولة يهودية ، ولهذا كان يحث وزير الخارجية باستمرار على عدم اتخاذ أى خطوة من شأنها أن تضعف مركز بريطانيا فى الشرق الأوسط . وأما وزارة المستعمرات فقد شغلها فى حكومة العمال جورج جلنفل هول الذى خلفه بعد وقت قصير (أكتوبر ١٩٤٦) آرثر كريتش جونز الذى كان فى السابق من موظفي النقابات . وبالتالي كان يسلم قياده لييفن الذى رأسه عدة سنوات فى الحركة العمالية . ومنذ ذلك الوقت قيل فى بعض الأحيان أن ييفن وبيلي كان لهما الرأى الحاسم فيما يتعلق بسياسة بريطانيا الخاصة بفلسطين ^(٢) .

(1) Crossman, *op. cit.* P.25 .

(2) Evan Wilson, *op. cit.*, P.20 .

وبالإمكان تلخيص موقف كل من وزارتي الخارجية والمستعمرات من المشكلة الفلسطينية على الوجه التالي : فعلى حين أن الأولى كانت أميل إلى تناول التطورات من زاوية وجهة النظر العربية خلال فترة ما بعد الحرب . فإن وزارة المستعمرات لم تأس من إمكان إيجاد تفاهم بين الطرفين⁽¹⁾ . وكما كان عليه الحال خلال بداية الانتداب كانت وزارة الخارجية تضطلع بالمسئولية عن فلسطين في الواقع إن لم يكن من الناحية النظرية الصرف . فقد ظل وزيرا المستعمرات العماليان جورج هول وسكرتيره البرلماني ثم خلفه آرثر كريتش جونز - وكان هذا الأخير شديد الحماسة للصهيونية - يتحملان مسئولية الإدارة الفلسطينية في الوقت الذي كان فيه ييفن يضطلع بمهمة تناول المشكلة في المجال الدولي . ولما كان من العسير فصل المهمتين إحداهما عن الأخرى على محك الواقع فقد وقعت فلسطين تحت إشراف ثنائي . في حين تختم اضطلاع وزارة الخارجية بالعبء الأكبر بعد أن ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالمشكلة . ولما كان أتلي قد ترك معظم المبادرة في يد ييفن فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية فقد ظل هذا الأخير حتى نهاية الانتداب هو صاحب الرأي الأول والأخير في الجانب البريطاني⁽²⁾ . ورغم نزاهة ييفن وذكائه وقوة شخصيته فإنه لم يتلق قدراً كبيراً من التعليم النظامي وبالتالي كانت معلوماته عن العالم الخارجي قاصرة ولم يكن على كبير دراية بغموض المسائل الدولية . ومع أن الكثيرين يبالغون في تصوير « جهل » ييفن بالسياسة والمشاكل الدولية فإنه أثبت - رغم ذلك - أنه من أعظم وزراء خارجية بريطانيا في القرن العشرين ، خاصة وأنه قد سبق له التصدي للتفاوض فيما يتعلق بكثير من المشاكل العالمية والنقابية بحيث تمرس بمسائل التحكيم وحل الخلافات . وبالإضافة إلى هذا فقد كان ييفن الشخص الوحيد في الوزارة الذي ينقاد له أتلي ، خاصة وأنه كان يملأ فراغاً في حياة رئيس الوزراء الذي لم يسبق له الاحتكاك على مدى واسع بنقابي حزب العمال والذي كان يكن له كثيراً من الاحترام في الوقت الذي كان فيه ييفن ذا خبرة واسعة بشئون النقابيين وأرباب الأعمال . ونحن نستشهد على ذلك بما يورده هارولد ولسون⁽³⁾ - الرئيس الأسبق لحزب العمال : « فلمدة تقرب من أربع سنوات في وزارة أتلي لم أصادف على الإطلاق تساؤلاً من جانب أتلي حول أى سياسة يتقدم بها ييفن أو تشككا من جانبه بصدد مسألة

(1) Ibid.

(2) Christopher Sykes, *Cross - roads to Israel* (Collins, London, 1965), PP. 327-28.

(3) Harold Wilson, *The Chariot of Israel : Britain, America and the State of Israel* (Weidenfeld and Nicolson and Michael Joseph, London, 1981), PP. 125-6.

داخلية تتصل بالصناعة والنقابات». فقد أثبت حزما ودكاء ، بالإضافة إلى كونه مفاوضا ماهراً ذا قدرة عظيمة على السيطرة على المشاكل المعقدة . ومن أهم المشاكل التي واجهته بدء ظهور الخطر الروسي في أوروبا والشرق الأوسط والاضطرابات المرتبطة بسعي الهند إلى الحصول على استقلالها . والتزامات بريطانيا العسكرية في شتى أنحاء العالم ، وأخيرا وليس آخرا ضعف مركز الجنيه الإسترليني وما ترتب على ذلك من اعتماد بريطانيا على الولايات المتحدة في دعم اقتصادها المهترئ .

ورغم كل هذه المشكلات فقد أثبتت سياسة ييفن الخارجية أنها سليمة وأحيانا ملهمة . فقد كان في طبيعة الساسة الذين فهموا المشاكل السياسية على ضوء الاقتصاد والتنبؤ بانتهاء أوروبا الغربية فيما لو لم تتدخل الولايات المتحدة عن سياسة العزلة القديمة . وفيما يتعلق بالشرق الأوسط وفلسطين بوجه عام نجده لا يقر بالالتزامات التي ارتبط بها حزب العمال في مؤتمراته ووعوده الانتخابية ولا يبدى في أى مناسبة احتراما لوعده بلفور . وقد شغل منصبه الجديد وهو يكن عداء شديدا للشيوعية في حين كان يشارك مواطنيه في اتجاهاتهم ومفاهيمهم الخاصة باليهود^(١) ، ولو أن رتشارد كروسمان^(٢) - العضو اليهودي بمجلس العموم في أعقاب الحرب العالمية الثانية - ينفي اتهام الصهيونيين لبيفن باللاسامية ويقطع بأن هذا الاتهام لا أساس له من الصحة فيما يتعلق باتجاهات ييفن في عام ١٩٤٥^(٣) . ومهما يكن الأمر فقد كان ييفن على اقتناع بأن اليهود قوم دعائيون أذكاء ذوو صداقات واسعة ، ومن ثم كان من واجب كل سياسي بريطاني محاييد أن يأخذ كل أقوالهم بأقصى درجات الشك وأن ينصف العرب بتفسير وجهات نظرهم تفسيراً مواتياً . فاليهود - في نظره - لا يعدون كونهم مجموعة دينية مثلهم في ذلك مثل المسلمين والمسيحيين في حين أن للعرب حق تقرير المصير القومي باعتبارهم يشكلون أمة ، وهو مالا ينطبق على اليهود باعتبارهم جماعة دينية . وبعد أن هاجمه الصهيونيون ونأوه واشتد غضبه وبخاصة حين تبين أن الروس يستغلون الموقف لإحراجه بالاشتراك مع اليهود وبالتالي ازداد اقتناعه بأن اليهود ينظمون مؤامرة دولية ضد بريطانيا وضده شخصيا^(٤) مما جعله على

(1) Zvi Ganin. op. cit., P.49

(2) op. cit., P.67.

(٣) شكك الوزير البريطاني اليهودي إيمانويل شنويل في حقيقة هذا الاتهام .

(٤) يبدو أن ييفن كان يعتقد أن الحركة الصهيونية تشكل جزءا من خطة شيوعية عامة يوجهها الكرملين - راجع كتاب

كرستوفر سايكس السابق ، ص ٣٨٠ .

استعداد للمجازفة بنجاح المبادرات البريطانية - الأمريكية ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لأوروبا واحتمال مساعدة الولايات المتحدة لأوروبا . وبخاصة حين أعلن مشروع مارشال لإنعاش أوروبا في يونيو ١٩٤٧ . والسبب في كل ذلك هو كون ييفن نقايا مناظلا ومن ثم تعمد مهاجمة أى جماعة تعترض على ما يعتقده صوابا . خاصة وأنه لم يكن على استعداد للتخلي عما يتخذه من قرارات . بل إنه كان يزداد تشدداً كلما اشتد انتقاد سياسته .

وقد سبق أن ألقينا إلى أن حكومة العمال بادرت بعد أقل من شهر من توليها الحكم (٢٢ أغسطس) إلى تشكيل لجنة تابعة لمجلس الوزراء يرأسها هريبرت موريسون مهمتها تقديم تقرير شامل لمجلس الوزراء حول الشرق الأوسط بوجه عام وفلسطين بوجه خاص . وقد بحثت اللجنة في جلستها الأولى عدد المهاجرين الذين يسمح لهم بدخول فلسطين في المستقبل القريب ، ثم أصدرت توصياتها الخاصة بالسماح بالهجرة خلال الفترة الفاصلة ما بين استهلاك حصة الكتاب الأبيض وإقرار سياسة جديدة تتعلق بالمستقبل البعيد على أساس الترتيبات التي نص عليها الكتاب الأبيض . كما أوصت بأن أقصى ما يمكن التفكير فيه هو السماح مؤقتاً بالهجرة بنسبة قريبة من تلك المعمول بها في ذلك الوقت ، أى بمعدل حوالى ١.٥٠٠ شهرياً - ومعنى ذلك تجاوز الحد الأقصى (٧٥.٠٠٠) الذى نص عليه الكتاب الأبيض بشرط أن يكون هذا التجاوز قليلاً نسبياً . وأشارت اللجنة إلى أن ثمة حلين ممكنين هما :

(أ) مواصلة تطبيق سياسة الكتاب الأبيض مؤقتاً على ألا يسمح بمزيد من الهجرة بعد استهلاك حصة الكتاب الأبيض إلا بموافقة العرب .

(ب) مواصلة السماح بالهجرة اليهودية بعد استهلاك حصة الكتاب الأبيض بعد استشارة العرب .

ثم أشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من أن الكتاب الأبيض يشير بوجه خاص إلى ضرورة استشارة عرب فلسطين فإن الدول العربية هي التى سيكون لها الرأى الغالب في الواقع ، ومن ثم ما أوصت به من ضرورة إحالة المسألة إلى الجامعة العربية التى يمثل فيها عرب فلسطين على اعتبار أن ذلك أدعى إلى استبعاد معارضة الفلسطينيين لأى قرار تتخذه الجامعة العربية . واستبعدت اللجنة مواصلة الهجرة اليهودية دون استشارة العرب ، خاصة وأن تشرشل وروزفلت وترومان قد أكدوا جميعاً للحكام العرب أنه ستجرى استشارتهم قبل إجراء أى

تعديل على الموقف القائم في فلسطين وأن نائب الملك في الهند وأغلبية ممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط أكدوا جميعاً أن الاستشارة خير من عدمها حتى ولو لم تتمخض عن شيء . وحذرت اللجنة من احتمال ارتكاب اليهود أعمالاً إرهابية فيما لو جرى إعلان مقترحات لا يقبلونها ، وسجلت تحذيرات مماثلة فيما يتعلق بعرب فلسطين وأشارت إلى أن نائب الملك في الهند قد حذر من احتمال نشوب ثورة في البلدان الإسلامية . وأخيراً أوصت بما يلي :

(أ) تواصل الحكومة سياسة الكتاب الأبيض فيما يتعلق بالهجرة خلال الفترة الفاصلة ما بين استهلاك الحصة التي نص عليها وبين إصدار سياسة جديدة للمستقبل البعيد وتبذل كل جهد ممكن لإقناع العرب بالموافقة على استمرار الهجرة خلال فترة الانتقال هذه طبقاً للنسبة المسموح بها في ذلك الوقت .

(ب) تبلغ حكومة الولايات المتحدة قبل الاتصال بالعرب بحقيقة الموقف وبأن الحكومة البريطانية تدرس وضع سياسة جديدة فيما يتعلق بفلسطين على المدى البعيد وبأنها ترمع إلى جانب ذلك عرض هذه السياسة على المنظمة العالمية في الوقت المناسب .

(ج) يطلب من رؤساء الأركان اتخاذ الخطوات المباشرة لتعزيز القوات البريطانية في الشرق الأوسط بحيث يمكنها مواجهة الالتزامات العسكرية الواردة في البند (أ) .

وبينما الحكومة العالمية تدرس الأوضاع في فلسطين عقب تسلمها الحكم انعقد مؤتمر صهيوني في لندن أصدر تحذيراً مفاده أن يهود فلسطين سيلجئون إلى العنف ضد الحكم البريطاني إذا لم تتخل الحكومة البريطانية عن سياسة الكتاب الأبيض . وما أن اتضح أنها لن تعدل موقفها حتى قرر زعماء يهود فلسطين زيادة الهجرة غير الشرعية بالشكل الذي يهدم هذه السياسة . كما قرر قادة الهاجاناه أن الوقت قد حان لتحدي الحكم البريطاني . ولم تعد الهاجاناه تقتصر على الأعمال الإرهابية بل إنها دعت إلى فتح أبواب فلسطين بأى ثمن أمام ضحايا معسكرات الاعتقال . وفي نفس الوقت تجاوز الرئيس ترومان مع مطالب الهيئات الصهيونية في الولايات المتحدة ومع تقرير هاريسون الذي سبقت الإشارة إليه فطالب رئيس الوزراء البريطاني في ٣١ أغسطس ١٩٤٥ بالسماح لمائة ألف مشرد يهودي أوروبي بالهجرة إلى فلسطين دون أدنى تأخير .

وقد تميز رد الفعل البريطاني إزاء العرض الأمريكي بالبرود ، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تقترح تقديم قوات عسكرية لمساندة اقتراحها . بل إن السخط البريطاني كان في الواقع أعمق من ذلك بكثير . فممتلكات الولايات المتحدة البترولية في الشرق الأوسط كانت قد نمت نموا مذهلا في الوقت الذي ارتخت فيه قبضة بريطانيا على المنطقة . لهذا لم تكن بريطانيا ، وقد اضطرت إلى الوقوف موقف الدفاع في مواجهة الحركات الوطنية في مصر والشرق العربي ، بحاجة إلى تلقي نصائح أمريكية لا تضمن تقديم الأموال والقوات المسلحة . وهكذا كان رد بريطانيا على العرض الأمريكي هو اقتراح تشكيل لجنة إنجليزية - أمريكية مشتركة . وكان الهدف من الاقتراح البريطاني هو تأجيل اتخاذ قرار على الأقل لمدة أربعة أشهر يمكن خلالها للولايات المتحدة أن تقدم لبريطانيا مساندة قوية في الشرق الأوسط بما يمكنها من تنفيذ برنامج صهيوني معتدل لا يؤدي إلى مزيد من التعقيدات ، بالإضافة إلى أن هذه المرحلة كانت كفيلة بتخفيف حدة الضغط المرتبط بالهجرة اليهودية إلى فلسطين خاصة إذا ما أمكن توطين بعض المشردين اليهود في أوروبا وقبلت الولايات المتحدة دخول عدد منهم إلى أراضيها^(١) .

وما أن اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في ٤ أكتوبر ١٩٤٥ لمناقشة طلب الرئيس الأمريكي حتى اعترض عليه كل من أتلي وبيفن وإن لم يحصل على موافقة إجماعية على هذا الاعتراض . وقد طالب بيفن بأن تتاح له فرصة بحث منطلق جديد للمشكلة بعد استشارة وزير المستعمرات . ثم تمخضت مقترحاته عن طلب تشكيل لجنة برلمانية إنجليزية - أمريكية تكون مهامها كالآتي :

١ - بحث الإجراءات الكفيلة بتحسين أوضاع اليهود في البلدان الأوروبية التي تعرضوا فيها للاضطهادين النازي والفاشي .

٢ - بحث الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من حيث علاقتها بمشكلة الهجرة اليهودية والنظر في الإجراءات الكفيلة بالسماح بنسبة كبيرة معقولة من الهجرة اليهودية إلى فلسطين في المستقبل القريب .

(١) Ganin, P. 51 كانت الولايات المتحدة فيما يتعلق بالهجرة تطبق نظام الحصص الذي كانت لوائحه تغطي الأولوية للمهاجرين من أصل أري . بحيث لم يسمح خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٣٣ . ١٩٤٤ إلا لعدد لا يتعدى ١٦٠.٠٠٠ يهودي بدخول الولايات المتحدة بالرغم من اضطهاد النازيين لليهود . وحين تقدم ترومان باقتراح إدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين في أقرب وقت كانت الولايات المتحدة ترفض تعديل قوانين الهجرة .

٣ - بحث احتمال حل مشكلة المشردين اليهود الأوروبيين بفتح أبواب الهجرة إلى بلدان أخرى منها الولايات المتحدة أو دول الكومنولث البريطانى . وفى حالة رفض ترومان الاستجابة لمقترحات ييفن كان من رأى وزير الخارجية أنه فى حل من المضى وحده فى حل المشكلة .

وقد واجه اقتراح ييفن الخاص بتشكيل لجنة مشتركة الرئيس ترومان بمشكلة بالغة الدقة . فالرأى العام الأمريكى ، سواء أكان يهوديا أو غير يهودى ، كان يساند الصهيونيين فى الوقت الذى كانت فيه البلاد مقبلة على انتخابات مجلس النواب والتجديد الجزئى لمجلس الشيوخ . وبالتالى كان اتباع سياسة لا ترضى الصهيونيين كفيلا بزعزعة مركز الحزب الديمقراطى فى ولاية نيويورك وفقدان الديمقراطيين لأغليبتهم فى مجلس النواب . ولهذا فما أن أن قدمت الحكومة البريطانية اقتراحها حتى لمس الرئيس ومستشاروه خطره بالنسبة إلى وضع أمريكا فى الشرق الأوسط وبالنسبة إلى وضع الحزب الديمقراطى فى البلاد . وعلى أى حال فقد وافق ترومان على الاقتراح البريطانى - وفى ١٣ نوفمبر أوضح ييفن سياسته فى مجلس العموم وأعلن تشكيل لجنة إنجليزية - أمريكية مهمتها دراسة مشكلة اللاجئين فى أوروبا وكل جوانب الموقف فى فلسطين وتقديم المقترحات لكلتا الحكومتين . وصرح بأنه سينفذ توصياتها إذا ما جاءت بالإجماع . كما أعلن القرار الذى اتخذته حكومته حول مشكلة الهجرة اليهودية : فقد قررت استشارة العرب حول اتخاذ إجراء من شأنه ضمان المحافظة على عدد المهاجرين المسموح به ، أى ١٥٠٠ شهريا . وكان هذا القرار مرتبطا بقرب استهلاك تصاريح الهجرة التى نص عليها الكتاب الأبيض ، وعددها ٧٥.٠٠٠ تصريح (وكانت الحكومة البريطانية قد تعهدت بمقتضى الكتاب الأبيض بعدم تخطى هذا الرقم دون موافقة العرب) ، كما أشار فى مؤتمره الصحفى الذى عقده بعد الإلقاء بتصريجه فى البرلمان إلى أنه سيرهن مستقبله السياسى على إمكانه التوصل إلى تسوية لمشكلة فلسطين . ولكنه لم يشر سواء فى مؤتمره الصحفى أو فى تصريحه البرلمانى إلى المادة الثالثة (الدستورية) الواردة فى الكتاب الأبيض والمتضمنة نقل السلطة فى فلسطين إلى دولة عربية مستقلة .

وقد تشكلت اللجنة المشتركة من اثنى عشر عضوا نصفهم من الإنجليز ونصفهم الآخر من الأمريكان . وأعطيت مهلة مدتها ١٢٠ يوما لإنجاز عملها . وكانت التعليمات الصادرة إليها كالآتى :

١ - بحث ظروف فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من حيث علاقتها بمشكلة هجرة

اليهود وإسكانهم فيها ، فضلا عن مستوى معيشة السكان الذين يقطنونها في ذلك الوقت .

٢ - الاستماع إلى وجهات نظر شهود أكفاء واستشارة ممثلي العرب واليهود حول مشاكل فلسطين وتقديم التوصيات المتصلة بالحل المؤقت لهذه المشكلات وبحلها الدائم إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية .

وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها في واشنطن في ٤ يناير ١٩٤٦ ثم أجرت مشاورات مع كل من العرب واليهود في الولايات المتحدة وبريطانيا وفلسطين والمشرق العربي . وفي بداية الأمر كان كل من الأعضاء الانجليز والأمريكان يشكون في وزارة خارجية بلدهم شكهم في زملائهم الآخرين ، خاصة وأن كل وفد كان يعكس موقف حكومته من التحقيق : فالحكومة البريطانية كانت تعتبر اللجنة وسيلة لجر قدمي الولايات المتحدة صوب سياسة مشتركة ، في حين أن الحكومة الأمريكية كانت مهتمة بأوضاع اليهود الأوروبيين . ورغم ذلك فقد أنجزت اللجنة عملها على خير وجه وبمرور الوقت نمت بين أعضائها روح التضامن . مما جعل أحد الأعضاء يصرح بأنهم قاموا جميعا بعملهم وكأنهم لجنة واحدة لا لجتان^(١) . وفي ٢٠ إبريل ١٩٤٦ وقع أعضاء اللجنة تقريرهم الجماعي^(٢) بلوزان بسويسرا . ولما كانوا لا يهدفون إلى التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية على المدى البعيد بحكم إدراكهم أن هذا الحل من اختصاص الأمم المتحدة وريثة عصبة الأمم التي أقرت الانتداب البريطاني ، فقد أعلن التقرير المجموعة التالية من المبادئ التي كان من المتوخى أن تحظى بموافقة عامة :

- ١ - عدم سيطرة اليهود على العرب ولا العرب على اليهود في فلسطين .
- ٢ - ألا تصبح فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .
- ٣ - أن يوفر شكل الحكومة التي ستقوم في فلسطين في نهاية المطاف - وفقا لضمانات دولية - الحماية التامة للديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية في الأراضي المقدسة وأن تتم المحافظة على مصالح هذه الديانات .

(1) Evan Wilson, op. cit., P.71

وكان إيفان ويلسون أحد الأعضاء الأمريكيين الستة .

(2) CF. Report of the Anglo-American Committee of Enquiry regarding the Problems of American Jewry and Palestine, Lausanne, 20 April, 1946. (H.M. Stationery Office - Miscellaneous no. 8 (1946).

وأوضحت اللجنة أنها ترفض تقسيم فلسطين وانتهت إلى أن أى محاولة فى ذلك الوقت وفى المستقبل القريب « لإقامة دولة فلسطينية مستقلة أو دولتين فلسطينيتين مستقلتين لابد أن تؤدى إلى حرب أهلية قد تهدد السلام العالمى ». وخلصت من ذلك إلى ضرورة بقاء إدارة فلسطين تحت الانتداب إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إقرار تسوية تنص على فرض الوصاية على البلاد . ورغم أنها لم تقدم توصية محددة حول النظام الإدارى أو حول تطوير مؤسسات الحكم الذاتى خلال فترة الحكم البريطانى التى ارتأتها ، فقد تقدمت بعدد من المقترحات الخاصة بالتطوير الاقتصادى والاجتماعى وأوصت بإصدار ١٠٠,٠٠٠ رخصة هجرة « تمنح بقدر الإمكان خلال عام ١٩٤٦ » وبإسراع خطى الهجرة بالشكل الذى تسمح به الظروف .

وأهم ما يلفت النظر فى التقرير أن التوصيات العشر التى تقدمت بها اللجنة قد صيغت بشئ من الحذر المهادف إلى أن تكون هذه التوصيات جزءاً من كل لا يتجزأ ، بحيث جرت موازنة التنازلات المقدمة لأحد الطرفين بتنازلات للطرف الآخر . وهكذا جرت موازنة التوصية الخاصة بالسماح لمائة ألف يهودى بالدخول إلى فلسطين فى أقرب وقت بالتأكيد على أنه لا يمكن لفلسطين أن تستوعب كل اليهود المشردين وعلى ضرورة رفع مستوى حياة السكان العرب ، وبخاصة ما يتعلق بالتعليم الذى صدمت أوضاعه أعضاء اللجنة حين قاموا بتحرياتهم فى فلسطين . وقد سعت اللجنة إلى حسم ادعاءات اليهود والعرب المتعارضة وذلك حين أعلنت وجوب عدم تحويل فلسطين إلى دولة يهودية ولا إلى دولة عربية ، وذلك برغم أنها لم تشر إلى ما كان يحول بخاطر أعضائها فيما يتعلق بوضع البلاد السياسى فى المستقبل باستثناء رفضها التقسيم . وكانت نقطة الضعف الأساسية فى التقرير هى حرص واضعيه على الإجماع ، بحيث كان لابد من تضمينه حلاً وسطاً بين وجهات نظر متعارضة وبالتالي غموضه بصدد القضايا الرئيسية . وأهم من هذا أنه لم يتصف بالتحديد فيما يتعلق بمستقبل فلسطين بالرغم من اتضاح أن معظم الأعضاء كانوا أميل إلى قيام دولة مشتركة^(١) وبرغم إصراره بصورة لا لبس فيها على إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين فى القريب العاجل مما جعل توصياته متطابقة مع رغبة الرئيس ترومان . وبالإضافة إلى ذلك فإنه حث فى الواقع على إلغاء الكتاب الأبيض حين أوصى باستمرار الهجرة اليهودية وإلغاء لوائح الأرض الماسة باليهود . وقد تناولت التوصية

(١) Evan Wilson, *op. cit.*, PP. 87-8.

الأخيرة وضع الأمن في فلسطين الذي كانت تزعزعه نشاطات المجموعات اليهودية المسلحة - ولهذا طلبت اللجنة من الوكالة اليهودية أن تبادر إلى «التعاون الفعال مع دولة الانتداب في قمع الإرهاب والهجرة غير الشرعية» . أما فيما يتعلق بفرض الوصاية على فلسطين فلم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة ما ينص على انتقال أراضي الانتداب آليا إلى نظام الوصاية تحت إشراف المنظمة الدولية، في حين نصت المادة (٨٠) من الميثاق - باستثناء ما يتم الاتفاق عليه في اتفاقيات الوصاية الفردية وحتى يتم التوصل إلى مثل هذه الاتفاقيات - على أن تسرى فاعلية الترتيبات الدولية القائمة (ومنها الانتدابات) . ومن المنطقي أن تفسر الحكومة البريطانية ما نص عليه التقرير فيما يتعلق بوضع فلسطين تحت الوصاية على أنه يعني استمرار انتدابها على فلسطين باعتبارها سلطة الإدارة الوحيدة في البلاد ، وذلك بحكم أنه لم يتم حتى ذلك الوقت وضع أية أراضٍ تحت الوصاية ، رغم أن ميثاق الأمم المتحدة قد أشار إلى الخطوط العريضة لهذا النظام واشترط الخطوات التالية لكي يتحول الانتداب إلى وصاية :

- ١ - أن تقترح دولة الانتداب الخطوط العريضة للوصاية .
- ٢ - موافقة «الدول التي يعينها الأمر بصورة مباشرة» على شروط الوصاية .
- ٣ - موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة (أو مجلس الأمن في حالة «المناطق الاستراتيجية») على شروط الوصاية^(١) .

ورغم أنه كان من المتوخى أن يصدر التقرير في لندن وواشنطن في نفس الوقت (أول مايو ١٩٤٦) فقد حث بيفن وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيرنز (وقد التقيا في مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في باريس) على تأخير الموعد ، مشيراً إلى أن الحكومة البريطانية ، رغم استعدادها لنقل المائة ألف يهودي إلى فلسطين ، لا تستطيع نقلهم فوراً ، وشكا من أن اليهود يهربون إلى داخل فلسطين أسلحة اشتروها بنقود أمريكية وأن الوكالة اليهودية كانت تنتق من اليهود المشردين الصالحين منهم للخدمة العسكرية . وحث على أن تتعاون الدولتان على إرغام الوكالة اليهودية على وضع حد لأساليبها العدوانية . وفي خلال هذه المحادثة هدد بيفن للمرة الأولى بأنه طالما أن على بريطانيا أن تتحمل عبء إبقاء فرق عسكرية في فلسطين فإنها بدأت

(1) Cab. P., 133/83 - Copy no. 52 (Secret) dated 12 July 1946: Palestine - Combined study of Report of the Anglo - American Committee; Application of the International Trusteeship to Palestine, Note by the British Delegation.

تتفكر في الانسحاب من البلاد ، وهو ما قد يؤدي إلى تغلغل روسيا في الشرق الأوسط وبأن الوضع لن يتحسن إلا إذا قبلت الولايات المتحدة قدرًا من المسؤولية – بمعنى أن ترسل بعض قواتها العسكرية إلى فلسطين^(١) .

ورفض ترومان تأجيل نشر التقرير^(٢) ، فأعلن في لندن وواشنطن في آخر إبريل . ورغم أن التقرير حظى بترحيب وزارة الخارجية الأمريكية لأنها رأت أنه سيؤدي إلى تقدم صوب حل المشكلة ، فقد تجاهل ترومان رغبة الحكومة البريطانية في العمل المشترك وأصدر تصريحاً كتبته له مساعداه نايلز وكروم رحب فيه بما قرره اللجنة حول دخول المائة ألف يهودى إلى فلسطين ، وبنقطة أو نقطتين أخريين ، وأضاف أن بقية التقرير تستلزم دراسة متأنية . وكان هذا القبول الجزئى للتقرير ، وهو ما حاولت اللجنة تجنبه ، مدعاة للأسف خاصة وأن الدوائر البريطانية بادرت إلى إبداء تخوفها من دلالاته حين اتضح أن تنفيذه رغم أنف سكان فلسطين من العرب واليهود لن يتم إلا باللجوء إلى القوة . وبعد أن توصلت لجنة خاصة في وزارة الخارجية البريطانية . شكلت لبحث التقرير ، إلى هذه النتيجة قررت الحكومة البريطانية السعى إلى الحصول على تعاون الولايات المتحدة تعاوناً تاماً إذا ما تقرر تنفيذه . لهذا اقترحت على واشنطن أن تتبع الحكومتان خطة مشتركة لتنفيذه . وصرح أتلى في مجلس العموم في أول مايو بأن التقرير يتضمن التزامات على المدى البعيد لا ترغب الحكومة البريطانية في الاضطلاع بها قبل أن تتأكد من مدى استعداد الولايات المتحدة للاشتراك في تحمل المسؤوليات العسكرية والمالية المترتبة عليها . كما صرح بأن بريطانيا لن تسمح بالهجرة المكثفة إلى فلسطين إلا إذا جرى نزع سلاح المقاتلين العرب واليهود وحل المنظمات الإرهابية الصهيونية وأبدت الوكالة اليهودية بوجه خاص استعدادها للتعاون في هذا المضمار . وأغضب هذا التصريح عدداً كبيراً من اليهود وآذن ببدء فترة إرهاب على يد الهاجاناة التي قررت الضغط على بريطانيا من أجل الحصول على بعض التنازلات . وهكذا تم في ١٦ يونية تدمير معظم الحسور التي تربط فلسطين بجاراتها ، مما

(1) Ganin. op. cit., P.62.

(٢) أشار كثير من المؤرخين إلى أن تقرير اللجنة كان يوفر فرصة عظيمة للصهيونيين قضى عليها بفن اللاسامى . وأول من أصدر هذا الحكم هو ريتشارد كروسمان العضو البريطاني فى اللجنة الذى انخاض إلى الصهيونيين ثم بادر إلى تسهيل وجهة

Palestine Mission نظرہ عن الأحداث بعد عودته إلى بريطانيا في كتابه

Mid. E. Studies, Vol. 19 no. 3, dated July 1983

راجع :

مقالہ لایکل کوہین . ص ۳۸۶ - ۹۲ .

أدى إلى إصرار الإنجليز على مواجهة القوة بمثلها - فجرى اعتقال ما يقرب من كل زعماء الوكالة اليهودية في اللطرون ، وتفتيش المستوطنات اليهودية بحثاً عن الأسلحة واتباع القوات البريطانية إجراءات متشددة في بعض الأحيان . وبنسف فندق الملك داود في ٢٢ يولية على أيدي الإرهابيين اليهود وصلت الحالة إلى ما يقرب من إعلان الحرب في الوقت الذي ازداد فيه الشعور اليهودي المعادي لبريطانيا نتيجة لوصول سفن المهاجرين التي اعترض الأسطول البريطاني معظمها ورحل ركبها إلى قبرص .

وبعد أن بدا فشل تقرير اللجنة الإنجليزية - الأمريكية ألف الرئيس ترومان لجنة خاصة على مستوى مجلس الوزراء لمعاونته في صياغة سياسته وعين هنري جريدي وكيل وزارة الخارجية رئيساً لها . ورغم عدم استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع بريطانيا مالياً وعسكرياً^(١) ، فيما يتعلق بفلسطين ، ورغم استياء الحكومة البريطانية بسبب ما أبداه ترومان من عدم قبول التقرير في مجموعته ، بل إصراره على إدخال المائة ألف مشرد يهودي إلى فلسطين في أسرع وقت وبسبب اتجاه الأمريكان إلى التدخل في شؤون فلسطين دون أن يبدوا أى استعداد للاضطلاع بمسئولية ما^(٢) ، فقد اتفقت الحكومتان على اتخاذ الإجراءات التالية التي قد تساعدهما على تحديد موقفهما من توصيات اللجنة الإنجليزية - الأمريكية :

- ١ - تستطلع كل من الحكومتين رأى الحكومات العربية وبعض الهيئات العربية واليهودية حول تقرير اللجنة المشتركة .
- ٢ - يتقابل بعض موظفي الحكومتين لبحث دلالات التقرير وبخاصة ما يتعلق منها بالالتزامات العسكرية والمالية التي يقتضيها العمل به .

(١) بعد ما يقرب من سنة على صدور التقرير أخبر يقين عضوين في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية (إمانويل نيومان وموشى شرتوك - شاريت فيما بعد) - بأنه كان على استعداد لقبول كل التوصيات العشر التي تقدمت بها اللجنة المشتركة لولا موقف الحكومة الأمريكية من التقرير (E.Wilson, P. 89) .

(٢) ناقشت هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مسألة إرسال القوات الأمريكية إلى فلسطين ، ثم نصحت في ٢١ يولية بعدم اشتراك الولايات المتحدة عسكرياً في تنفيذ التقرير . فإلى جانب أنها كانت تعوزها القوات الكافية رأت أن ظهور قواتها في الشرق الأوسط كفيلاً « بأن تم القوضى المنطقة وتجعلها الشرارة التي تنفجر منها الحرب العالمية » وبأن تحمل روسيا محل الولايات المتحدة وبريطانيا باعتبارها الدولة ذات النفوذ الأعلى . كما أشارت الهيئة إلى أن الحاجة إلى السيطرة على احتياطات النفط في المنطقة تمنى عدم اتخاذ هذه الخطوة Ganin, op. cit., P.71

٣- تضع الحكومة الأمريكية نصب عينها اقتراح الحكومة البريطانية الخاص بأن المرحلة الثالثة من المشاورات تقتضى عقد مؤتمر تمثل فيه كل الأطراف المعنية .

وقد طارت لجنة جريدى إلى لندن حيث تابحت مع وفد بريطاني يرأسه هربرت موريسون . وبدأت المباحثات المكثفة بين الجانبين في الوقت الذي ازدادت فيه القلاقل في فلسطين ووصل فيه الإرهاب اليهودى مداه . وإن كان الوفد الأمريكى لم يخول إلا مناقشة التوصية الثانية من توصيات التقرير المشترك ، وهى التوصية الخاصة بإدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين في أقرب وقت . وفى الواقع فإن تشكيل لجنة موريسون - جريدى قد أوضح للعيان أن لجنة التحقيق الإنجليزية - الأمريكية قد فشلت نتيجة لعدم اتفاق الحكومتين البريطانية والأمريكية على المبادئ الأساسية لسياسة فلسطينية أو حتى على حل وسط . وفى خلال أسبوعين توصل الطرفان إلى الموافقة على نصوص تقرير يقدم إلى كل من الحكومتين جرى نشره في ٣٠ يولية ١٩٤٦ وعرف باسم خطة جريدى - موريسون . وفيما يتعلق بفلسطين ذهب الوفدان إلى أن وسيلة تنفيذ التوصية الثالثة (الدستورية) يقتضى العمل بخطة الاستقلال الذاتى الإقليمى التى تقدم بها الوفد البريطانى . ولم تكن هذه الخطة جديدة ، بل سبق اقتراحها خلال الحرب ، وكانت تقضى بتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق : منطقة يهودية وأخرى عربية والقدس والنقب - وكان من المؤمل أن يؤدى تنفيذها إما إلى توحيد فلسطين أو إلى تقسيمها . وكان من المتوخى طبقاً لهذه الخطة أن تشرف الحكومة المركزية على القدس والنقب وشئون الدفاع والسياسة الخارجية والجمارك ورسوم الإنتاج . على أن تشرف الحكومتان العربية واليهودية على شئون الإدارة المحلية والزراعة والصحة العامة والتجارة والصناعة . ولم تكن المقترحات البريطانية تختلف عن التقسيم برغم اختلافها عنه من حيث المبدأ . فرغم أنها لم تتضمن التحديد النهائى الذى يتضمنه التقسيم ، فقد كانت كفيلة بتلافى كثير من الصعوبات التى يستتبعها التقسيم أو إقامة دولة اتحادية مستقلة ، وذلك بأن تستبدل بالنظام الحكومى القائم نظاماً يقوم على الاستقلال الذاتى المحلى بحيث يقوم كل إقليم بإدارة شؤونه الداخلية وتنظيم الهجرة داخل منطقتها . على أن يكون للحكومة المركزية حق فرض ضوابط إذا ما أساء استخدام هذه السلطة وحق مواجهة المسائل التى يهتم بها بشكل . أما القدس فباعتبارها مركزاً دينياً ذا أهمية بالنسبة إلى الأديان السماوية الثلاثة فقد رعى استبعادها من منطقة الحكم المحلى وأن تتولى حكومة الانتداب الإشراف عليها باعتبارها إقليمياً مستقلاً . وجرى وراء سياسة عدم التدخل خولت الإدارة المحلية (أو دولة الانتداب فيما يتعلق بمنطقة القدس) إجراء

ترتيبات تحدد حقوق الأشخاص - الذين ليسوا من سكانها يوم تنفيذ الخطة - في شراء الأراضي أو الإقامة الدائمة تحت سلطتها .

وكانت بريطانيا ترى أن خطة الاستقلال الذاتي المحلي تتضمن المزايا التالية :

١ - يحقق ثلاثة أرباع السكان العرب بصورة مباشرة وضعاً شبيهاً بالاستقلال الذاتي مع احتمال حصولهم على الاستقلال التام في المستقبل .

٢ - ونظراً لعدم حتمية تحديد الحدود يمكن وضع الحدود الإدارية بحيث يمكن إدخال ١٨٦,٠٠٠ من العرب (بمن في ذلك سكان يافا) إلى المنطقة العربية .

٣ - توفير ضمانات فعالة للأقلية العربية في المنطقة اليهودية .

٤ - بالرغم من دخول أحسن أراضي فلسطين ومعظم الحمضيات العربية في المنطقة اليهودية لم يكن من المتوقع أن يؤثر ذلك تأثيراً سيئاً على الأوضاع الاقتصادية للمنطقة العربية . فلما

كان من المستحيل تقسيم فلسطين إلى دولتين مكتفيتين ذاتياً ، فلم يكن ممكناً تطبيق المبدأ الذي يتضمنه التقسيم من حيث إنفاق الدخول المتحصلة في المنطقة وحدها فيما لو جرى تحقيق الاستقلال الذاتي الإقليمي . وذلك على اعتبار أن الحكومة المركزية كانت تحصل نسبة كبيرة من موارد فلسطين . بما في ذلك الجارك ، التي يمكن استغلالها في الإنفاق على أي مكان يحتاج إليها . وبهذه الطريقة كان يمكن مواجهة أي عجز في موارد فلسطين ككل وهو ما يستحيل تنفيذه فيما لو قسمت البلاد .

٥ - يمكن طبقاً لهذه الخطة تلافي مشكلة إدارة مناطق الجزر التي كانت تشكل حجرة عثرة فعلية في وجه التقسيم .

٦ - يمكن طبقاً لهذه الخطة منح اليهود قدرًا كبيراً من الإشراف على الهجرة داخل المنطقة اليهودية بحيث يمكنهم التمتع بكامل الحرية في شراء الأراضي وتطوير مشروع الوطن القومي .

٧ - يمكن تنفيذ الخطة تحت إشراف دولة الانتداب وبالتالي يمكن تلافي اللجوء إلى الأمم المتحدة .

٨ - تتضمن الخطة نواة التطور الدستوري على اعتبار أن بالإمكان توسيع منطقة الحكم الذاتي المحلي بالتدريج وذلك بنقل الرعايا من سيطرة الحكومة المركزية إلى سيطرة الحكومة المحلية وإلغاء القيود غير الضرورية .

٩ - تستهدف الخطة على المدى البعيد إنهاء نظام الانتداب . وقد يتخذ تنفيذ هذا الهدف شكل التقسيم أو شكل دستور فدرالى يشمل كل المناطق . ومن الممكن ترك تقرير الخيار فيما يتعلق بذلك على ضوء تنفيذ الخطة^(١) .

وعلى أى حال فقد تقدم الوفدان البريطانى والأمريكى باقتراح يتضمن إدخال ١٠٠,٠٠٠ يهودى إلى المنطقة اليهودية على ألا ينفذ ذلك إلا بعد أن يتقرر تنفيذ البنود الدستورية . واحتوى التقرير المشترك خطة تقضى بتطوير فلسطين والبلدان المجاورة اقتصاديا ، واقتراح الوفد الأمريكى أن يطلب الرئيس ترومان من الكونجرس تشريعا يقضى بتقديم منح وقروض تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار وترصد لهذا التطوير .

وقد رفض الرئيس ترومان الخطة البريطانية - الأمريكية الجديدة (٧ أغسطس ١٩٤٦) ، فى الوقت الذى كان فيه يفتن شديد التخوف من آثار إدخال المائة ألف يهودى إلى فلسطين على وضع بريطانيا فى المنطقة العربية : فقد حذر جون باجوت جلوب قائد الفيلق العربى (الجيش الأردنى) من أن السماح بإدخال هؤلاء المهاجرين سيؤدى إلى ارتقاء سوريا والعراق فى أحضان روسيا مما يهدد النخاع الشوكى للإمبراطورية البريطانية^(٢) ، كما أبرق السفير البريطانى فى بغداد سيرستونيهور بيرد مشيرا إلى أن مثل هذا القرار كفيل بنشوب قلاقل خطيرة والتنديد بالمعاهدة البريطانية - العراقية وقطع العلاقات الدبلوماسية ، مما يرغم بريطانيا على التدخل العسكرى^(٣) . إلا أن أتلى أعلن تمسكه بخطة الاستقلال الذاتى الإدارى باعتبارها أحسن وسيلة لإدخال عدد كبير من المشردين اليهود إلى فلسطين دون أن يستتبع ذلك نتائج ضارة بالنسبة إلى سلام الشرق الأوسط وأعباء بريطانيا العسكرية ، ولوح بأن بريطانيا ستلجأ فى حالة تقاعس الولايات المتحدة واضطلاع بريطانيا وحدها بالمسئولية إلى إجراء تغديلات على معدل الهجرة (بمعنى عدم السماح بدخول المائة ألف يهودى)^(٤) . ورفض ترومان العروض البريطانية

(1) Cab. p. 127/281 as amended by the tleg. no. 2053 Supra.

(2) F.O. 371/52542

(3) F.O. 371/52539.

(٤) أوضح يفتن فى ١٠ يولية لترومان بروك وهارولد بيل أنه لا يعارض تماما فى إدخال المائة ألف يهودى إلى فلسطين . ولكنه أشار إلى أن بريطانيا ستحتاج فى هذه الحالة إلى تعاون الولايات المتحدة التام وإلى تقديم مقابل ما للعرب : كأن تقبل واشنطن عدداً كبيراً من المهاجرين اليهود . ملمحاً إلى أنه لا يمكن لبريطانيا أن تتعاون فى هذا المضمار بسبب قطعها وعداً لعشرات الآلاف من البولنديين الذين رفضوا العودة إلى بلادهم بالبقاء فى بريطانيا وإلى أن من الواجب منح العرب استقلالاً ذاتياً محلياً على أن تتعاون الولايات المتحدة مع بريطانيا فى رفع مستوى معيشتهم بتقديمها الدعم المالى .

بصورة قاطعة (١٢ أغسطس) دون أن ينفذ يده من المشكلة برمتها . فقد ذهب إلى أنه لا يمكنه قبول توصيات الخبراء الإنجليز والأمريكان دون إجراء مزيد من التشاور مع لجنة مجلس وزرائه^(١) ومع الأعضاء الأمريكيين في لجنة التحقيق الإنجليزية- الأمريكية . وفي ١٦ أغسطس أدلى بتصريح جاء فيه ما يلي : « يرغب الرئيس رغبة حقيقية ... في التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية وفي أن تتخذ الخطوات المباشرة لتحسين أوضاع اليهود المشردين في أوروبا . ومن الواضح أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية من شأنها أن ترضي كل الأطراف المعنية وأنه إذا ما كان من المتوخى حل هذه المشكلة حلا يتيح لفلسطين السلام والرخاء فمن الواجب أن يتم ذلك بروح المصالحة » . وأوضح ترومان في تصريحه أن الحكومة الأمريكية ليست على استعداد للارتباط بالحكومة البريطانية فيما يتعلق بطرح توصيات الوفدين للمناقشة . وكان معنى ذلك أن الولايات المتحدة قررت السير في طريق منفصل عن بريطانيا وأنها لن تشارك في المرحلة التالية الخاصة بعقد مؤتمر عربي - بريطاني في لندن تناقش فيه خطة الاستقلال الذاتي الإداري بوجه خاص . فقد أثر ترومان إرضاء الأقلية اليهودية الأمريكية ذات الأهمية الكبرى في السياسات المحلية وذلك بالإصرار على إدخال المائة ألف من المشردين اليهود إلى فلسطين في أقرب وقت دون أي اعتبار لمخاوف بريطانيا من نتائج اتخاذ هذه الخطوة . وحينئذ قرّيرفن السير على خطته الخاصة بإرضاء العرب حرصا على مشروعات أحلافه مع البلدان العربية، مع السعي إلى إرضاء اليهود بالتخلي الجزئي عن سياسة الكتاب الأبيض . وهكذا ترك ترومان بريطانيا تتخبط وحدها وتجنّي النار مرة لقطعها وعد بلفور ودعمها لمشروع الوطن القومي اليهودي .

(١) أعلن البيت الأبيض في ١١ يونيو أن مسؤولية المشكلة الفلسطينية قد انتقلت من وزارة الخارجية إلى هيئة جديدة هي لجنة مجلس الوزراء المختصة بفلسطين وما يتصل بها من مشاكل . وكانت هذه اللجنة تضم وزراء الخارجية والمالية والحرية .

الفصل الثانى

فشل الحلول البريطانية

وقرار إنهاء الانتداب

أعلنت الحكومة البريطانية فى ٣١ يولية خلال المناقشات البرلمانية حول فلسطين الخطوط العريضة لتوصيات لجنة الخبراء الإنجليز والأمريكان . ولكنها نظرًا لموقف الولايات المتحدة أثرت إخفاء بعض تفاصيل الخطة وأشارت إلى ضرورة إجراء بعض التعديلات ، ثم قررت التشاور مع كل من العرب واليهود . وكانت الدول الأعضاء فى الجامعة العربية قد تلقت من الحكومتين البريطانية والأمريكية طلبًا بأن تبدى آراءها حول تقرير اللجنة الإنجليزية - الأمريكية الذى أثار نشره سخطًا شديدًا فى العالم العربى الذى كانت أهم اعتراضاته كما يلى :

- ١ - اعتبر العرب إدخال المائة ألف يهودى إلى فلسطين تحديًا صريحًا لهم ، خاصة وأن التقرير لم يقترح إيقاف الهجرة اليهودية .
- ٢ - لم تتوصل اللجنة إلى حل نهائى ، وبالتالي لم يكن ثمة احتمال لحسن نية العرب إزاء السكان اليهود فى فلسطين طالما لم توقف الهجرة اليهودية .
- ٣ - عارض العرب إلغاء قوانين ملكية الأراضى . ولم يكن الهدف من هذه القوانين أن تشكل إجراء سياسيًا ، بل إنها صدرت بقصد ضمان استمرار تمتع المزارعين العرب فى بعض المناطق بمستوى معيشتهم والحيلولة دون وجود عدد كبير من السكان العرب الذين لا يمتلكون أرضًا .
- ٤ - اعترض العرب على التوصيات الخاصة « بمبادئ الحكومة » . فقد افترض التقرير أن فلسطين ملك للعرب واليهود على حد سواء فى حين اعتقد العرب منذ عام ١٩٣٩ - حين صدر الكتاب الأبيض - أنه لم يعد من المحتمل قيام دولة يهودية أو فرض السيطرة اليهودية على فلسطين .

وكان الاقتراح الوارد في التقرير والخاص بأن فلسطين ليس بلداً عربياً وبأن العرب لا يمكنهم ممارسة القسط المعقول من المسؤولية السياسية الذي تؤهله لهم أعدادهم في ظل الإجراءات الديمقراطية العادية مما يتعارض مع كل ما كان يحول بخاطرهم من أفكار . ولم يخفف من سخطهم ما ورد في التقرير حول عدم قيام دولة يهودية بأي حال من الأحوال .

٥ - اعترض العرب على استمرار الانتداب ، خاصة وأن التقرير لم يشر إلى كيفية وتوقيت التوصل إلى الحكم الذاتي .

٦ - لم يصدق العرب أسطورة الأمل المعقود على حسم النزاع بين العرب واليهود بفعل المصالح الاقتصادية ، خاصة وأن هذا الاتجاه كان يتضمن تجاهلاً للعامل الأساسي المرتبط بالشعور القومي العربي الذي لا يمكن أن يتأثر بالعروض المادية .

وملخص الأمر أن العرب شعروا بأن التقرير يلغى كتاب ١٩٣٩ الأبيض الذي انعقدت عليه آمالهم حتى ذلك الوقت ، خاصة وأنهم أيقنوا من أنه مؤذن بتدخل الولايات المتحدة - التي كان من المعتقد أن سياستها عرضة للنقض الصهيوني بوجه خاص - في شئون فلسطين^(١)

ولم يقل سخط اليهود عن سخط العرب على تقرير اللجنة الإنجليزية - الأمريكية بحيث تعرض الإنجليز منذ صدوره حتى أواسط يونيه ١٩٤٦ لأحداث دموية ، ثم ازداد الوضع خطورة واستمرت الهجرة غير الشرعية . وكانت أهم أوجه اعتراضات اليهود على الوجه التالي :

- ١ - عدم الاعتراف بقيام دولة يهودية في فلسطين .
- ٢ - فرض قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتصريح اللجنة بأنها لا تقبل مبدأ إمكان دخول كل يهودى إلى فلسطين باعتبار ذلك حقاً له .

Cabinet Papers, 133/84.
Combined study of Report of the Anglo - American.
Committee, Note by the Cabinet Office dated 3-7-1946

٣- الإشارة إلى ضرورة حل المنظمات شبه العسكرية^(١).

وحق يتسنى للدوائر الصهيونية كسب عطف الولايات المتحدة ضد بريطانيا نشرت تقريراً يتعلق بخطة وضعتها بريطانيا للعمل ضد المنظمات الصهيونية غير الشرعية العاملة في فلسطين. ولما كان يفن يواجه الهجرة غير الشرعية والتمرد فقد عمل على زيادة أعداد القوات البريطانية في فلسطين والاشتداد في إجراءات القمع. وحين أثارت الاحتجاجات اليهودية في فلسطين والولايات المتحدة غضبه اتهم الأمريكان في مؤتمر حزب العمال بأنهم «يحاولون مساعدة اليهود على الهجرة إلى فلسطين لأنهم لا يرحبون بدخولهم إلى نيويورك». ولم تتردد الصحافة الأمريكية في تشبيهه بهتلر - وحين توجه إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة اضطر البوليس إلى تهريبه من ملعب بسبول إنقاذاً له من غضب الجماهير^(٢).

وعلى أى حال فقد وجهت لندن الدعوات في ٢٥ يولية إلى حكومات الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وإلى كل من الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا. ثم وجهت الدعوة إلى فلسطينيين بارزين آخرين وإلى الأمين العام للجامعة العربية وإلى ممثلين للرأى العام اليهودى في كل من بريطانيا وفلسطين. وقد وافق وزراء الخارجية العرب المجتمعون في الإسكندرية على قبول الدعوة، واشترطوا السماح للعرب بعرض مقترحاتهم واستبعاد اليهود. ورفض عرب فلسطين قبول الدعوة طالما لا يسمح للمفتى السابق (الحاج أمين الحسيني) برئاسة وفدهم كما رفض اليهود تلبية الدعوة، واعتذرت حكومة الولايات المتحدة عن أن يمثلها في المحادثات

Ibid.

(١) وقد قدرت الدوائر البريطانية قوة الهاجاناه بحوالى ٧٥٠٠٠ مقاتل والبالماخ (القوة الضاربة في جيش الهاجاناه السرى) بخمسة آلاف مقاتل. كما قدرت قوة الإرجون بحوالى ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ مقاتل مدربين تدريباً جيداً على حرب الشوارع وأعمال التخريب وقوة شتيرن بحوالى ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شخص تخصصهم القيام بأعمال الاغتيال. وفى نفس الوقت قدر أنه لا يمكن لعرب فلسطين أن يقدموا ما يزيد على ١٣٠٠٠ مقاتل وذلك على اعتبار أن عدد العرب الناشطين باستمرار بصورة فعالة خلال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ لم يزد على الألفين. انظر الوثيقة السابقة

Michael Bar - Zohar, Ben Gurion, P.139.

(٢) حين نقيم دوريفن يجب أن نذكر أنه كان بإمكانه في عام ١٩٤٦ أنه يقضى على المقاومة اليهودية ويفرض الحكم البريطانى على فلسطين لمدة أخرى تمتد من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة. ولكنه لم يأخذ بوجهات نظر مستشاريه العسكريين خاصة وأنه كان مقتنعاً بأن بريطانيا لم تعد في وضع يسمح لها بالعمل المنفرد وفرض إرادتها على الشرق الأوسط بقوة السلاح.

مندوبون بصفة مراقبين . وفي ٩ سبتمبر جرى افتتاح مؤتمر لانكستر هاوز الذي حضره ممثلون عن كل الدول العربية المستقلة ، كما حضره الأمين العام للجامعة العربية .

وبادر الوفد البريطاني إلى طرح خطة الاستقلال الذاتي الإداري^(١) على المؤتمر باعتبارها أول بنود المناقشة ، ولم تتردد الوفود العربية في إبداء اعتراضها على هذه الخطة من حيث المبدأ . ولم تقبلها باعتبارها أساساً للمناقشة . ورغم نقد هذه الوفود لكثير من ملامح هذه الخطة فقد اتضح أن رفضها لهذا الحل يرجع إلى اقتناعها بأن أى خطة تهدف إلى تحقيق الاستقلال الذاتي الإداري لابد أن تؤدي إلى التقسيم ، وبأن إقامة منطقة يهودية تتمتع بالاستقلال الذاتي وتشرف على الهجرة كفيلة بتحقيق آمال الصهيونية السياسية وبأنه سيسمح للمهاجرين اليهود بالدخول إليها بأعداد كفيفة بأن توفر للجماعة اليهودية أغلبية بالنسبة إلى سكان فلسطين ككل . وكان من رأى الوفود العربية أن اصطلاح «الطاقة الاقتصادية للاستيعاب» لا يكفي للحيلولة دون حدوث ذلك ، بحكم أنه كان باستطاعة اليهود أن يوجدوا اقتصاداً صناعياً وتجارياً يؤدي إلى كثافة سكانية تزيد على كثافة المنطقة العربية بحيث يبرز في فلسطين خلال فترة قصيرة موقف لا يمكن للحكومة البريطانية أو للعرب إزائه مقاومة المطالبة بإقامة دولة يهودية مستقلة . كما كان من وراء تشدد العرب في رفض قيام دولة قومية يهودية في فلسطين اعتقادهم بأنها ستوفر رأس جسر للتغلغل اليهودي ، سياسياً واقتصادياً ، إلى داخل ما تبقى من فلسطين أول الأمر ثم إلى داخل شرق الأردن وسوريا فالعالم العربي بأسره ، وذلك على اعتبار أن اليهود سيمثلون دولتهم بالمهاجرين القادمين من أوروبا ، وبالتالي سيخلقون أوضاعاً تستلزم مطالبتهم بمزيد من المجال الحيوي lebensraum ثم يستغلون ذلك في مزيد من العدوان على أراضي الدول العربية المجاورة . وحتى على المدى القصير كان العرب يعتقدون أن إيجاد دولة يهودية مستقلة في فلسطين لابد أن يشكل تهديداً لسلام وأمن العالم العربي - وكانت مخاوفهم من هذه النتائج من القوة بحيث كان لا يمكنهم الحيلولة دون لجوء عرب فلسطين إلى العنف بهدف عرقلة التوسع اليهودي

(١) في محادثة جرت في أوائل يناير ١٩٤٧ بين بيفن والمندوب السامي البريطاني في فلسطين أشار وزير الخارجية إلى أنه كان يعتبر تنفيذ الاستقلال الذاتي الإداري إجراء مرحلياً من شأنه أن يؤدي إلى التقسيم خلال فترة قصيرة نسبياً . كما أوضح الصعوبة التي ستنشأ في الأمم المتحدة إذا ما تقدمت الحكومة البريطانية باقتراحات خاصة بالتقسيم الفوري . وفي هذه الحالة كان بيفن يرى ضرورة إقناع حكومة الولايات المتحدة بأن تتقدم بالاقتراح في أول فرصة ثم يلتزم بعد ذلك بمساندة بريطانيا في الأمم المتحدة .

Cab. Pap.:

مضبطة اجتماع جرى بين وزير الخارجية والمندوب السامي في فلسطين في ٤ يناير ١٩٤٧ .

في مراحل الأولى قبل أن يستفحل بالصورة التي تجعل مواجهته مستحيلة - وحيث لم يكن معدى عن حصول عرب فلسطين على عطف كل حكومات الدول العربية وعلى المساندة الفعالة من جانب بعض هذه الحكومات .

وفي البداية صرح الوفد البريطاني بأن الحكومة البريطانية ليست ملزمة بصفة نهائية بالأخذ بخطة الاستقلال الذاتي المحلي وبأنها على استعداد لبحث أى مقترحات بديلة . وحين اتضح أن المندوبين العرب يجمعون على مهاجمة خطة الاستقلال الذاتي ورفض مناقشتها بالتفصيل طلب منهم أن يتقدموا بمقترحات بديلة وجرى لفت نظرهم إلى أن أى حل عملي يجب أن يضع في الاعتبار العوامل التالية المؤثرة في الموقف :

- ١ - أن فلسطين تضم بالفعل ٦٠٠,٠٠٠ يهودى منظمين تنظيمًا قويا^(١) ، ولا بد أن يصروا على الحصول على حقوقهم السياسية ليس فقط باعتبارهم أفرادًا بل أيضًا باعتبارهم جماعة .
- ٢ - برغم عدم إمكان توفير فلسطين حلاً شاملاً لمشكلة اللاجئين اليهود كان لا يمكن قبول أى تسوية للمشكلة الفلسطينية لا تسمح بمزيد من الهجرة اليهودية .
- ٣ - عدم إمكان بقاء فلسطين تحت الإشراف الخارجى لأجل غير مسمى ، بالتالى كان يجب أن يبدأ تطورها صوب الاستقلال .
- ٤ - ولهذا كان من الواجب إيجاد مؤسسات تتيح لكلا الشعبين القاطنين في فلسطين أن يطرّد قيامها بحكم نفسها .
- ٥ - عدم إمكان السماح باستمرار حالة التوتر التي عانى منها سكان فلسطين خلال السنوات العشر الأخيرة ، مما يحتم إنهاؤها ليس فقط لأنها تجعل الحكم الذاتي مستحيلًا ، بل لأنها تؤدى أيضًا إلى تهديد البلدان المجاورة .

(١) يذكر إيفان ولسون (ص ١٣) أن يهود فلسطين كانوا يكادون يشكلون دولة داخل الدولة - فقد كانت لهم هيئة تنفيذية (الوكالة اليهودية) ومجلس تشريعى (فعداء ليوى - أو المجلس الوطنى) ونظام نقابى (المستادروت) ، بل وتنظيمهم العسكرى السرى الخاص (الهاجاناه - أى الدفاع) . وقطع ولسون بأن هؤلاء اليهود كانوا شديدى التنظيم ولهم قياداتهم وبأنهم - فرديًا وجماعيًا - كانوا من حيث القدرات يوزون معظم وزراء أوروبا في ذلك الوقت .

- وطلب من الوفود العربية أن تضع هذه النقاط موضع الاعتبار حين تضع مقترحاتها البديلة . ثم قدمت الوفود العربية حلها الذي يمكن تلخيصه على الوجه التالى :
- ١ - تقوم فى فلسطين دولة اتحادية تضم أغلبية عربية دائمة وتحصل على استقلالها بعد فترة انتقال قصيرة (سنة أو سنتين) تحت الانتداب البريطانى .
 - ٢ - يحصل اليهود داخل هذه الدولة الاتحادية ممن يتمتعون بالمواطنة الفلسطينية الكاملة (وشرطها الإقامة لمدة عشر سنوات داخل البلاد) على الحقوق المدنية الكاملة على قدم المساواة مع مواطنى فلسطين الآخرين .
 - ٣ - توفير ضمانات خاصة لحماية حقوق الجماعة اليهودية دينيا وثقافيا .
 - ٤ - ضمان سلامة الأماكن المقدسة وتوفير ضمانات لحرية الممارسات الدينية فى شتى ربوع فلسطين .
 - ٥ - تمنح الجماعة اليهودية عددًا من المقاعد فى المجلس التشريعى يتناسب مع عدد المواطنين اليهود فى فلسطين ، على ألا يتخطى عدد ممثلى اليهود بأى حال ثلث مجموع الأعضاء .
 - ٦ - يجب أن يحصل كل تشريع خاص بالهجرة وانتقال ملكية الأراضى على موافقة عرب فلسطين التى تعبر عنها أغلبية الأعضاء العرب فى المجلس التشريعى .
 - ٧ - لا يمكن تعديل الضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة إلا بموافقة الأمم المتحدة ، ولا يمكن تعديل الضمانات التى تتمتع بها الجماعة اليهودية إلا بموافقة أغلبية الأعضاء اليهود فى المجلس التشريعى .

وطالب المندوبون العرب بدستور ديمقراطى يستند إلى هذه الأسس خلال فترة الانتقال ، على أن يقتضى تنفيذ ذلك أن يقوم المندوب السامى فى بداية الأمر بتعيين حكومة مؤقتة تضم سبعة من الأعضاء العرب وثلاثة من الأعضاء اليهود . وعلى هذه الحكومة أن تضع الترتيبات اللازمة لانتخاب مجلس تأسيسى يكلف خلال ستة أشهر بوضع دستور مفصل يتمشى مع المبادئ العامة السابقة ، على أن تصدر الحكومة المؤقتة دستورًا إذا لم ينجز المجلس التأسيسى عمله خلال فترة الشهور الستة - والهدف من ذلك هو ضمان تنفيذ الخطة حتى ولو قاطع اليهود هذه الإجراءات . وكان من المتوخى ألا يتعرض الدستور لاعتراض دولة الانتداب ، وما أن يتم إقراره حتى ينتخب مجلس دستورى ويعين أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة ، ثم يقوم

المتدوب السامى بنقل سلطته لرئيس الدولة وتعقد معاهدة تحدد العلاقات المستقبلية بين الحكومة البريطانية وحكومة فلسطين . وقد افترض أعضاء الوفود العربية أن هذه المعاهدة ستبرم فى الوقت الذى يعقد فيه اتفاق عسكرى يتيح للحكومة البريطانية التمتع بالتسهيلات العسكرية التى تحتاج إليها داخل أراضى الدولة المستقلة ، كما افترضوا أن تظل العلاقات بين الحكومة البريطانية وبين فلسطين وثيقة وودية . وقد نصت الخطة العربية فى نهاية المطاف على إيقاف الهجرة اليهودية وترك مسألة استمرار الهجرة فى المستقبل فى يد الأعضاء العرب فى السلطة التشريعية بعد أن تقف على قدميها .

أما اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية التى اجتمعت فى باريس فى ٧ أغسطس ١٩٤٦ فقد قررت رفض الدعوة التى وجهت إلى الدكتور وايزمان فى ٢ أغسطس للاشتراك فى المؤتمر . إلا أن المشاورات استمرت بين الطرفين بصفة غير رسمية - وفى ١٥ أغسطس اقترح الزعماء الصهيونيون الشروط التالية لاشتراكهم :

- ١ - أن يكون أساس المناقشة إقامة دولة يهودية بإمكانها الوقوف على قدميها فى منطقة كافية من فلسطين .
 - ٢ - أن يسمح لأعضاء اللجنة التنفيذية المعتقلين أو المعرضين للاعتقال بالاشتراك فى وفد الوكالة إلى المؤتمر .
 - ٣ - أن توجه أى دعوة إلى أى من ممثلى اليهود غير الأعضاء فى الوكالة عن طريقها .
- ولم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تقبل هذه الشروط واقترحت أن يكون بإمكان الوكالة أن تطرح أمام المؤتمر خطتها الخاصة بالتقسيم أو أى خطة أخرى تفضلها كما أكدت للوكالة أنها فى حالة قبولها الاشتراك ستستشار قبل توجيه الدعوات إلى ممثلين آخرين لليهود . وفى ٤ سبتمبر - أى قبل خمسة أيام من افتتاح المؤتمر - تم تبليغ الوكالة بأنه طالما أنها لم ترد على الدعوة التى وجهت إليها فلا بديل أمام الحكومة البريطانية عن إصدار دعوات لممثلين آخرين عن اليهود . على أن هؤلاء الأخيرين شعروا بعدم إمكانهم الاشتراك فى المؤتمر خلال هذه المرحلة مراعاة لموقف الوكالة اليهودية التى كان القرار الخاص باشتراكها فى نهاية المطاف فى يد المجلس الصهيونى الداخلى فى القدس وهو المجلس الذى قرر فى ٢٠ سبتمبر رفض الدعوة مع تحويل اللجنة التنفيذية للوكالة فى نفس الوقت مواصلة جهودها للتوصل إلى « الشروط اللازمة لاشتراك الوكالة اليهودية فى المؤتمر » .

ستكرر تنديدها بالإهراق وستسخر نفوذها بوجه عام لإيقافه . إلا أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بشيء وإن أوضحت أن الأمن والنظام في فلسطين غير قابلين للتفاوض وأنها ستتهمة اهتماماً شديداً بمشكلة الزعماء المعتقلين إذا ما أوضحت الوكالة استنكارها للإرهاب وساعدت على إيجاد أوضاع مرضية في فلسطين . وبعد أن صدر التصريح أفرج عن الزعماء اليهود المعتقلين ، كما أفرج عن بعض المعتقلين العرب وفقاً للالتباس الذي تقدم به ممثلو الدول العربية في مؤتمر لانكستر هاوس . فأتلى ويغن كانا يعتقدان حتى ذلك الوقت أن ترضية أمريكا وإقناع الحكام العرب المعتدلين والزعماء اليهود المعتدلين بقبول صيغة ما ، كفيلاً بعدم الحاجة إلى الحصول على موافقة رسمية من جانب الهيئة العربية العليا أو من جانب اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية .

إلا أنها لم يلبث أن أدركا خطأهما ، فأفرج عن زعماء يهود فلسطين المحتجزين أو الذين كان البوليس يبحث عنهم . كما أثر مجلس الوزراء البريطاني الانتظار حتى ينتخب المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون هيئة تنفيذية جديدة كان من المؤمل أن تكون أكثر اعتدالاً من سابقتها . وفي نفس الوقت تمكن الدبلوماسيون البريطانيون في القاهرة من إثناء الحاج أمين عن ترؤس وفد الهيئة العربية العليا ، وبذلك أفسحوا المجال لاشتراك فلسطينيين كانوا قد تخلفوا عن الاشتراك في المحادثات التي جرت في شهر سبتمبر .

ثم تأجل مؤتمر لانكستر هاوس لمدة شهرين بدا خلالها عدم وجود احتمال للتوصل إلى اتفاق . وفي خلال هذه الفترة التي واجهت فيها بريطانيا مزيداً من الإرهاب الصهيوني تعرضت السياسة البريطانية لنقد شديد في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ففي الولايات المتحدة أخذ عليها ما يلي :

١ - أن سياستها لا يحكمها أى مبدأ ثابت - فمثلاً فيما يتعلق بالهجرة اليهودية - بدت الحكومة البريطانية للأمريكان وكأنها لا تعارضها على أساس أنها ضد رغبات الأغلبية العظمى من السكان وبالتالي ضد « حق تقرير المصير » وهو مبدأ يجد قبولاً واسع النطاق في الولايات المتحدة . وأنها وافقت على الهجرة الفورية ولكنها علقتها على دخول القوات الأمريكية إلى فلسطين أو على عوامل أخرى لم تتضح بما فيه الكفاية .

- ٢ - أن بريطانيا تتمسك بالانتداب لأنها بحاجة إلى فلسطين باعتبارها « مخزناً للسلاح » في الشرق الأوسط ، مما ينم عن نزعات إمبريالية .
- ٣ - أن بريطانيا لم تبد تقديرًا حقيقيًا للجانب الإنساني من المشكلة ، وأنها تفضل « تهدة » العرب لأسباب تتعلق بالصراعات الدولية .
- ٤ - أنها تتهرب من « الوعد » الذي قطعته بصدد تنفيذ توصيات اللجنة الإنجليزية - الأمريكية^(١)

أما الدوائر السوفيتية ، فرغم تنديدها التقليدي « بالإمبريالية » البريطانية واعتبار الصحافة السوفيتية للقضية الفلسطينية نموذجًا لمحاولات بريطانيا الحصول على قواعد في المنطقة ومناصرتها الواضحة للقضية العربية ، وتأكيدها أن العرب قد تقدموا بالهيكل العام للحل الذي تصوره مستقبل فلسطين ، فقد حولت صحيفة برافدا هجومها من الإنجليز إلى الأمريكان . ورغم أن الصحافة السوفيتية كانت قد أشارت أحيانًا إلى خطط الولايات المتحدة الخاصة بالتغلغل في الشرق الأوسط ، فقد اتهمت برافدا الأمريكان بمحاولة السيطرة على الشرق الأوسط عن طريق مساندة الهجرة اليهودية إلى فلسطين^(٢) .

وقبل أن يستأنف مؤتمر لانكستر هاوس أعماله في ٢١ يناير ١٩٤٧ عقد مجلس الوزراء البريطاني جلسة لدراسة الموقف . وقد وزع على المشتركين في الجلسة تقرير تقدم به رؤساء الأركان^(٣) كان يتضمن تعليقًا على مذكرة كان وزير الخارجية قد درس فيها أهمية فلسطين

(1) *Cabinet Papers* 197/280, Signed M. Butler, dated 7-10-46.

(2) *Ibid* no. 3473, from sir M. Peterson (Moscow) to F.O., dated 11-12-48.

وقد طالبت صحيفة ترود السوفيتية في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٦ بإحالة المشكلة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بهدف إفشال خطة التقسيم . وفي أول نوفمبر أبدت برافدا وقوفها في صف العرب ، وأعلنت أن « الدول العربية الصديقة تطالب بالحرية والاستقلال وسلامة حدودها ولا ترضى بأن يتقرر مصيرها ضد رغباتها ودون أخذ رأيها » .

Bethell, *op. cit.*, p. 284

(٣) كان من رأى السير جورج جاتر ضرورة بذل كل جهد ، في حالة مناقشة التقسيم في المؤتمر حين يستأنف أعماله ، لكي تضمن الحكومة البريطانية الحصول على أى تسهيلات استراتيجية عملية ، ولمع إلى أن مثل هذه التسهيلات قد تقتصر على المناطق المخصصة للدولة اليهودية . كما رأى أن من المستبعد أن يصل المؤتمر إلى أى حل يسمح ببقاء الإدارة البريطانية في فلسطين لمدة طويلة ، وبالتالي كان يجب الحصول على أى تسهيلات استراتيجية ترغب فيها بريطانيا بالتفاوض الحر مع دولة مستقلة أو مع دولتين مستقلتين . (من سير جورج جاتر إلى الميجر جنرال سير لسلى هوليس في cab. P., 127/281. ١٩٤٦ / ١٢ / ٢١)

بالنسبة إلى وضع بريطانيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط . كما استعرض المجلس مذكرة وضعها وزير الخارجية حول الحلول الثلاثة المحتملة لما ستكون عليه فلسطين في المستقبل وهي :

١ - تنفيذ التقسيم وفق ما طالب به اليهود دون حاجة إلى فترة انتقال يقوم خلالها نظام الاستقلال الذاتي الإداري .

٢ - إقناع المندوبين العرب بقبول حصة نهائية ، وإن كانت كبيرة ، من المهاجرين اليهود في مقابل إقامة دولة اتحادية مستقلة وفق ما طالب به المندوبون العرب في المؤتمر .

٣ - تطبيق نظام الاستقلال الذاتي الذي كانت قد أوصت به اللجنة الإنجليزية - الأمريكية خلال فترة انتقال يتم بعدها تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والآخرى يهودية . وبين يفرن أن كلا من هذه الحلول الثلاثة كان يتضمن قدرًا من الخطورة وطلب من مجلس الوزراء أن يقرر أيها أقرب إلى المحافظة على مصالح بريطانيا في فلسطين - فإذا ما تقرر الأخذ بالتقسيم فإن مستشاره القانوني كان قد أشار إلى أن على بريطانيا - بصفتها الدولة المنتدبة - أن تحصل على موافقة الأمم المتحدة قبل تنفيذه ، وفي هذه الحالة سيندل العرب كل ما في وسعهم في الأمم المتحدة لكي يعرفوا حصول المشروع على ثلثي أصوات الجمعية العامة ، كما ستعارض روسيا أي حل يحافظ على مصالح بريطانيا . أما إذا ما تقرر الأخذ بخطة الاستقلال الذاتي الإداري فإن الأمر لم يكن يحتم عرض المشكلة على الأمم المتحدة . وإزاء معارضة كل من العرب واليهود لهذا الحل ، فإنه ذهب إلى أن فرص فرضه بالقوة في مواجهة مقاومة الطرفين ستتعدل إذا ما أشير بوجه خاص إلى أن هدفه النهائي هو إقامة دولة اتحادية مستقلة - فإذا ما قرر مجلس الوزراء الأخذ بوجهة نظر رؤساء الأركان الخاصة بضرورة المحافظة على حق بريطانيا في التوصل إلى حل سياسي يضمن المحافظة على مصالحها ، فإنه كان يرى إمكان ذلك في حالة الأخذ بخطة الاستقلال الذاتي الإداري الذي من شأنه أن يمكنها من حكم البلاد إلى أن يحين الوقت الذي يتحقق فيه الاستقلال ، وبعد ذلك يتم عقد معاهدتين مع الدولتين المستقلتين تمكّنان بريطانيا من تحقيق أهدافها العسكرية . وفي هذه الحالة يمكن مواجهة النقد الموجه إلى إبقاء قوات في الشرق الأوسط بالقول بأن الهدف من وضع هذه القوات هو أن تكون في خدمة الأمم المتحدة من أجل المحافظة على القانون والنظام في الشرق الأوسط وأن

بإمكانها أن تشكل جزءاً من القوات اللازمة للدفاع الإقليمي عن الشرق الأوسط في نطاق الأمم المتحدة .

وأشار أتلي إلى أن التخلي عن الانتداب يتطلب مزيداً من الدراسة المكثفة بحكم أنه يستتبع أخطر النتائج بالنسبة إلى علاقات بريطانيا مع الدول العربية ووضعها السياسي العام في الشرق الأوسط ووضعها الاستراتيجي بما في ذلك مواردها النفطية ، كما يحتمل أن يؤثر على استقرار الأمم المتحدة التي ستأثر إلى حد كبير فيما لو تصدت لمعالجة هذه المشكلة المعقدة . خاصة وقد انحاز الاتحاد السوفيتي صراحة إلى الدول العربية مما جعل من المحتمل أن تصطدم موسكو والدول العربية من جهة وبريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى . وكان من رأى أتلي أن من واجب بريطانيا أن تفكر جدياً في خطوة الاتجاه إلى فرض حل يقبله العرب ويعطي ضمانات معقولة لليهود باعتبارهم أقلية في فلسطين ويوفر قاعدة للهجرة اليهودية المستمرة والمعقولة - فثل هذا الحل لا يمكن فرضه دون موافقة الأمم المتحدة وإن كانت له ميزة تتضمن تجنب التعرض لموقف يقف فيه الاتحاد السوفيتي إلى جانب العرب ضد بريطانيا^(١) وفي ٤ يناير ١٩٤٧ ناقش بيفن مع المندوب السامي البريطاني في فلسطين اقتراحين من شأنهما أن يجعلا التقسيم أكثر قبولاً لدى دول عربية معينة وهما يتضمنان ترك ميناء العقبة لابن سعود الذي يمكنه أيضاً أن يستولى على بعض الأراضي الواقعة في جنوب شرق الأردن وذلك في مقابل إضافة بعض أجزاء فلسطين إلى المملكة الأردنية . ومن ناحية أخرى اقترح أن يضاف إلى سوريا الركن الشمالي الشرقي من فلسطين بما في ذلك حوض الحولة في مقابل أن يضيف اليهود إلى منطقتهم أجزاء من الجليل الغربي^(٢) .

وفي صبيحة يوم ٧ يناير ١٩٤٧ وزعت على أعضاء مجلس الوزراء البريطاني مذكرة سرية جداً عن «نفط الشرق الأوسط» كان قد قام بكتابتها كل من بيفن وإمانويل شنويل وزير الوقود والطاقة بينما فيها «الأهمية الحيوية لموارد نفط هذه المنطقة بالنسبة إلى بريطانيا العظمى والإمبراطورية البريطانية» . وفي مذكرة «سرية جداً» بتاريخ ١٤ يناير بذل بيفن محاولة أخيرة

(1) Cab. P. 127/281 (top secret)- Prime Minister, signed N.B. dated 24-12-46.

(٢) نفس المصدر السابق :

مضبطة اجتماع وزير الخارجية بالمندوب السامي البريطاني في فلسطين في ١/ ٤ / ١٩٤٧ .

لتحذير زملائه من التقسيم الذى كان يرى أنه سيغضب العرب بالصورة التى تضع حدا للنفوذ البريطانى فى المناطق الإسلامية الممتدة ما بين اليونان والهند ويعرض المصالح البريطانية النفطية للخطر. ولهذا زكى لزملائه إقامة دولة اتحادية مع السماح ببعض الهجرة اليهودية. وبين ييفن أن قيام دولة يهودية معناه عدم قبول حدود التقسيم باعتبارها نهائية، بل إن هذه الدولة ستسعى إلى توسيع حدودها بالصورة التى تجعلها عاملاً للتوتر المستمر فى الشرق الأوسط. لهذا ذهب ييفن فى اجتماع مجلس الوزراء المنعقد فى صبيحة يوم ١٥ يناير إلى أن إقامة دولة اتحادية على أساس الاستقلال الذاتى الإدارى، على أن يكون لكل قسم حق الانفصال بعد مضي بعض السنين، من شأنها أن تؤدى إلى الضغط فى سبيل قيام دولة منفصلة. إلا أن كريتشر جونز ودولتون وييفان عارضوا هذه الخطة وإن ذهب ألكسندر وزير الدفاع إلى أنه لا مفر أمام بريطانيا، إذا لم تقم بترضية العرب واليهود، من كسب ود العرب من زاوية الدفاع^(١) وعلى أى حال فقد وافق مجلس الوزراء البريطانى على أن تكون خطة الاستقلال الذاتى الإدارى أساساً للمناقشات التالية مع الوفد العربى على أن يكون مفهوماً أن هذا الحل سيؤدى فى نهاية المطاف إلى الاستقلال بشرط تجنب احتمال الحصول على موافقة الأمم المتحدة ومحافظة بريطانيا فى نفس الوقت على حقها فى وضع قواتها فى فلسطين^(٢).

وفى تلك الأثناء أبدت الحكومة الأمريكية من جديد تمسكها بالتقسيم باعتباره «أسهل الحلول من حيث التنفيذ وأقلها ضرراً»، وإن كان وزير الخارجية دين أتشيسون أوضح أن حكومته على استعداد لمساندة قيام دولة ثنائية «تمهد للتقسيم» إذا ما فشلت بريطانيا فى الحصول على موافقة كل من العرب واليهود وأن من الواجب الأخذ بأحد هذين الحلين خلال المناقشات التالية على اعتبار أن الفشل يعنى استمرار الحالة القائمة التى لا بد أن تلحق الأضرار ليس فقط بفلسطين بل بالشرق الأوسط برمته. وذهب أتشيسون إلى أن الأخذ بأحد هذين الحلين لا بد أن ينهى المشكلة على اعتبار أن العرب واليهود سيسلمون بالأمر الواقع دون لجوء إلى القتال^(٣). وبعد أن تشاور أتشيسون مع خبره فى شئون الشرق الأوسط حول ردود الفعل المحتملة من جانب العرب خلص إلى أنهم سيقاومون التقسيم بدرجات متفاوتة من العنف وإن

(1) Martin Gilbert, *Exile and Return: The Emergence of the Jewish Statehood* PP. 297-9.

(2) Cab. P. 127/281, dated 13-1-47 and War Office, dated 14-1-47.

(3) Ibid, Inverchapel to F.O., dated 21-1-47.

توفر ميناء ممتازاً (يحل محل الإسكندرية) وخط أنابيب نفط ومصفاة تكرير . بالإضافة إلى إمكانية الدفاع عن قناة السويس من قواعد في النقب . كما كان ينفذ قد توصل إلى عدم إمكان إقامة دولة يهودية في فلسطين والإبقاء عليها إلا باستعمال القوة وهو ما كان يلقى منه معارضة شديدة .

ولكنه من ناحية أخرى كان يواجه إصرار ممثلي الوكالة اليهودية على التقسيم الذي وافقت عليه أغلبية المنظمة الصهيونية العالمية . لهذا بذل كل ما في وسعه لإرضاء الطرفين المتنازعين خلال مقابلاته مع اليهود في وزارة المستعمرات ومع العرب في مؤتمر لانكستر هاوس . وأخيراً تفق ذهنه عن صبغة رأى أنها ترضى كلا الطرفين أطلق عليها اسم « خطة ييفن » التي سمحت بهجرة 4,000 يهودي شهرياً إلى فلسطين لمدة سنتين مما يوصل المجموع إلى ما يقرب من المائة ألف ، ثم يتلو ذلك مزيد من الهجرة بموافقة العرب أو بتحكيم الأمم المتحدة في حالة رفضهم . وقد نصت « خطة ييفن » على الحكم الذاتي الإقليمي المباشر تحت وصاية بريطانيا على أن يتم استقلال الدولة الاتحادية بعد خمس سنوات بشرط إيجاد ضمانات معينة للأقلية اليهودية .

وفي ٦ فبراير حظيت « خطة ييفن » بالموافقة بعد أن أقرها وزير المستعمرات كريتش جونز . وفي حين أن رؤساء الأركان كانوا لا يزالون مصممين على التمسك بالشرق الأوسط باعتباره لازماً لكل خطط بريطانيا الخاصة بالدفاع عن الكومنولث ، فإن لجنة الدفاع ورئيس الوزراء بوجه خاص كانوا قد تخلوا في أواخر عام ١٩٤٦ عن وجهة النظر هذه ^(١) إلا أن رؤساء الأركان كانوا لا يزالون يصرون على حق بريطانيا في وضع قواتها في فلسطين ويدون اقتناعهم بأن من الضروري ، خلال فترة الانتقال التي تقوم فيها الوصاية وبعدها ، أن تحافظ بريطانيا على حقوقها العسكرية في فلسطين . كما كان من رأيهم أن وضع حد زمني لفترة الوصاية (خمس سنوات) يشكل مخاطر من وجهة النظر العسكرية . فلا يحتمل خلال هذه الفترة أن تقوم دولة مستقرة في فلسطين يمكن التفاوض معها حول معاهدة مرضية ، ومن ثم تفضيلهم بقاء فترة الوصاية بدون تحديد بشرط أن يعاد النظر فيها خلال خمس سنوات ^(٢) .

ثم عرضت خطة ييفن على الصهيونيين في ١٠ فبراير وعلى العرب بعد ذلك بيومين . وقد

(1) **Ibid**, top Secret and private (Sir Norman Brook) dated 24-12-46.

(2) **Ibid** top Secret, signed H ollis, dated 6-2-47.

رفضها كلا الطرفين دون نقاش - وحين عاد الصهيونيون إلى اختيارهم الثاني وهو العودة إلى انتداب ما قبل عام ١٩٣٩ طالب بعض العرب بريطانيا بالانسحاب فوراً من فلسطين وأكدوا أنهم سيضعون حلاً نهائياً للمشكلة خلال الصدام المحتوم. ^(١) ورفض مجلس الوزراء البريطاني الخطة اليهودية على اعتبار أنها ستؤدي إلى استلام اليهود للسلطة كما رفض المقترحات العربية . وحين اجتمع مجلس الوزراء البريطاني من جديد في ١٤ فبراير كان يواجه عوامل ضغط في سبيل تخفيف مسؤولية البلاد في الشرق الأوسط . فبريطانيا كانت تواجه أسوأ أزمات عام ١٩٤٧ الاقتصادية ، كما كانت تواجه شتاء قاسياً لم يسبق له مثيل في الماضي المنظور . فقد حطمت العواصف مناطق ساحلية شاسعة في الوقت الذي نقصت فيه كميات الفحم والغاز والكهرباء وأصبحت المواصلات بالشلل وتزعزعت الصناعة نتيجة لنقص الطاقة والمواد الخام . وقد قدمت لمجلس الوزراء خلال هذه الجلسة ورقة عمل اشترك في وضعها وزير الخارجية والمستعمرات جاء فيها أنه يستحيل التوصل إلى تسوية سلمية في فلسطين على أى أساس أيا كان دون مساندة الأمم المتحدة .

وقد افتتح ييفن المناقشة حول ورقة العمل المشتركة هذه فأشار إلى أنه يعتقد أن ممثلي اليهود لم يصدقوا أن بريطانيا ستقدم المشكلة إلى الأمم المتحدة ، وكان يرى أن اليهود والعرب حريصون على تجنب مناقشات المنظمة الدولية وأن من المحتمل أن يصطنع الطرفان مزيداً من التعقل فيما لو صرحت بريطانيا بأنها ستطرح المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأشار إلى أن إدلاءه بهذا التصريح لن يثنيه عن مواصلة الجهود من أجل التوصل إلى حل يتضمن الاتصال بحكام الدول العربية كما أشار إلى أن بالإمكان بعد طرح المشكلة على المنظمة الدولية أن يجرى سحبها بعد ذلك من جدول الأعمال إذا ما أمكن خلال الفترة الممتدة حتى سبتمبر (حين تبدأ دورة الجمعية العامة) التوصل إلى حل يقبله الطرفان . أما رئيس أركان القوات الجوية - لورد تيدر - فقد أكد باسم رؤساء أركان الدفاع حاجة بريطانيا إلى المحافظة على

(١) أوضحت الهيئة العربية العليا للبريطانيين أنها لن تتخل عن المطالبة بقيام دولة عربية في كل فلسطين وإيقاف الهجرة اليهودية . ولهذا امتنع أمين عام الجامعة العربية - عبد الرحمن عزام - عن التوجه إلى لندن معتذراً عن عدم الحضور بأسباب صحية . وفي نفس الوقت كان المؤتمر الصهيوني المنعقد في بال بسويسرا قد تمخض عن انتصار المتطرفين الذين كان يتزعمهم بن جوريون وقد فضل بن جوريون أن تتم المحادثات مع المسئولين البريطانيين على المستوى الخاص والسري وأصر على أن تمثل الوكالة اليهودية الجانب اليهودي . ووافقت الهيئة التنفيذية للهيئة الصهيونية على وجهات نظر بن جوريون .

قواعدها في فلسطين مشيرا إلى أن وضعها العسكري في الشرق الأوسط يقتضى تعاون الدول العربية .

وتدل مضابط المناقشات التي تلت ذلك على وجود اتجاه عام في مجلس الوزراء أميل إلى طرح المشكلة برمتها على المنظمة الدولية ، على ألا يعنى اللجوء إليها التخلي القوي عن الانتداب على أن يكون مفهوما أن الحكومة البريطانية غير ملزمة بتنفيذ أى حل قد تقره المنظمة الدولية . فإذا لم توافق بريطانيا على التسوية التي تتوصل إليها الأمم المتحدة فإنها تكون حينئذ في حل من التخلي عن الانتداب وأن تترك للأمم المتحدة اتخاذ ما تراه من الإجراءات الخاصة بإدارة فلسطين في المستقبل . ويرجع اتجاه مجلس الوزراء البريطاني إلى طرح المشكلة الفلسطينية على الأمم المتحدة إلى سببين هامين هما :

١ - في حالة تنفيذ تقرير اللجنة الإنجليزية - الأمريكية ستسعى الدول العربية أو روسيا إلى تقديم القضية الفلسطينية إلى المنظمة الدولية .

٢ - أن الحكومة البريطانية كانت قد تعهدت ، في خطبة ييفن التي أدلى بها في ١٣ نوفمبر ، بأن تقدم للأمم المتحدة الحل الذي يمكن الاتفاق عليه .

وقد طرح أتلى احتمال نقل الانتداب إلى الولايات المتحدة في إطار المنظمة الدولية . فإذا رفض الأمريكان قبول الانتداب الذي تحملت بريطانيا عبئه فترة طويلة لن يكون أمام الحكومة البريطانية بديل عن طرح المشكلة على الأمم المتحدة^(١) وكان أتلى هو الذي عارض ييفن ورؤساء الأركان حول ما كانوا يرونه من أهمية الشرق الأوسط التي تلزم بريطانيا بإبقاء قواتها والمحافظة على نفوذها فيه - فهو الذي ضغط في سبيل جلاء القوات والتوصل إلى إنهاء الانتداب وأمكنه الحصول على مساندة مجلس الوزراء لاتجاهه هذا^(٢) . وأخيرا قرر مجلس

الوزراء البريطاني ما يلي :

١ - أن تعلن الحكومة البريطانية في أقرب وقت نيتها عرض المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(1) Cab. P. 127/281- Prime - Minister, top secret (Palestine) date unclear .

(2) Jon and David Kimche, op. cit., P.24.

٢ - تحويل وزير الدومنيون تبليغ هذا القرار إلى حكومات الدومنيون على أن يتولى وزير الخارجية تبليغه إلى حكومة الولايات المتحدة .

٣ - يعلن قرار الحكومة في البرلمان في أوائل الأسبوع التالي .

٤ - أن يبحث وزير الخارجية فيما إذا كان تجنب مزيد من التأخير يقتضى أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات تمهيدية لضمان إمكان قيام الجمعية العامة بإجراء مناقشة محددة حين تجتمع في سبتمبر.^(١)

وفي ١٨ فبراير أعلن يفرن قرار مجلس الوزراء في مجلس العموم غير مكتوث بأسف الحكومة الأمريكية على اتخاذها ، موضعاً أن إحالة المشكلة إلى الأمم المتحدة مرتبة على فشل محادثات مؤتمر لانكستر هاوس . وفي ٢٥ فبراير أدلى بتصريح آخر لم يسبق إعدادة أعاد فيه طرح حله الخاص بالإستقلال الذاتي الإدارى وأعلن فيه رفضه للتقسيم الذى لمح إلى أستحاثه من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية وأشار إلى اليهود بإعتبارهم دينا لا أمة . وبدا كل ذلك باعتباره محاولة من جانبه للتأثير فى الأمم المتحدة رغم ما أدلى به منذ أسبوع من أن بريطانيا لن تسعى إلى طرح أى توصية - مع ما يتضمنه ذلك من تلميح إلى أن طرفا آخر هو الذى سيقدم بها . كما هاجم الرئيس ترومان شخصيا لإصراره على التقسيم وعلى إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين فى القريب العاجل - وكل ذلك مما وسع شقة الخلاف بين الحكومتين البريطانية والأمريكية . أما الصهيونيون فقد اعتقدوا بأن يفرن يناور ، خاصة وأنهم لم يسلموا بأصالة اقتراحه الخاص بتقديم المشكلة إلى المنظمة الدولية ، بل ظنوا أن هدفه لا يعدو حملهم على التنازل عن أهدافهم . فقد كانوا يعلمون أن بريطانيا لن تتنازل عن مزاياها الاستراتيجية فى فلسطين وأنها لن تفى بالتزامها « بحق » اليهود فى بناء وطنهم القومى . ورغم عدم استطاعتهم التنبؤ بما سيكون عليه قرار الأمم المتحدة ، فإنهم شاركوا الإنجليز وجهة نظرهم الخاصة بعدم إمكان التوصل إلى أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة ، وذلك على اعتبار أن الاتحاد السوفيتى كان قد أعلن مرارا وتكرارا معارضته لأهداف الصهيونية وان انضمام الكتلة الشرقية إلى العرب وإلى الدول الإسلامية كفيل بعرقلة التوصل إلى حل. يرضى الصهيونيين^(٢) وقد أكد حيم

(1)CF.,Harold Wilson, op. cit., PP. 181-197.

(2)Bethell, op. cit., P.309.

وايزمان^(١) أن بريطانيا كانت تعتمد إلى التعويق حين دعت إلى تشكيل لجنة التحقيق الإنجليزية - الأمريكية ثم حين دعت إلى مؤتمر لانكسترهاوس ، وعبر عن اعتقاده بأن نفس الخطة كانت من وراء عرض المشكلة على الأمم المتحدة خاصة وأن ييفن كان لا يتوقع أن توافق الأمم المتحدة على قيام دولة يهودية . فهل كان ييفن يهدف ، حين تقرر عرض المشكلة على المنظمة الدولية ، إلى إفهام ترومان أن بريطانيا على استعداد للانسحاب من فلسطين في حالة عدم مساندته لقرارها النهائي ، مستهدفاً بذلك إخافة الولايات المتحدة من خلق فراغ في فلسطين مما يمهّد السبيل للخطر الروسي ويشير مسألة الدفاع عن قناة السويس وعن النفط ؟ وهل كان يتوقع أن تحيل الأمم المتحدة المشكلة الفلسطينية من جديد إلى بريطانيا وتطلب منها البقاء في فلسطين لتنفيذ مقترحاتها وتحولها صلاحية فرض حل يتمشى مع مصالح الغرب الاستراتيجية ؟^(٢) إننا نستشف اتجاه ييفن في هذه الآونة من الخطاب الدوري^(٣) التالى الذى أرسله في ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ إلى ممثلى بريطانيا فى الشرق العربى وواشنطن وموسكو والأمم المتحدة - وقد جاء فيه مايلى : « لقد أدى هذا القرار (الانسحاب) إلى جعل اليهود والعرب والحكومات الأخرى أقرب إلى مواجهة الحقائق . فهدفنا المباشر يحتم علينا الآن أن نؤكد ما سبق أن صرحنا به من حيث إقناع كل من يهمهم الأمر بأننا جادون فى الانسحاب فى حالة عدم التوصل إلى تسوية يقبلها كل من الغرب واليهود أو فى حالة فشل الجمعية العامة فى التوصل إلى تسوية وإذا ما انتضح أننا لن نكون مسئولين عن فرض تسوية كريمة وأن صعوبات القيام بذلك ستكون كبيرة فإن ثمة احتمالاً أكبر للتوصل إلى حل وسط يتضمن تنازلات من كلا الطرفين وإدراك نيويورك (الأمم المتحدة) للموقف . ونحن نرى أن أحسن حل يقتضى اتفاق العرب واليهود ومطالبتهم لنا بالبقاء فى فلسطين خلال فترة انتقالية محددة يمكننا خلالها أن نعينهم على تنفيذ الاتفاق . وعلى حين أن مساندة الأمريكان والروس للتقسيم من شأنها أن تجعل اليهود أقل استعداد لتقديم تنازلات ، فن واجبنا أن نتبين أى دليل على تقدم أى من الطرفين بحل وسط ... وقد تتوفر لنا فرصة بذل مساعينا الحميدة للجمع بين اليهود والعرب ، وهو ما لم يتوفر حتى الآن - ومن واجبنا أن نهتم بشدة بعدم الارتباط قبل

(1) Ch. Weizmann, *Trial and Error* P.452.

(2) Dan Kurzman, *Genesis 1948* P.5 Jon and David Kimche, P.29.

(3) F.O. 141/1233, no. 1925, dated 16-10-47.

الأوان باقتراح أى حل وسط . ولا يبدو من المرغوب فيه أن يكون رد فعلنا قويا إزاء تهديدات الدول العربية بالعمل المباشر ، إذ يبدو أن الكلام الصادر عنها يهدف إلى تطمين النفس والمحافظة على الشجاعة . ونحن نرى أن من المهم جدا ألا يحاول (العرب) القيام بأى تدخل مباشرة في فلسطين في الوقت الذى نضطلع فيه بالمسؤولية . عليك - إذا رأيت ذلك مناسباً - أن تذكر الحكومة التى تمثلنا لديها بأننا يتحتم علينا أن نواصل الاضطلاع بمسئوليتنا عن إدارة فلسطين حتى إشعار آخر وبأن أى عمل يرتكب في تلك الأثناء بالشكل الذى يمس سلطة الإدارة هناك سيكون في الواقع موجهاً ضدها . عليك أيضاً - إذا رأيت ذلك مناسباً - أن تكذب أى إشاعات تذهب إلى أننا نخفي أى ترتيبات مع أى حكومة عربية فيما يتعلق بالعمل الذى تقوم به القوات العربية في فلسطين على أثر انسحابنا .

ولا شك أن الدوائر البريطانية كانت مقتنعة بفشل الأمم المتحدة في حل المشكلة التى فشلت بريطانيا في حلها ثلاثين عاماً . ولما كان مجلس الوزراء البريطانى تعوزه سياسة خاصة مترابطة ولما كانت القرارات في المنطقة في أيدي العسكريين إلى حد كبير ، ولما كانت إدارة فلسطين مستقلة إلى حد كبير عن إشراف وزارة الخارجية فقد بدا إفلاس سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط ولو أن فشل الأمم المتحدة كان لا بد أن يقوى مركز بريطانيا إلى حد كبير ويضعف من ضغط الولايات المتحدة ويسمح لها بمحاولة مواصلة إدارة فلسطين كما يحلوها . ^(١) وعلينا أن ندرك أن الحكومة البريطانية حين قررت عرض المشكلة على الأمم المتحدة لم تكن تنوى التخلي عن الانتداب ، بل كل ما كانت تسعى إليه هو أن تزكى للأمم المتحدة حلا ما - وقد أوضح كريتش جونز ذلك خلال المناقشات التى جرت في مجلس العموم في ٢٥ فبراير ١٩٤٧ حين قال : « لماذا لا تقدم توصيات إلى الأمم المتحدة ؟ لن نتخلى عن الانتداب . ستوجه إلى الأمم المتحدة لنعرض المشكلة ونطلب النصح حول كيفية إدارة الانتداب » . وهناك ما يدل على احتمال كون الصهيونيين - الذين كانوا متشددتين حتى ذلك الوقت - على استعداد للتراجع

(١) Polk, Stamler and Asfour, op.cit., p. 193.

صرح يفرن في ١٠ فبراير ١٩٤٨ في البرلمان بعد صدور قرار التقسيم بما يلي : « لا أعتقد حتى الآن أنني فشلت فيما يتعلق بفلسطين - إن المسألة لم تنته بعد » - ومعنى ذلك أنه لم يكن قد فقد الأمل بعد في إمكان تنفيذ خطته .

Aharon Cohen, *Israel and the Arab World*, P.239.

قبل تصريح ييفن في مجلس العموم بأن المسألة ستعرض على الأمم المتحدة . وكان هذا التحول في موقفهم موضعاً للتجاهل إلى حد كبير حتى وقت قريب . ولكن يبدو أنهم كانوا على استعداد لتقديم تنازلات بهدف الحيلولة دون انهيار المحادثات بعد أن تبينوا أن الخطوة التالية هي عرض المشكلة على الأمم المتحدة وهو ما لم يكونوا راغبين فيه حتى ذلك الوقت . فقد عرض بن جوريون في ١٣ فبراير ١٩٤٧ الموافقة على فرض الوصاية على فلسطين لمدة خمس سنوات تمنع خلالها الوكالة اليهودية عن مباشرة أى ضغط في سبيل إقامة الدولة اليهودية بشرط السماح بدخول المائة ألف يهودي في أقرب وقت بالإضافة إلى شروط أخرى . وقد جاء هذا العرض متأخراً - وحين قدم إلى مجلس الوزراء في اليوم التالي صرح ييفن بأنه تقرر بالفعل عرض المشكلة على الأمم المتحدة .^(١)

والحق أن الحكومة البريطانية قد انقسمت حول فلسطين بصورة لم تحدث حين جرت مناقشة انسحاب بريطانيا من الهند : فقد وجد فريق يجذ الانسحاب وفريق آخر يود البقاء بأي ثمن وفريق يدعو إلى التدرج وغير ذلك . ويبدو أن ييفن كان يواجه صراعاً داخلياً حاداً - فقد ضغط في سبيل الانسحاب بصورة أكثر تحديداً وقوة من ضغط وزير المستعمرات ولكنه صرح لزملائه في مؤتمر الحزب في صيف ١٩٤٧ بأنه غير ملزم بالأخذ برأى الأمم المتحدة ، إلا إذا اتخذ شكل قرار جماعي وهو ما لم يكن محتملاً على الإطلاق . ويبدو أن ما كان يحول بخاطرته وخاطر مستشاريه هو اعتقاد بأنه أياً كان تشددهم في المطالبة بالانسحاب فإن اليهود أو العرب أو كليهما سيطلبون من الإنجليز أن يبقوا ويتقنوا البلاد من الفوضى . على أن مجلس الوزراء البريطاني قد اقتنع بدون استثناء بأن الانسحاب هو الوسيلة الوحيدة التي تتيح للحكومة فك ارتباطها - فقد رأوا في قسوة هجمات الإرهابيين اليهود على القوات البريطانية وتشدد الزعماء الصهيونيين في رفض أى حل وسط مقترح مؤشراً قوياً إلى تبرير سياستهم الجديدة المتشددة إزاء أمانى الصهيونية . ولكن يخطئ في هذا المجال من يذهب إلى أن سياسة مجلس الوزراء البريطاني كانت منحازة سواء إلى العرب أو إلى الصهيونيين ، بل إنها كانت استجابة للظروف القائمة دون أى تخطيط^(٢) . فكل من اليهود والعرب يهتمون بالحكومة البريطانية بالانحياز إلى

(1) Evan Wilson, *op. cit.*, P.105.

(2) Christopher Sykes, *Cross - Roads to Israel*, PP.377-78 Jon and David Kimche, *op. cit.*, p.28.

الجانب الآخر ، في حين يعتقد الجميع - باستثناء الجانب العربي - أنها كانت منحازة إلى جانب العرب . والواقع أنها كانت منحازة إلى مصالحها الخاصة : فحكومة العمال رفضت التقسيم لأن فرضه كان يقتضى اللجوء إلى القوة وهو ما كان الرأى العام البريطانى لا يميل إليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفي بحث ييفن عن بديل حاول كل الحلول : فقد أشرك الأمريكان على أمل أن يستطيعوا إقناع الصهيونيين بقبول الحلول الوسط ثم أثر الانفصال عنهم حين أخذوا يتهمون بريطانيا بعدم الإنسانية لرفضها تحمل مسئولية حل مشكلة اليهود . وقد سعى أحيانا إلى الاتصال المباشر باليهود أو بالعرب ، وفشل في كل ذلك - إذ اتضح أنه كان يفضل قيام دولة اتحادية بحاجة إلى حكم بريطاني لا لأن ذلك كان يتمشى فقط مع خطط بريطانيا الدفاعية بل لأنه كان يرى خطأ خلق دولتين لا تستطيع كل منهما الوقوف على قدميها . وبمرور الزمن أصبح أتلى أميل إلى الانسحاب من منطقة تعود على بريطانيا بتعاقب تفوق أى فائدة تحصل عليها منها ، في حين أن دوائر وزارة المستعمرات كانت أميل إلى خطة توفر الاستقلال الذاتي لكلا الشعبين بحيث يتاح لها أن تحافظ على إنجازاتها العظيمة في المجال الإدارى خلال فترة الانتداب ، وأن وزارة الحرب كانت بحاجة إلى قواعد في فلسطين وكانت تعمل بنشاط على نقل مستودعاتها إلى أراضيها ، وأن وزارة الخارجية - التي كان ممثلوها في البلدان العربية يحذرون من أن تجاهل العرب يعرض خطط الدفاع وتدفق النفط للخطر - كانت مشتدة في معارضتها للتقسيم . ولما يئس ييفن من التوصل إلى حل للمشكلة أعلنت الحكومة أنها ستحيلها إلى المنظمة الدولية دون أن تهدف إلى التخلي عن الانتداب . إلا أن تزايد الإهاب الصهيوني هو الذى أرغمها في نهاية المطاف على الانسحاب⁽¹⁾

وبعد أن قرر مجلس الوزراء البريطانى تقديم مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة لم يعد يهتم بما ستكون عليه النتيجة . فقد بنى سياسته على عدم الاضطلاع بأية مسئولية أو اتخاذ أية مبادرة في الأمم المتحدة وعلى عدم مساندة بريطانيا بقوتها أو بسلطتها لأى قرار تتخذه الأمم المتحدة دون أن يحظى بقبول العرب واليهود . وقد فسر وزير المستعمرات كرتش جونز ، في خطاب أرسله إلى المؤرخة البريطانية إليزابيث مونرو ، أسباب الانسحاب من فلسطين على الوجه التالى : « لم يكن ممكنا تخفيف حدة الإرهاب الذى كان يرتكبه كلا الطرفين ، ورئى أنه لا يمكن تحمل

(1) Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the Middle East; 1914-56, PP. 163-5.

استنزاف مواردها المحدودة . وكان الرأي العام العالمي والأمريكي وفي البرلمان شديد السخط . وأيا كانت الاعتبارات الاستراتيجية واعتبارات القواعد فلم يعد بإمكان بريطانيا أن تقاوم مسائل الهجرة والأمن والأشخاص المشردين في أوروبا . وبسرعة متزايدة وجد مجلس الوزراء نفسه وقد أرغم على التوصل إلى النتيجة الخاصة بأنه لم يعد يستطيع تحمل الانتداب - فقبل أربعة أسابيع كانت أعمال الانتقام وشنق العريفين البريطانيين على أيدي الإرهابيين اليهود قد وجهت ضربة قاتلة إلى صبر بريطانيا وكبرائها^(١) .

وقد أشار هارولد بيلي في تقرير كتبه في ٣١ مارس إلى ادعاء صهيوني واسع الانتشار مفادة أن بريطانيا قد حولت المشكلة إلى الأمم المتحدة بهدف كسب الوقت والاحترام وأنها لم تكن تنوى التخلي عن فلسطين .^(٢) وكان هذا الرأي واسع الانتشار خارج بريطانيا حيث لم يصدق الكثيرون أنها تنوى الانسحاب من فلسطين حقيقة . إلا أن الوثائق البريطانية التي رجعنا إليها تفصح عن إصرار ينف عن التخلي عن السيطرة البريطانية ، ولكن ربما دون التخلي عن النفوذ البريطاني . فقد كان يتمنى أن يحتفظ بشيء ما ، ولو أنه كان على استعداد للمخاطرة بفقد كل شيء : القواعد والنفوذ والسيطرة في سبيل التحلل من الأعباء التي كان يفرضها الانتداب على بريطانيا . فإذا ما ساعدت الأمم المتحدة بريطانيا وأقرت بقاءها في فلسطين فلا شك أنها كانت ستقبل القيام بذلك ، وإلا فإنها كانت تؤثر الانسحاب وتركز على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من معاهداتها ومصالحها في أماكن أخرى في الشرق الأوسط . وهناك من يذهب^(٣) إلى أن الحكومة البريطانية . وقد أجهدها المشكلة الفلسطينية ، قد انتابها لومة من الجنون شبيهة بتلك التي أصابت النمسا عقب مقتل الأرشيديوق فرانز فرديناند فركبت رأسها فيما يتعلق بتشديد مطالبها إلى الصرب - فكانت الكارثة العالمية التي زجت العالم في أتونها ودفعت الإمبراطورية النمساوية ثمن حماقة مسئوليتها على شكل تمزق إمبراطوريتها شذر مذر . وهكذا جازفت دوائر هويتول بكل شيء حين انتابها الضيق من الموقف دون أن تقدر آثار انسحابها بالنسبة إلى وضعها في الشرق الأوسط . وفي أوائل إبريل ١٩٤٧ طالبت بريطانيا رسمياً بعقد اجتماع خاص للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث المشكلة الفلسطينية . وحين اجتمعت الجمعية العامة في

(1) Sune O Persson, op. cit., P. 27.

(2) F.O. 371/61873.

(3) Sykes, op. cit., P. 287.

٢٨ إبريل وبدأت مناقشة عضوية لجنة التحقيق المقترحة لبحث المشكلة الفلسطينية اقترح الروس قصر الاشتراك فيها على الخمسة الكبار ، إلا أن الوفدين الأمريكي والبريطاني أبديا اعتراضهما على ذلك واقترحا تشكيل لجنة من الدول الصغرى التي ليست لها « مصالح خاصة » . واخذ بالاقتراح الأمريكي - الإنجليزي وتقرر أن تتألف اللجنة من مندوبى إحدى عشرة من الدول الصغرى (أستراليا - كندا - تشيكوسلوفاكيا - جواتيمالا - الهند - إيران - هولنده - بيرو - السويد - أوروغواي - يوغسلافيا) . وبعد أن قامت اللجنة بتحرياتها في كل من ليك سكسس والقدس وبيروت وضعت تقريرها في جنيف في ٣١ أغسطس متضمنا إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين في أقرب وقت ممكن والحفاظ على وحدتها الاقتصادية وعلى سلامة الأماكن المقدسة وضمان الوصول إليها وزكى توصل الجمعية العامة في أقرب وقت إلى إجراء يتيح حل المشكلة الملحة التي يواجهها ربع مليون لاجئ في أوروبا . إلا أن اللجنة اختلفت حول طريقة تنفيذ هذه التوصيات بأغلبية ٧ ضد ٣ - فقد أوصت الأغلبية بالتقسيم على أن تكون إدارة مدينة القدس منفصلة عن الدولتين ، على حين أوصت الأقلية بقيام دولة اتحادية تشمل كيانين يتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتي - وتقرر بعد ذلك عرض الأمر على الجمعية العامة للبحث في التقريرين .

ثم قررت الأمم المتحدة في ٢٣ سبتمبر تأليف لجنة خاصة لدراسة التقرير والبحث في مختلف المشروعات التي تضمها ، وجرى تأليف هذه اللجنة من ممثلى الدول الممتية إلى الهيئة الدولية وعددهم ٥٥ . وفي ٢٦ سبتمبر أدلى كريتش جونز أمام هذه اللجنة بتصريح جاء فيه أن بريطانيا توافق على التوصيات العامة وأنها تطرح المبادئ الثلاثة الآتية بوجه خاص : ١ - إنهاء الانتداب على فلسطين ٢ - منح فلسطين استقلالها التام . ٣ - على الأمم المتحدة أن تبادر إلى اتخاذ إجراءات دولية لمعالجة مشكلة الأوروبيين المشردين من يهود وغير يهود . ثم أضاف أن بريطانيا لا ترغب في أن تقوم قواتها بتنفيذ أى قرار يتعلق بمصير فلسطين ، وأنها على استعداد لتنفيذ أى حل يقبل به العرب واليهود وأنها غير مستعدة لتنفيذ أى حل لا يقبلان به ، بل ترى ضرورة إيجاد سلطة أخرى تتولى تنفيذه . ولما كان من الواضح أنه لا توجد خطة تفي بكل هذه الشروط ، فلا يمكن تفسير تصريح كريتش جونز إلا باعتباره دليلا على عدم استعداد بريطانيا لتنفيذ خطة الأغلبية فيما لو أخذت بها الجمعية العامة . فقد قرر رؤساء الأركان أنه يستلزم إرسال فرقة بريطانية جديدة على الأقل ، وأن الدول العربية ستعتبر ذلك نقضا من جانب بريطانيا لعهودها السابقة .

وشكلت الجمعية العامة لجتنتين فرعيتين- وفي ١٩ نوفمبر نوقشت توصيات اللجنة الفرعية -٢- التي كانت قد أوصت بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية لتدلى برأيها حول صلاحية الأمم المتحدة «لاقتراح أو فرض أى حل لا يتمشى مع رغبات سكان فلسطين» ثم أوصت بحل مشكلة اللاجئين اليهود ومن لا مأوى لهم على أساس دولي «وبإنشاء حكومة مؤقتة تمثل شعب فلسطين». ثم صوتت الجمعية العامة على كل من التوصيات على حدة: فرفضت عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية وقررت أن للأمم المتحدة صلاحية فرض حل لا يتمشى مع رغبات سكان فلسطين. وتم قبول توصيات اللجنة الفرعية. وكان تقرير الأغلبية في نظريتين والحكومة البريطانية يشكل تقدما صوب فكرة كانت تبدو مستحيلة تمامًا. وقد كتب بيفن في ١٨ سبتمبر ما يلي: «من الواضح أن اقتراح الأغلبية يتضمن ظلمًا للعرب بحيث يصعب علينا أن نقر بإمكان جعله يرضى ضميرنا - إذ ماذا يمكن لبريطانيا أن تعمل إزاء ما أصبح محتتملاً من حيث تأكيد الجمعية العامة لوجهة نظر اللجنة وتصويتها بالتقسيم؟». وقد لاحظ بيفن أن الدولة اليهودية التي أوصت بها اللجنة أكبر بكثير من تلك التي اقترحها لورد بيل في عام ١٩٣٧ ولجنة مجلس الوزراء في عام ١٩٤٤. فقد كان من المتوقع أن تضم نصف مليون يهودي وعدداً مقارباً (٤٥٠,٠٠٠) من العرب، وأن تشمل على معظم بيارات الموالح التي كانت الركيزة الأساسية لاقتصاد فلسطين وكان حوالى نصفها ملكاً للعرب. كما لاحظ أن أراضي الدولة العربية ستكون أقل خصوصية بكثير وأن القسم اليهودي أكبر من الدولة اليهودية التي ناقشها مؤتمر لانكستر هاوس في فبراير.

وبعد مزيد من مناقشة خطة التقسيم صوتت الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر على الاقتراح ووافقت عليه مع التوصية بإجراء بعض التعديلات على المنطقة اليهودية بحيث تعطى يافا ونصف مليون فدان في النقب (في بئر السبع وعلى طول الحدود المصرية) للدولة العربية وذلك بهدف تقليل حجم الأقلية العربية داخل الدولة اليهودية التي تقلصت مساحتها إلى حوالى ١٤,٩٠٠ كيلو متر مربع أى حوالى ٥٥٪ من مساحة فلسطين. وقد حصل قرار التقسيم على ٣٣ صوتاً في مقابل ١٣ صوتاً مع امتناع عشرة أعضاء عن التصويت وبذلك حصل على نسبة الثلثين اللازمة لإقراره في الجمعية العامة. وقد التقي الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة في مساندة التقسيم مما أذهل الإنجليز والعرب. ورغم ما هو معروف عن إلقاء الولايات المتحدة ثقلها إلى جانب التقسيم والضغط والرشوة والخداع والمراوغة التي اصطنعتها الوكالة اليهودية

والصهيونيون الأمريكيون ومن والاهم بمن في ذلك بعض موظفي الحكومة الأمريكية، فإن موقف الاتحاد السوفيتي الذي كان يقف في صف العرب حتى هذه الآونة كان مفاجأة للجميع . وكان مندوب الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة - أندريه جروميكو - قد خاطب الجمعية العامة في ١٤ مايو بكلمات صدمت مستمعيه من الإنجليز والعرب - فقد طرح وجهة النظر السوفيتية الجديدة الذاهبة إلى أن فشل أوروبا الغربية في ضمان الحقوق الأساسية لليهود هو السبب الرئيسي في سعيهم لإقامة دولتهم الخاصة ، ومضى قائلاً : « وليس هناك ما يبرر إنكار هذا الحق على الشعب اليهودي خاصة وأنه قاسى الكثير أثناء الحرب العالمية الثانية » . وساند جروميكو في خطابه قيام دولة اتحادية في فلسطين يتساوى فيها العرب واليهود في الحقوق ، إلا أنه أردف قائلاً إنه قد يكون من الضروري ، فيما لو قررت اللجنة الخاصة استحالة ذلك ، دراسة خطة ثانية تقضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين تتمتعان بالاستقلال الذاتي إحداهما يهودية والأخرى عربية . وقد صدم هذا التصريح كلا من العرب واليهود ، رغم أن جروميكو لم يلزم بلاده بمساندة التقسيم ، ولو أن إشارته إليه كانت كفيلة بفتح مجال حديد كامل من الاحتمالات أمام لجنة فلسطين التي ظهرت إلى حيز الوجود في ١٥ مايو ١٩٤٧ . ولم يلبث أن اتضح أن الروس قد صمموا على مساندة قيام دولة يهودية تلعب دورها في زعزعة النفوذ الغربي في الشرق الأوسط ، مما سيجعل جروميكو يساند التقسيم علناً فيما بعد (١٣ أكتوبر) ويصوت إلى جانبه هو ومندوبو الدول الاشتراكية الأخرى في ٢٩ نوفمبر ، والاعتبارات السياسية المحضة لا الأيديولوجية ، هي التي جعلت الاتحاد السوفيتي يقف هذا الموقف . فطالما ندد المنظرون الشيوعيون منذ أيام كارل ماركس بالصهيونية وبالقوموية اليهودية - ومنذ عام ١٩١٧ كان الشيوعيون يعتبرون الصهيونية حركة عنصرية بورجوازية ، ولكن نظرة موسكو إلى اليهود تعدلت بعض الشيء حين اشترك الكثيرون منهم في حركات المقاومة السرية للنازيين في أوروبا وحين تصدى يهود فلسطين لمقاومة الانتداب البريطاني بحيث بدت الحركة الصهيونية مؤقناً وكأنها منفصلة عن الاستعمار. ولا بد أن الاتحاد السوفيتي قد قارن بين المجتمع اليهودي في فلسطين الذي كان يؤسس المزارع الجماعية وبين الحكومات «الرجعية» العربية التي كان بعضها يرتبط بمعاهدات تحالف مع بريطانيا ، وتوقع انتشار الشيوعية في هذا المجتمع اليهودي بصورة أسهل من انتشارها في بلدان الشرق العربي الأخرى^(١) ، خاصة وأن ستالين كان لا يكن كثيراً من

(١) صلاح العقاد : الشرق العربي المعاصر (مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩) ، ص ٣٦٤ .

الاحترام للأحزاب الشيوعية العربية^(١) . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الاتحاد السوفيتي يضع نصب عينيه الاعتبارات التالية :

١ - أن اليهود سيلعبون الدور الأكبر في زعزعة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان لا يثق كثيراً في قدرات العرب .

٢ - أن مساندة قيام الدولة اليهودية من شأنها أن توجد هوة بين الإنجليز أنصار العرب والأمريكان أنصار الصهيونية ، وبذلك يمكن تمزيق الحلف الإنجليزى - الأمريكى المناوئ للاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة .

٣ - إذا ما أرسلت الأمم المتحدة قوات للمحافظة على السلام والأمن في فلسطين ، فمن المحتمل أن تضم قوات روسية وبذلك يحصل الاتحاد السوفيتي على وسيلة للتأثير في شئون فلسطين بوجه خاص وشئون الشرق الأوسط بوجه عام .

٤ - احتمال اتخاذ الدولة اليهودية الجديدة التي ولد معظم قادتها والمهاجرين إليها في أوروبا الشرقية والتي كانت توجد بها حركة اشتراكية قوية وكانت نسبة كبيرة من المهاجرين إليها تعتنق المذهب الشيوعى ، اتجاهًا في سياستها الخارجية أميل إلى الاتحاد السوفيتي من باب العرفان بالجميل .

٥ - أما إذا ما اتجهت الدولة اليهودية إلى الغرب فإنها ستكون بذلك مصدرًا مستمرًا للصراع مع الدول العربية التي قد تضطر إلى طلب المساعدة السوفيتية^(٢) .

٦ - أن مساندة الاتحاد السوفيتي لقيام دولة يهودية من شأنه أن يضعف الوحدة الغربية ويجعل الولايات المتحدة الهدف الرئيسى لسخط العرب .

٧ - احتمال سيطرة الاتحاد السوفيتي على الدولة اليهودية بمجرد قيامها .

٨ - احتمال قيام الأمم المتحدة بتنفيذ التقسيم مما يوفر فرصة لتواجد القوات الروسية على سواحل البحر المتوسط .

(1) CF. Walter Laqueur, **Communism and Nationalism in the Middle East**; by the same author. **The Soviet Union and the Middle East**.

(2) Arnold Krammer, **The Forgotten Friendship: Israel and the Soviet Bloc; 1947-53**, Chap. II, pp. 32-53. Opersson, op. cit., pp. 98-9.

وعلى أى حال فقد شكلت الجمعية العامة بعد صدور قرار التقسيم لجنة^(١) مهمتها التوجه إلى فلسطين وبدء تنفيذ القرار والاضطلاع بإدارة فلسطين خلال فترة الانتقال . وكان من المتوخى أن تنتقل مسئولية كل مهام الحكومة باطراد من دولة الانتداب إلى اللجنة . ثم عينت بريطانيا والوكالة اليهودية ممثلين في اللجنة للإدلاء بالمعلومات ومد يد المساعدة في الوقت الذى رفضت فيه الهيئة العربية العليا أن تتعاون مع اللجنة بأى شكل من الأشكال ولم يلبث أن بدا عجز لجنة الأمم المتحدة عن الاضطلاع بمسئولياتها في فلسطين وإيقاف الحرب الأهلية التى ما لبثت أن نشبت في البلاد . إلا أن موقف الحكومة البريطانية القائم على الحياد وعدم عمل شئ قد عوّق عمل اللجنة إلى حد كبير - فقد أعلن مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة - سير الكسندر كادوجان - مرارًا وتكرارًا أن السلطات البريطانية لن تسمح للجنة بالوصول إلى فلسطين قبل أول مايو ، كما أفهم اللجنة أنه يستحيل على البريطانيين أن يوفرؤا ميناء لتسهيل هجرة اليهود ، وذلك برغم ما نص عليه قرار التقسيم . وهذا الموقف البريطانى كان يتمشى إلى حد كبير مع الاتجاه السلبى الذى أبدته بريطانيا خلال شهور الانتداب الأخيرة . ويبدو أن الإنجليز - على حد قول إيفان ولسون^(٢) - لم يهدفوا إلى ما هو أكثر من تحقق رغبتهم الشديدة في الخروج من فلسطين . وإن كانوا قد واصلوا إرسال الأسلحة لعدد من الدول العربية وفقًا للالتزامات التى نصت عليها معاهدات التحالف مما ساعد الحكومات العربية على تسليح عرب فلسطين . ويذهب جيم^(٣) وايزمان وغيره من الصهيونيين وأنصارهم إلى أن بريطانيا رفضت دخول اللجنة إلى فلسطين في الوقت الذى سمحت فيه بدخول القوات العربية غير النظامية التى تسلكت عبر جسر اللنبي الواقع على نهر الأردن . وهو نقطة من السهل حراستها ، مستهدفة بذلك ترك اليهود والعرب وجهًا لوجه بحيث ينشب القتال بينها ، ويعلق على ذلك بأن « من الواضح أن الإنجليز توقعوا أن يضم العرب قسطًا طيًّا من الأراضي المخصصة لليهود - وعلى أساس الموقف الذى ينشأ نتيجة لذلك يمكن التوصل إلى حل جديد يحاىي العرب سياسيا وإقليميا » .

وقد فسر موقف بريطانيا على أنه كان يستهدف عرقلة تنفيذ قرار الأمم المتحدة ومحابة

Weizmann, op. cit., pp. 469-70

(١) عرفت اللجنة باسم « لجنة الحاجاج الخمسة المنعزلين »

(2) op. cit., p.131 .

(3) op. cit., p.474 .

الخطة في ٤ ديسمبر وقرر إنهاء الحكم البريطاني في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، على أن تحكم بريطانيا فلسطين خلال الشهور الخمسة حكماً اسمياً مع استعمال قواتها فيما لا يتعدى الدفاع عن النفس دون أن تشترك في القتال الذي كان من المتوقع أن ينشب .^(١)

وتقر المؤرخة البريطانية إليزابيث مونرو^(٢) بأن تشبث بريطانيا بعدم السماح للجنة محايدة بحكم البلاد بعد جلستها وإصرارها على عدم دخول مندوبي الأمم المتحدة إلى فلسطين إلا قبل أيام قليلة من الانسحاب هو الذي أدى إلى نشوب الفوضى فيها . وتفسر ذلك - وهو ما سبق أن فسر على أنه خطة مدبرة تخفي نوايا أخرى - على أنه ناتج عن الاصطدام بين وزارات الحرب والمستعمرات والخارجية بحيث لم يتمكن مجلس الوزراء من التوفيق بين وجهات نظرها المتعارضة . ورغم ما شاب السياسة البريطانية من اضطراب خلال هذه الفترة ، وهو ما سبق أن تناولناه بالتفصيل ، فلا شك أنها كانت تستهدف خدمة المصالح البريطانية في ظل الظروف العربية والدولية القائمة مما جعلها موضعاً للاتهام من جانب كل من العرب واليهود . وقد نجحت هذه السياسة مؤقتاً في إنقاذ ما يمكن إنقاذه : فقد أمكن لبريطانيا بعد أن قررت الانسحاب من فلسطين أن تتخلص من الالتزامات التي قطعها للصهيونيين وأن تتجنب في نفس الوقت إغضاب العرب الذين لا شك كانوا سيحملونها كل التبعات فيما لو ساعدت على قيام الدولة اليهودية . وهكذا أمكنها المحافظة على نفوذها في الشرق الأوسط على المدى القصير من خلال المعاهدات وعلاقات الصداقة مع كثير من الدول العربية : فقد سيطرت على قناة السويس حتى عام ١٩٥٦ وعلى قواعدها في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، وأبقت قواتها في ليبيا حتى عام ١٩٦٩ وفي منطقة الخليج العربي حتى أوائل السبعينات ثم اضطرت بعد ذلك إلى الانسحاب بسبب ضعفها الاقتصادي وازدياد المقاومة المحلية لسياساتها . وإزاء كل ذلك يمكن القول بأن سياسة ييفن كانت بمثابة عملية إنقاذ ناجحة إلى حد ما .^(٣)

(1) CF. Bethell, *op. cit.*, pp.344-51

(2) *Britain's Moment*, pp. 167-9.

(3) Bethell, *op. cit.*, pp. 357-8

الفصل الثالث

فلسطين في إطار الدفاع المشترك

في خلال الحرب العالمية الثانية واجهت الحكومة البريطانية الخطر الفاشي على الشرق الأوسط - وفي ٢٩ مايو ١٩٤١ ألقى وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن خطبة أشار فيها إلى أن بريطانيا تشجع تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين الدول العربية وأنها ستؤيد بكل قوة أى خطة عربية تحظى بالموافقة العامة . وبعد أن تحول مجرى الحرب في عام ١٩٤٢ لصالح الحلفاء استهدفت سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط تشجيع التعاون العربي وتحقيق الاستقرار الإقليمي والتطور الاقتصادي بالعمل على قيام جامعة عربية ، على اعتبار أن اتحاد الدول العربية كفيل بتخفيف حدة مخاوفها من السيطرة البريطانية - فقد رأت لندن أن المصالح البريطانية ستتعزيز إذا ما أمكن إعلاء المنافسات القائمة بين الدول العربية التي كانت تستهلك طاقاتها الشكوك المتبادلة . وفي فبراير ١٩٤٣ أعلن إيدن في البرلمان أن « الحكومة البريطانية ستنظر بعين العطف إلى أى خطوة يخطوها العرب نحو تشجيع الوحدة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية » . وكان الأمير عبد الله حاكم شرق الأردن قد حاول التباحث مع الإنجليز في عام ١٩٤٠ حول تحقيق مشروع توحيد سوريا الجغرافية تحت حكمه ، إلا أن الوزير البريطاني في الشرق الأوسط - أوليفر ليتتون - حذره من القيام بأى نشاط حول هذا المشروع إلى أن تنتهى الحرب وتستقر الأوضاع في العالم . ولكنه انتهر التصريح الذي أدلى به إيدن في عام ١٩٤١ وأرسل له في ٢ يولية ١٩٤١ مذكرة يطلب فيها تحقيق وحدة أقطار سوريا الكبرى . وفي أوائل عام ١٩٤٢ عبر السياسي العراقي نوري السعيد عن وجهات نظره الخاصة بالوحدة العربية - كتابة - في مذكرة تقدم بها إلى وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط - ريتشارد كيسي ،

وكان عنوان هذه المذكرة هو « استقلال العرب ووحدةهم ». وكانت خطة نوري السعيد تتضمن مرحلتين :

أولاً : توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة يقرر الشعب ذاته شكلها سواء أكان ملكيا أم جمهوريا ، متحداً أو اتحاديا ، وإعطاء ما يشبه الاستقلال الذاتي ، تحت ضمانات دولية ، للأقلية اليهودية في فلسطين والمسيحية في لبنان .

ثانياً : وما أن يتم توحيد سوريا الكبرى حتى تنضم إلى العراق في جامعة عربية تنضم إليها الدول العربية فيما بعد بمحض إرادتها . ويدير شئون الجامعة مجلس تختاره الدول الأعضاء ويرأسه أحد حكامها « بشرط أن يجرى اختياره بطريقة تقبلها الدول المعنية » . ويكون المجلس مسئولاً عن الدفاع والشئون الخارجية والعملية والمواصلات والجمارك وحماية الأقليات .

وعلى حين أن مشروع نوري السعيد كان يتضمن ارتباط العراق وسوريا برابطة « هلال خصب » يتسع فيشمل دولاً عربية أخرى في نهاية الأمر ، فقد أرسل الأمير عبد الله في عام ١٩٤٢ مذكرة سياسية إلى الحكومة البريطانية بشأن « حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام » وطالب بأن ينفذ فوراً أحد المشروعين الآتين :

أولاً : مشروع الوحدة السورية (الدولة السورية الموحدة) والاتحاد العربي - ويتضمن الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة التي تضم سوريا وشرق الأردن وفلسطين ولبنان ، وبعد قيام الدولة السورية الموحدة يتم الانتقال إلى إعلان قيام اتحاد عربي تعاهدي يتألف من سوريا والعراق (الهلال الخصيب) دون أن تقام أية عوائق في سبيل انضمام الدول العربية الأخرى إليه .

ثانياً : مشروع الدولة السورية الاتحادية والاتحاد العربي ، وذلك في حالة عدم قيام الدولة السورية الموحدة

ويتضح من مشروع الأمير عبد الله أن الوحدة العربية في نظره كانت تتضمن توحيد أقسام سوريا الأربعة تحت زعامته ، وحل مشكلة يهود فلسطين بمنحهم الاستقلال الذاتي الإداري ، فإذا ما تعذر توحيد بلاد الشام الجغرافية فيمكن البدء بتوحيد سوريا وشرق الأردن ، مع انضمام فلسطين ولبنان فيما بعد لتشكيل اتحاد على نمط الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السويسري .

وقد لعب مشروعا سوريا الكبرى والهلل الخصب^(١) دورًا هامًا في مشاورات الوحدة العربية وشغل أذهان الزعماء العرب ، وذلك بسبب مقاومة كل من الملك عبد العزيز آل سعود - العدو التقليدي للهاشميين - لها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الساسة السوريين واللبنانيين ، مما جعل التسوية الأخيرة في خدمة السياسة الفردية لكل دولة من دول الجامعة ، خاصة وأن العرب كانوا يعتبرون الأمير (الملك فيما بعد) عبد الله العوي في يد بريطانيا ولا يطمشون إلى محاولات التوحيد الصادرة عنه . ولكن ربما كان من أهم نتائج قيام الجامعة العربية توجيه ضربة قاضية لمشروعات الوحدة العربية المقتصرة على المشرق العربي - فقد عبر ميثاق الجامعة الموقع في عام ١٩٤٥ عن قيام ارتباط بين دول ذات سيادة تلتف حول « الأخت الكبرى » مصر . فالضمانات الواردة في الميثاق حول سيادة كل أعضاء الجامعة (سوريا - العراق - لبنان - شرق الأردن - مصر السعودية - اليمن) قد شلت أى محاولة من جانب العراق وشرق الأردن للاندماج مع سوريا أو لتغيير شكل حكومتها من جمهورية إلى ملكية . فما أن دخلت مصر عضوية الأسرة العربية حتى بادرت إلى إدراك أن مصلحتها تقتضى حصار الهاشميين والحيلولة دون ظهور كتلة إقليمية من القوة بحيث تسعى إلى تحديها في المشرق العربي ، والمحافظة على الأوضاع القائمة : أى وجود دول وطنية صغيرة تدور في فلك القاهرة . وكان حجر الأساس في سياستها الخاصة بالمشرق العربي هو الحيلولة دون وقوع سوريا تحت طائلة نفوذ بغداد أو عمان ، خاصة وأن الملك فاروق كان يتطلع إلى زعامة العرب وتكريس سيطرة مصر على الجامعة العربية ويرى في تحقيق مشروعات الهاشميين خطراً على طموحاته وعلى زعامة بلاده للوطن العربي . وكان الأمير (الملك) عبد الله يمقت أول أمين عام للجامعة العربية - عبد الرحمن عزام - ويرى أنه لن يتردد في تحطيم كل ما قد يعترض سبيله خدمة لمصلحة وطنه مصر وأنه كان يدير شئون الجامعة وفقاً لما تمليه هذه المصلحة ويميل إلى وجوب إخضاع مصالح العرب لمصلحة مصر حتى وإن اقتضى الأمر تشجيع الانقسامات العربية . هذا إلى أن الملك فاروق قد وثق علاقاته بآبن سعود وشكرى القوتلى واستطاع أن يشكل داخل الجامعة العربية جبهة مناورته للهاشميين^(٢) . وكان لعزام تأثير قوى على الملك فاروق ، بحيث أقنعه بتبنى حلم إعادة بناء الإمبراطورية العربية القديمة بحيث لا تقتصر على آسيا العربية بل تضم كل الشمال

(١) راجع بحثنا عن « مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية » حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت -

الرسالة الثالثة والعشرون - الحولية الخامسة (١٩٨٤ م - ١٤٠٤ هـ)

(٢) مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية .

الإفريقي وبأن إخراج القوات البريطانية من مصر وإفشال قيام حلف عسكري بين البلدين يرتبطان بتحقيق هذا الحلم الإمبراطوري. وقد سخر عزام مركزه باعتباره أميناً عاماً للجامعة العربية لإقناع الدول العربية بمساندة أماني مصر الوطنية الخاصة بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها^(١) وتوحيد مصر والسودان فيما عرف باسم وحدة وادي النيل ، ومعنى ذلك تسخير الجامعة العربية لإفشال المشروعات البريطانية في الشرق الأوسط . حقيقة لقد سعت بريطانيا إلى ضم مصر إلى منظمة عربية إقليمية مما يمكنها من السيطرة على المنطقة ككل ، إلا أنها ما لبثت أن واجهت منافساً لنفوذها في المنطقة - إذ بدلاً من أن تصبح الجامعة العربية أداة للسيطرة البريطانية نجدها تتحول إلى أداة للنفوذ المصري . وليس صحيحاً ما يقال من أن بريطانيا هي التي تبنت إنشاء الجامعة العربية أو إن كان نفوذها قد لعب دوره في اتخاذ الجامعة شكلها الأخير ويمكن أن يقال إن الضغط البريطاني هو الذي جعل قادة سوريا والعراق يخلعون الزعامة على مصر على اعتبار أن ذلك هو الثمن الذي كان يجب دفعه لإغراء مصر بدخول الجامعة^(٢) . وإن كانت مصر ، وقد انعقدت لها أُلوية الزعامة ، قد سعت إلى طرد الإنجليز من أراضيها ونشر نفوذها في الشرق الأوسط^(٣)

ولقد أدرك ييفن مدى أهمية علاقات بريطانيا الإمبراطورية في آسيا بالنسبة إلى اقتصادها وذلك بحكم أن الاقتصاد البريطاني وأجور العمال الإنجليز كانت تتصل اتصالاً وثيقاً بضماني الحصول على نفط الشرق الأوسط وتأمين المواصلات عبر قناة السويس وحمايتها من الخطر الروسي . ولهذا وقع على عاتق حكومة العمال عبء إعادة تنظيم سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط على ضوء العداء الروسي واحتمال فقد الاحتياطي البشري الهندي ونزوع دول الشرق الأوسط إلى تحقيق استقلالها - ومن هنا كان لابد من مساندة توحيد العرب باعتباره أساساً محتملاً للصداقة مع بريطانيا وخلق جدار منيع لمواجهة الخطر الروسي مع محاولة جعل الجامعة العربية بديلاً للحمايات البريطانية التي تتكلف كثيراً من النفقات . وفي أكتوبر ١٩٤٦ عقد ييفن مؤتمراً واسع النطاق حضره الجنرالات والدبلوماسيون والمستشارون العاملون في حقل

(1) F.O. 141/1090, Campbell to F.O. dated 16-5-46 and F.O. 141/1173 from Campbell to F.O. dated 8-2-47

بريطانيا هي التي تبنت إنشاء الجامعة العربية . وإن يكن نفوذها قد لعب دوره في اتخاذ الجامعة شكلها الأخير ويمكن أن يقال أن

(2) Patrick Seale, *The Struggle for Syria*, pp. 20ff.

(3) Howard Sachar, *Europe leaves the Middle East*, pp. 403-4.

الشرق الأوسط وبلغ الحضور أن ثمة تغييراً في خطط بريطانيا الإمبراطورية يقتضى سحب القسط الأكبر من القوات البريطانية من الأراضي العربية في مقابل أن توقع الدول العربية معاهدات تضمن للقوات البريطانية العودة في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم . ولما كانت بريطانيا المفلسة لا تستطيع أن تقدم أموالاً أو أسلحة خشية أن تستعمل هذه الأخيرة في فلسطين ، فقد أعلن بيفن للمؤتمر أن حكومة العمال كانت تفكر في دعم الخبرة التقنية اللازمة لرفع مستوى معيشة سكان منطقة الشرق الأوسط . فلقد كان يود أن يطبق نظمه الاشتراكية على السياسة الخارجية - وفي تصريح كان قد أدلى به في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ ذكر أن سياسة بريطانيا الخارجية ستتجه « إلى تقوية علاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط على أساس التعاون المتبادل وتعزيز رخاء سكانه الاجتماعي والاقتصادي » . لهذا استبدل بمركز تموين الشرق الأوسط في أواخر ١٩٤٥ مكتباً جديداً اسمه مكتب الشرق الأوسط وأعلن أن تجربة فترة الحرب الخاصة بتوفير المساعدة التقنية للمنطقة ستستمر من خلال هذا المكتب . إلا أن المنافسات والمنازعات بين الدول العربية وتحدي مصر للسيطرة البريطانية ما لبثت أن قضت على هذه الأحلام ، وإن كانت وزارة العمال قد أبدت كل الدلالات على رغبتها في التسك بالمواقع البريطانية التقليدية التي جعلت بريطانيا تنفرد بالهيمنة على شئون الشرق الأوسط^(١) . لهذا اشتدت مقاومة بريطانية لمحاولات السوفيت الخاصة بالحصول على موطن قدم في المنطقة ، كما أبدت سخطها على التصريحات العلنية والإجراءات الأمريكية المتصلة بالمشكلة الفلسطينية والتي أثارت سخط العرب على الغرب .

فقد تطرقت الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد أن أحس الاتحاد السوفيتي بضعف بريطانيا وفرنسا في المنطقة وهو الضعف الذي شجعه على أن يبنى استراتيجيته على أساس القضاء على المصالح المقررة للدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والحيلولة دون تدخل الولايات المتحدة في شئون المنطقة . لهذا ناصرت موسكو كل محاولة تسعى إلى إسراع خطى انسحاب بريطانيا وفرنسا وعزل الولايات المتحدة ، وأن الاتحاد السوفيتي كان يدرك أنه لا يمكن أن يصبح عاملاً فعالاً في شئون الشرق الأوسط بمراقبة شئونه من بعيد ، ومن ثم استعداد موسكو لاتباع سياسة إيجابية في

(١) وصف بيفن منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٤٥ بأنها « القصة الهوائية » بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية .
E.A. Speiser, *The United States and the Near East*, p.170.

المنطقة بالضغط على أطرافها لا بالمواجهة - ومن ثم مطالبة الاتحاد السوفيتي بالصداقة على ليبيا ومما طلته في سحب قواته من إيران . وهذا العامل الروسي كان من وراء تفكير حكومة العمال في ربط المشرق العربي بسلسلة مترابطة من معاهدات الدفاع الثنائية ، خاصة وقد بدا أن الجامعة العربية الوليدة لا توفر أداة فعالة لمواجهة الخطر الروسي وأن مصر كانت تصر على جلاء القوات البريطانية عن أراضيها .

ولما كانت قاعدة قناة السويس الضخمة هي الركيزة الأساسية لوضع بريطانيا الإستراتيجي في الشرق الأوسط ، فقد حظيت مصر بنصيب الأسد في اهتمام الدوائر العسكرية البريطانية بالمحافظة بشكل أو آخر على تسهيلات استراتيجية في البلاد . وقد أوضح يفرن تصوره لخطة الدفاع عن الشرق الأوسط على الوجه التالي^(١) : يجب تصور الدفاع عن الشرق الأوسط في إطار مشترك يؤكد المسؤوليات المشتركة لكل دول الشرق الأوسط في أن يلعب كل منها دوره في التصور الإستراتيجي بما يتناسب مع وضعه . ولكن حتى نكون على يقين فيما يتصل بأى تسهيلات محددة نحتاجها وبأى خدمات محددة تقدمها كل دولة على حدة ، فن الواجب أن تنص على ذلك إتفاقية ملزمة بين المملكة المتحدة والدولة المعنية . وقد لا يتحمس العرب إلا لخطة دفاع مشترك ضخمة وفعالة تعقد بين الدول العربية مجتمعة وبين المملكة المتحدة . إلا أننا نحشى ألا تتمخض المفاوضات الجماعية عن شيء . ونحن لا نرغب في التفاوض مع الجامعة العربية من هذا المنطلق ، فهي منقسمة على نفسها فيما يتعلق بالشئون العربية العامة باستثناء ما يتعلق منها بمصر وفلسطين . ونحن غير متحمسين لعمل شيء من شأنه أن يؤدي إلى استدامة وجود هذه الجامعة . يضاف إلى ذلك أن الشعور القومي العربي سيؤثر في أى نوع من المفاوضات المشتركة وستشعر الدول الصديقة بأنها ملزمة ، لمسائل تتصل بالكبرياء ، بأن تتخذ منا موقفاً تحدهه الأغلبية أو أقوى الدول سياسياً . أما الدول الساعية إلى التهرب من مسؤولياتها أو التي قد نطالها بتسهيلات خاصة ... فإمكاناتها رفض مطالبنا بأن تذهب إلى أن نظام الدفاع المشترك يجبّ الترتيبات الفردية . وحتى يحين وقت حسم المسألة الفلسطينية فن المحتمل ألا يمكننا إجراء محادثات دفاع مع العرب دون مساس بموقفنا المحايد بين العرب واليهود . وفي يونيو ١٩٤٦ أشارت لجنة الدفاع بمجلس الوزراء البريطانى إلى أن أدنى متطلبات بريطانيا العسكرية

(١) F.O. 141/ 1170, no. 2003, F.O. to Cairo, dated 29-10-47.

- في أوقات السلم ، وهى المتطلبات التى تمكنها من أداء مهامها وقت الحرب ، هى كالاتى⁽¹⁾
- (أ) مصر : فى حالة جلاء القوات البريطانية عن مصر ستحتاج بريطانيا إلى ضمان فعال بأن يطور المصريون ويصونوا القواعد البحرية والعسكرية والجوية والتسهيلات وتخزين العتاد وأن يضعوها تحت تصرف بريطانيا بمجرد ظهور حالة طارئة .
- (ب) فلسطين : يجب الاحتفاظ بحق وضع أى قوات يُرى لزومها فى فلسطين وأن تكون لبريطانيا السيطرة التامة على تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة .
- (ج) برقة : تزداد أهمية برقة فى أوقات السلم نظرًا لانسحاب المقترح للقوات البريطانية من مصر ، بحيث ستحتاج القيادة البريطانية إلى أن تضع فيها نواة قوة للدفاع عن مواصلات بريطانيا البحرية والجوية فى شرق البحر المتوسط ومؤنًا وعتادًا معينًا وجزءًا من قوات قاذفاتها الاستراتيجية ويحتل جزءًا من احتياطها الاستراتيجية .
- (د) شرق إفريقيا
- (هـ) مقر القيادة : سيتطلب الأمر مركز قيادة مشتركاً - وإذا لم يمكن وضعه فى مصر ففلسطين هى أحسن بديل فى الشرق الأوسط .
- (و) المؤن النفطية : ترى اللجنة أنه نظرًا لاعتماد بريطانيا على نفط الشرق الأوسط وعدم استطاعتها أن توفر للمنطقة الدفاع الكامل فمن المهم جدا :
- ١ - ربط الولايات المتحدة بالدفاع عن المناطق المنتجة للبترو .
 - ٢ - البحث عن احتمال الحصول على النفط وبناء مصاف كافية فى مناطق شرق أوسطية أقل عرضة للهجوم .
- (ز) الدول العربية : تحتاج كل متطلبات بريطانيا الدفاعية فى الشرق الأوسط ، بما فى ذلك المحافظة على مؤنها النفطية ، إلى أن يكون من الملامح الأساسية لسياستها المحافظة على تعاون الدول العربية .

(1) Cab.p. 21/ 2086- D.O. (46) 80, dated 18-6-46, copy 46 (Cabinet: Defence Committee: British Strategic Requirements in the Middle East - Report by the Chiefs of Staff).

أما رؤساء الأركان البريطانيون فقد كانوا يعلقون أهمية الشرق الأوسط على العوامل الآتية : (١)

١ - الحيلولة دون إلحاق الضرر بأمن المملكة المتحدة والمناطق الرئيسية الأخرى المساندة في الكومنولث والمواصلات التي تربط بينها .

٢ - الحصول على القواعد الجوية اللازمة للقيام بهجوم على مناطق العدو الحيوية .

٣ - ضمان حصول بريطانيا على إمداداتها النفطية .

٤ - حرمان روسيا من وسائل ضمان أمن جناحها الأضعف ومن إقامة قاعدة قوية تمكنها من توسيع نطاق عدوانها صوب مناطق مساندة بريطانيا الرئيسية ومواصلاتها .

وقد رأى رؤساء الأركان أن مصر وفلسطين لازمتان للدفاع عن الشرق الأوسط في حالة الحرب وأنه لا يمكن تحقيق الدفاع عن مصر بشكل فعال من أراضيها وحدها على اعتبار أن الدفاع عنها يستلزم السيطرة على فلسطين ووضع قوات ومنشآت معينة فيها ، في حين أن القوات العاملة في فلسطين تحتاج إلى مصر باعتبارها قاعدة التعمين المتقدمة . ولهذا رأى رؤساء الأركان أن كلا من مصر وفلسطين لازمة للأخرى ، وأن فلسطين ذات أهمية إضافية بسبب وجود مصافي النفط ونهايات خطوطه في أراضيها ، بالإضافة إلى أهمية موقعها بالنسبة إلى المواصلات البريطانية في الشرق الأوسط . وقد لخصت هيئة التخطيط المشتركة (لجنة رؤساء الأركان) في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧ متطلبات بريطانيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط على الوجه التالي (٢) :

١ - الحصول على كامل الحقوق العسكرية في المنطقة بهدف تنظيم الدفاع .

٢ - قدرة بريطانيا على أن تضع في فلسطين القوات التي تستلزمها مصالح الدفاع .

٣ - الحصول على كامل الحرية في التحرك في فلسطين .

٤ - أوضاع مناسبة تؤكد حرية تدفق النفط إلى نهايات خطوطه الواقعة على البحر المتوسط .

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الملف السابق - تقرير هيئة التخطيط المشتركة (لجنة رؤساء الأركان) بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧ - أيضا نفس الملف نسخة رقم ١٧ بنفس التاريخ .

إلا أن خطط بريطانيا الإستراتيجية في الشرق الأوسط كانت عرضة للتهديد بسبب تطورات المشكلة الفلسطينية وإصرار المصريين على جلاء القوات البريطانية وتعديل معاهدة ١٩٣٦. وحين أحيا أتلى لجنة مجلس الوزراء الخاصة بفلسطين فإنها غرقت من جديد في مناقشات « إستراتيجية ». وقد تنبأ وزير الدولة البريطاني في القاهرة بأن الوجود البريطاني في الشرق الأوسط سوف يعتمد على أربع مناطق إستراتيجية : مصر وفلسطين وشرق الأردن والعراق وبأن هذا يتعارض مع تقسيم فلسطين التي هي المنطقة الوحيدة (إلى جانب قبرص) التي يمكن لبريطانيا أن تحتفظ فيها بالسيطرة الإدارية المطلقة وبتهيئات لحدودها في أوقات السلم. كما رثى أن تركز العلاقات مع دول عربية أخرى ذات سيادة على معاهدات دفاع مشترك تبقى فيها القوات البريطانية بعيدة عن الأنظار وأن تبقى فلسطين تحت إشراف بريطانيا وحدها. ولهذا عارضت اللجنة التقسيم - وبالتالي فحين وافق رؤساء الأركان في مايو ١٩٤٦ على إعطاء الأولوية لوجهة النظر السياسية والتسليم باحتمال انسحاب القوات البريطانية من مصر، فإنهم كانوا على يقين من وجود قواعد بديلة في الشرق الأوسط ومن أن فلسطين قد قيض لها أن تصبح أحد البديلين الرئيسيين لقناة السويس.

ورغم تصريح ييفن في مجلس العموم (أغسطس ١٩٤٥) بأن مسألة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ستكون موضع بحث الحكومة البريطانية في الوقت المناسب بروح الصداقة وتقدير المصالح المشتركة، إلا أن مصر بادرت بإرسال مذكرة في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ تطلب فيها من الحكومة البريطانية إعادة النظر في علاقتها المتبادلة على أساس أن معاهدة ١٩٣٦ قد أمضيت في إبان أزمة دولية ولم تقبلها مصر إلا تحت وطأة الظروف. وقد جاء في رد الحكومة البريطانية أن سياستها هي أن « تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية في أثناء الحرب ... وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة بين ندين للدفاع عن مصالحهما ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراماً تاماً ». وفي ٧ مارس ١٩٤٦ بدأت المفاوضات بين الجانبين، واقترحت الحكومة البريطانية أن تسحب من الأراضي المصرية كل القوات البريطانية بحرية وجوية وبرية وأن تحدد بالمفاوضة أدوار وتاريخ إجراء هذا السحب والإجراءات التي تقوم بها الحكومة المصرية وتجعل في حيز الإمكان تبادل المساعدة في حالة الحرب والتهديد بخطر الحرب الداهم طبقاً للمحالفات. وتقدم وفد التفاوض المصري بمقترحاته التي كانت كالآتي :

- ١ - يشارك الوفد البريطاني رأيه في أن المعاهدة الجديدة يجب أن تكون اتفاقاً على تبادل المعونة في نطاق الأمم المتحدة .
- ٢ - يجب أن تكون المعاهدة اتفاقاً بين دولتين متساويتين تماماً في السيادة .
- ٣ - أن هدف المعاهدة الجديدة هو التعاون المشترك ضد كل اعتداء مسلح إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام والأمن الدوليين .
- ٤ - أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن أن يؤول على أنه يدل على نية بريطانيا في التدخل في شئون مصر .
- ٥ - تكفل مصر وحدها بقواعد إدارية تشمل مطارات ومنشآت للدفاع البحري والبري والجوى .
- ٦ - يوافق الوفد المصري على قيام تعاون وثيق بين هيئتي أركان حرب الدولتين بشرط ألا تتضمن المعاهدة أية إشارة إلى استخدام الحكومة لخبراء فنيين في الشئون العسكرية من البريطانيين .

وفي المراحل الأولى من المفاوضات تدخلت الولايات المتحدة التي أبدت اهتمامها « بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط وأمن البلاد العربية » وبنجاح المفاوضات وأملها « أنه مازال ممكناً أن تنهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون أن تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الأوسط أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع » .^(١) وكانت النقاط الرئيسية قيد البحث هي جلاء القوات البريطانية وإدارة قناة السويس بالإضافة إلى مستقبل السودان . وقد قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الجلاء عن مصر وقناة السويس ، ووافقت على أن يتم الجلاء عن القاهرة والإسكندرية في عام ١٩٤٧ وعن قناة السويس في عام ١٩٤٩ . وفي مايو ١٩٤٦ أبلغ أتلي البرلمان بأن حكومته وافقت على سحب قواتها من مصر بالتدريج وإن كان هذا الإنسحاب يتوقف على موافقة مصر على التفاوض حول معاهدة تحالف جديدة من شأنها أن تجعل بريطانيا تشارك في المسؤولية زمن الحرب أو خطر الحرب للدفاع عن مصر وقناة السويس وتضمن للحكومة البريطانية

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية - البريطانية ، ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ، ص ٦١

« التسهيلات التي ستتيح لها القيام بذلك ». وأشار أتلى إلى أن حكومته ستمسك في حالة فشل المفاوضات بمعاهدة ١٩٣٦ التي كان أجلها ينتهي في عام ١٩٥٦ . وما يجدر ذكره أن أتلى قد أثبت في كثير من المناسبات خلال الفترة الممتدة فيما بين سبتمبر ١٩٤٥ ويناير ١٩٤٧ أنه كان يشك في جدوى استراتيجية تشمل منطقة البحر المتوسط وأنه كان يعتقد بأن على بريطانيا أن تنسحب من الشرق الأوسط وتقيم خطاً دفاعياً عبر إفريقيا يمتد من لاجوس إلى كينيا ، في حين أبدى آخرون قلقهم من أن يكون لفقد المنشآت العسكرية والتسهيلات الإستراتيجية في الهند أثر سلبي بالنسبة إلى قاعدة القناة التي تزايدت الشكوك في قيمتها نتيجة للعدد الكبير من القوات المرصودة للدفاع عنها . وحين عرضت الحكومة البريطانية الانسحاب من مصر في مايو ١٩٤٦ كان قد استقر رأيها على بدلين محتملين في فلسطين وكينيا . وبرغم عدم استقرار أوضاع فلسطين فقد بدأ الجيش في نقل اللخيرة والعتاد إليها من مصر ، وإن كانت هذه الاجراءات قد توقفت فيما بعد نتيجة لقرار إنهاء الانتداب الذي اتخذ في سبتمبر ١٩٤٧ ، وحينئذ استقر رأى الحكومة البريطانية على كينيا^(١) .

وفي تلك الأثناء أبلغ ييفن (يناير ١٩٤٦) الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن حكومته «ستتخذ في المستقبل القريب خطوات لجعل ... (شرق الأردن) دولة مستقلة ذات سيادة» . وبعد ذلك بشهرين وقعت معاهدة مع الأردن على نمط المعاهدة المصرية البريطانية الموقعة في عام ١٩٣٦ والبريطانية - العراقية الموقعة في عام ١٩٣٠ ، وعلى حين أن المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وشرق الأردن في عام ١٩٢٨ نصت على أن يسترشد الأمير عبد الله بنصيحة بريطانيا في كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والمال والتغير الدستوري وعلى أن تساعد بريطانيا في الدفاع عن البلاد وتقديم معونات لقوة الحدود الأردنية وتغطي أى عجز في ميزانية الحكومة ، فقد نصت المعاهدة الموقعة بين الطرفين في عام ١٩٤٦ على الاعتراف بشرق الأردن باعتبارها دولة مستقلة واتفق الطرفان على تبادل التمثيل الدبلوماسي . في حين خلعت الدفاع عن البلاد والمحافظة على النظام فيها على (الملك) عبد الله باعتباره حاكماً مستقلاً . وقد كان التغير في وضع الأردن شكلياً إلى أقصى حد - إذ أن جوهر المعاهدة الجديدة كان يتضمن أن يعمل مستشارون وخبراء انجليز في الحكومة الأردنية وأن يشرفوا على تشغيل تسهيلات مواصلات شرق الأردن ، كما تضمن أولوية بريطانيا في الحصول على الامتيازات . وأهم من هذا أن

(1) Philip Darby, *British Defence Policy east of Suez 1947-1968*, p.36.

المعاهدة نصت على « التعاون في الدفاع المشترك » في حالة الحرب أو التهديد بالحرب وعلى أن يُسمح للقوات البريطانية بالبقاء في الأراضي الأردنية وقت السلم والحرب على حد سواء ، في حين يقوم الضباط البريطانيون بمواصلة تدريب الجيش الأردني الذي كان يتلقى معونة من الحكومة البريطانية . وقد عدلت هذه المعاهدة بعد سنتين^(١) ، بحيث نص التعديل على تحديد تحريك القوات البرية والجوية البريطانية في حالة السلم . ولهذا كله اعتبر العرب عبد الله العويبة بريطانية ولم يطمئنتوا إلى محاولات توحيد العرب التي كان يتبناها .

إلا أن المزايا العسكرية التي حصلت عليها بريطانيا في شرق الأردن لم توازن احتمال انسحابها من مصر والعراق ، الأمر الذي زاد في أهمية فلسطين الاستراتيجية بحيث كان يتسنى لبريطانيا أن تستبدل ميناء حيفا بميناء الإسكندرية ، في حين توفر السيطرة على النقب لبريطانيا السيطرة على الجناح الشمالي لقناة السويس . وما يدل على عدم رغبة بريطانيا في التخلي عن فلسطين في ذلك الوقت بناء معسكر حربي كبير ودائم في منطقة غزة والقرار الخاص ببناء خط أنابيب جديد - تزيد طاقته بمقدار ٦٠٪ عن الخط الموجود بالفعل - من حقول النفط العراقية إلى حيفا^(٢)

وفي تلك الأثناء كان أعضاء الوفدين المصري والبريطاني يدرسون مسألة تنسيق الإجراءات الدفاعية المشتركة التي تتخذها الحكومتان في حالة الطوارئ . وقد ثبت أن هذه المسألة كانت من العقبات الرئيسية التي اعترضت نجاح مفاوضات صدق - ييفن : فقد اقترح الجانب البريطاني ضرورة إنشاء دفاع مشترك مما غطى على أهمية سحب القوات البريطانية من الإسكندرية والقاهرة . فحين طالب المفاوضون المصريون بالجللاء حاول المستشارون العسكريون البريطانيون أن ينهوهم إلى أن الضغط السوفيتي على إيران وتركيا واليونان يهدد

(١) اعترض الاتحاد السوفيتي على عضوية شرق الأردن في الأمم المتحدة . مما جعل عبد الله يطالب بتعديل الملحق العسكري الذي احتوت عليه معاهدة ١٩٤٦ . وذلك على اعتبار أن الصحافة قد أشارت إلى أن من الأسباب التي قدمها الروس لرفض طلب شرق الأردن للاتحاق بالمنظمة الدولية الامتيازات التي حصل عليها الجيش البريطاني في الأراضي الأردنية . لهذا طالب عبد الله ييفن بتغيير الفقرة الواردة في الملحق التي نصت على وجود القوات المسلحة البريطانية في شرق الأردن بفقرة أخرى تتعلق بالدفاع المشترك ، ولم يمانع في أن يكون التعديل في الشكل لا في الجوهر

F.O. 816/110, P. Kirkbride, d. 7-7-47

وقد ألحقت بهذه الرسالة رسالة أخرى من عبد الله إلى كيراكرايد بتاريخ ١٩٤٧/٧/٥ .

(2) Horewitz, The Struggle for Palestine, p.248.

سبلامة الشرق الأوسط برمته ، وأكدوا الأهمية الحيوية لقاعدة الدفاع عن الشرق الأوسط المرتكزة على المنشآت والمواصلات الحربية الموجودة في مصر السفلى وماتحتويه من أعداد وفيرة من العمال المدربين وغير المدربين . وعلى حين أن المفاوضين المصريين كانوا يتجهون إلى قصر الدفاع المشترك على حالة الاعتداء على مصر وإحدى جاراتها المباشرة سعى الإنجليز إلى أن يشمل الدفاع المشترك بلدان الشرق الأوسط التي تهددها ظروف الحرب الباردة أكثر من غيرها – أى إيران وتركيا واليونان – بمعنى أن يكون التحالف في نطاق أوسع ، وأشاروا إلى ضرورة استتباب السلام في البلدان المجاورة لمصر والشرق الأوسط بمعنى فهم منه الجانب المصرى أن المرغوب فيه هو إيجاد قاعدة تتولى منها بريطانيا وقت العدوان حاية مصر والبلدان المجاورة والشرق الأوسط . ونحن نستنتج من نص المشروع الإنجليزى أن أى عدوان يحدث في الشرق الأوسط كان من شأنه أن يجعل مصر تتحول بصورة آلية إلى قاعدة حربية ويكون من حق الحكومة البريطانية أن تطالب بإعلان الأحكام العرفية وإصدار التشريعات الاستثنائية للحماية ظهر الحلفاء .

وكانت حكومة العمال خلال هذه المفاوضات تواجه ضغطاً من جانب حزب المحافظين في الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية تواجه ضغط المعارضة ومزاياداتها . فالحافظون كانوا يخشون التهديد السوفيتى ويصرون على أن تنتزع بريطانيا في المعاهدة الجديدة حقوقاً تمكنها من الدفاع عن قناة السويس في حين طالبت المعارضة المصرية بالجلء التام ووحدة وادى النيل . لهذا لم يتسن سوى التسليم بجلء القوات البريطانية وبقاء هيئة دفاع مشترك تقرر الإجراءات العسكرية الواجب اتخاذها في ضوء أى أزمة طارئة . ولقى هذا الاتجاه معارضة شديدة من جانب كل من ونستون تشرشل وأنتونى إيدن – فقد ذهب تشرشل إلى أن المصريين لن يسمحوا بعودة القوات البريطانية وبأن أى محاولة بريطانية للعودة من جديد ستعتبر عملاً عدائياً ، على اعتبار أن المصريين سيقضون في هذه الحالة السماح للإنجليز بالعودة مما يرغب بريطانيا على اللجوء إلى القوة المسلحة ، وبالتالي كان المتشددون الإنجليز ينادون ببقاء القوات البريطانية في مصر رغم أنف المصريين وبأن يكون ذلك في إطار الحق القانونى . وهكذا كان الإنجليز يضعون خططهم دون مراعاة لمشاعر المصريين في الوقت الذى تعدلت فيه الظروف نتيجة للحرب العالمية الثانية التى قضت على الخطر الفاشى الذى كان يهدد مصر ويسوغ لبريطانيا الظهور بمظهر الحليف المرغوب فيه : أما المصريون فقد رأوا أن الإنجليز والأمريكان يخشون الاتحاد

السوفيتي في الوقت الذي لم يشاهدوا هم فيه جنديا سوفيتيا أو تعرضوا لأي عدوان من جانب الاتحاد السوفيتي ، وكانت الشيوعية بالنسبة إليهم مسألة سياسية لا حربية ، ولهذا فسروا المحاولات البريطانية لاستدامة القواعد العسكرية والنصوص العسكرية في المعاهدات على أنها تعني مساندة الصهيونية ضد العرب لا مساعدة العرب ضد العدوان الخارجي^(١) .

والجدير بالذكر أن إسماعيل صدقي رئيس الوزراء المصري الذي كان يفاوض الإنجليز لوح لبريطانيا بأنه على استعداد لمساعدتها بصدد فلسطين في مقابل تقديمها تنازلات فيما يتعلق بمفاوضات المعاهدة . فقد كان صدقي من أنصار التقسيم ، وتوقعت الدوائر البريطانية احتمال إمكانه أن يضم إلى صفه العدد الكافي من أعضاء الجامعة العربية لمساندته في التوصل إلى حل وسط على أساس التقسيم ولو أن ذلك كان كفيلا بتصاعد الاتهامات بالخيانة من جانب المتطرفين ورجال المعارضة^(٢) . ورغم تأكيد صدقي من رفض عرب فلسطين للتقسيم ومن أن مذكرة عرضت على مجلس الوزراء البريطاني أشارت إلى أن التقسيم لن يكون نهائيا إذا ما قبل به اليهود على اعتبار أنه « لا يوجد صهيوني مستعد للتخلي عن هدف استيلاء اليهود على كل من فلسطين الشرقية والغربية » ، فإنه كان يرى أن عدم التوصل إلى حل من شأنه أن يجعل من فلسطين بؤرة لانتشار الشيوعية في حين أن السلام - في رأيه - كفيلا بحصر الخطر الشيوعي . وكان صدقي معجبا بارتفاع مستوى حياة الجماعات اليهودية في فلسطين وتعليمها ، كما كان معجبا بالعلماء اليهود الذين كان يود أن يستفيد منهم في تعليم المصريين في مختلف المجالات وهو ما لا يتسنى تحقيقه طالما بقيت المشكلة الفلسطينية دون حل^(٣) . ولكن صدقي لم يكن يتمتع بما يكفي من النفوذ المباشر لدى الدول العربية بحيث يمكنه إقناعها بالموافقة على التقسيم ، بالإضافة إلى صعوبة العثور على تنازلات فيما يتعلق بالمعاهدة بالصورة التي تجعله يلقي بثقله إلى جانب بريطانيا فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية ، خاصة وأن العرب كانوا يخشون أن تكون الدولة اليهودية - فيما لو قامت - أداة للتغلغل الصهيوني في البلدان العربية المجاورة في المستقبل بحيث

(1) M. Ionides, *Divide and Lose*, pp. 73-5.

(2) *Cabinet Papers*, 127/280: Secret Copy: Note on Jewish - Arab Relations, dated August 1946.

(3) F.O. 141/1090, two despatches from Compbell, one dated 25-4-46 and no. 1416 dated 2-9-46.

وكان تعليق كامبل هو أن صدقي لم يكن يحس بالنضج العربي وبانه شديد الارتباط بالمصالح اليهودية في مجال الأعمال .

أنهم ما كانوا يتصورون أن يكون التقسيم نهاية المطاف . هذا إلى أن وزير بريطانيا المفوض في جدة كان يرى أن السبب في معارضة ابن سعود للتقسيم هو خشيته أن يتمخض عن نمو قوة الهاشميين عن طريق ضم قسم فلسطين العربي إلى شرق الأردن^(١) - هذا برغم أن الحكومة البريطانية كانت تعتقد أن معارضة ابن سعود لبعض أشكال التقسيم ليست من القوة بمكان ، وكذلك الحال بالنسبة إلى سوريا ولبنان وشرق الأردن ومصر والعراق وأن حكومات هذه البلدان - باستثناء السعودية - لم تكن من القوة بحيث يمكن للمعارضة الداخلية أن تتهمها بخيانة القضية العربية وبالتالي كان يمكنها أن تطيح بها^(٢) .

وقد زار إلياهو ساسون - أحد رجال الوكالة اليهودية - القاهرة وأجرى اتصالات مع صدقي وبعض المسؤولين المصريين وحاول إقناعهم بأفضلية التقسيم على الحلول الأخرى ، بحكم أنه سيفضح حداً للمشكلة في حين أن أيًا من الحلول الأخرى كفيل بعودة المشاكل بعد وقت قصير . وذهب ساسون إلى أن اليهود ، في حالة قبول الجامعة العربية لأحد الحلول ، ويفضّل التقسيم ، على استعداد لأن يقدموا للعرب ما يشاءون من الضمانات لإقناعهم بأنهم ليسوا توسعيين . وحين سأله صدقي عما يمكن لليهود أن يقدموه لمصر رد بأنهم سيحركون كل اتصالاتهم داخل حزب العمال وخارجه وبأنهم سيلوحون لبريطانيا بقاعدة في فلسطين يمكن عن طريقها تعويض أي تنازلات قد تقدمها الحكومة البريطانية حول المعاهدة ، وذلك على اعتبار أن اليهود على أتم استعداد لأن يقدموا للحكومة البريطانية أي تسهيلات في فلسطين خاصة وأنهم كانوا على اقتناع بأن بقاء القوات البريطانية في فلسطين لازم لهم . وقد حضر عبد الرحمن عزام إحدى مقابلات ساسون مع صدقي ، وصرح بأنه سيقبل حتى التقسيم إذا ما استطاعت الحكومة البريطانية أن تحل المسألة الليبية على أساس الاستقلال أو الوصاية المصرية وأن تحسم المسألة المصرية وفق شروط مقبولة . (من وجهة النظر المصرية)^(٣) .

ومها كان الأمر فقد فشلت مفاوضات صدقي ييفن^(٤) . وحين أعلن ييفن فشلها في مجلس

(1) Cab. p., 127/180, no. 987; Campbell to Bevin dated 4-9-46.

(2) Ibid, Copy (Secret), Memorandum on Jewish - Arab Relations, dated 30-7-46.

(3) F.O. 141/1090 (top secret-immediate) Campbell to F.O. dated 30-8-46.

(٤) وقع صدقي وييفن على مشروع المعاهدة في لندن في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ . وقد التزم الإنجليز طبقاً للمشروع بالجلاء عن القاهرة والإسكندرية ودلتا النيل بحلول ٣١ مارس ١٩٤٧ وعن باقي مصر بحلول أول سبتمبر ١٩٤٩ . وفي مقابل ذلك

العموم عبر عن أسفه لأن الحكومة البريطانية كانت مضطرة إلى التعامل مع حكومة أقلية . واستؤنفت المفاوضات من جديد مع حكومة محمود فهمى النقراشى الذى حاول كسر الجمود حول المعاهدة بمحاولة إقامة قاعدة إنجليزية - أمريكية - مصرية ، ولو أن القصر الملكى كان يفضل نظام أمن شامل للشرق الأوسط تدخل فيه التسوية المصرية - البريطانية والمعاهدات المعقودة بين المملكة المتحدة والدول العربية الأخرى ، ومن ثم تكون مثل هذه المعاهدة أدعى إلى قبول الرأى العام المصرى الذى كان يشك فى الارتباطات الثنائية مع الإنجليز التى كانت تعنى استدامة الخضوع للسيطرة البريطانية فى حين أن إعلان بريطانيا من ناحيتها عن تاريخ مبكر للجلاء عن منطقة قناة السويس من شأنه أن يمكن أى حكومة مصرية من الموافقة على منح بريطانيا أى متطلبات ترغب فيها وقت السلم - وحينئذ لا يعترض الرأى العام المصرى على صيانة المنشآت الواقعة فى منطقة قناة السويس أو على إشراف خبراء بريطانيين يرتدون الملابس المدنية عليها أو على حلول القوات المصرية بالتدريب محل القوات البريطانية بحيث يمكنها أن تشترك مع الإنجليز فى العمل وأن تتلقى تدريبها تحت إشرافهم فى المواقع التى ستولى المسؤولية عنها فى نهاية الأمر^(١) .

وبعد فشل مفاوضات صدق - بيفن . واستقالة رئيس الوزراء المصرى ، دخلت المفاوضات بين البلدين فى طريق مسدود برغم وساطات وزير الخارجية العراقى فاضل الجالى ونورى السعيد والأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق وبعض المسئولين السوريين واللبنانيين والسعوديين . وقد رحبت الدوائر البريطانية بكل هذه الوساطات على اعتبار أنها توفر الفرصة لوضع المسألة المصرية برمتها على مستوى إقليمى شرق أوسطى وتقنع الدول العربية بقبول البنود الخاصة بالمساعدة الواردة فى مشروع المعاهدة^(٢) .

وفى ١١ يولية ١٩٤٧ قدم محمود فهمى النقراشى - رئيس الوزراء الذى خلف صدق -

= وافق المصريون - فى حالة العدوان على بلدان مجاورة لمصر - على أن يدعو الإنجليز إلى العودة إلى قاعدة قناة السويس ويتعاونوا معهم تعاوناً كاملاً وعلى أن تشاور الحكومتان - فى حالة تهديد سلامة أى من البلدان المجاورة لمصر - للاتفاق حول الإجراءات التى قد تكون ضرورية .

(1) F.O. 141/1173, no. 178.

(2) Ibid, Cairo to F.O. (no.410) dated 15-2-47; no. 47 dated 3-2-47, minute from Campbell dated 24-3-47; no. 347 from Cairo dated 11-12-47 and no. 2154, F.O. to Cairo, dated 10-11-47.

مذكورة إلى مجلس الأمن طالب فيها بالجلء الناجز التام لكل القوات البريطانية عن مصر . واشتدت المذكرة في التنديد بالسياسة البريطانية وذكرت أن وجود قوات أجنبية على أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة في وقت السلم وبدون موافقتها الحرة يشكل عقبة في طريق تطورها الطبيعي كما أنه يعد اعتداء على القواعد الأساسية للمساواة في السيادة وميثاق الأمم المتحدة ، ونددت بمعاهدة ١٩٣٦ التي قيل إنها لم تعد تفيد مصر لأنها استنفدت أغراضها فضلاً عن أنها لا تتمشى مع ميثاق المنظمة الدولية . وحين عرض النقراشي قضية مصر أمام الأمم المتحدة^(١) أعلن أن النزاع بين مصر وبريطانيا يهدد السلام والأمن العالمين . ولكن مجلس الأمن لم يصل إلى قرار حول شكوى مصر ضد بريطانيا التي بنت وجود قواتها في مصر على معاهدة ١٩٣٦ . وبعد فشل شكوى مصر ضد بريطانيا عادت المفاوضات من جديد ، ولكنها تميزت بالبطء الناتج عن عدة اعتبارات منها التشكك المتعلق بمستقبل فلسطين وبرقة ومشروع المعاهدة البريطانية - العراقية . وحين لوح الملك فاروق بجلء الإنجليز عن الهند واحتمال جلائهم عن فلسطين كسابقتين لقدرة بريطانيا على الجلاء عن مصر مباشرة ، كان رد يفرن أن هاتين السابقتين جعلتا الجلاء الناجز عن مصر أكثر استحالة^(٢) . وقد حاول المفاوضون المصريون تكثيل الدول العربية وراء مصر للضغط على بريطانيا على اعتبار أن تصفية الموقف في مصر تسهل على الدول العربية الأخرى الاتفاق مع بريطانيا التي كانت - على أي حال - مثاراً لسخط الوطن العربي نتيجة لتطورات القضية الفلسطينية^(٣) . بل إن وكيل الديوان الملكي المصري - حسن باشا يوسف - اقترح إدخال أمريكا في التسوية على اعتبار أن ذلك مما يسهل مهمة المفاوض المصري ، كما اقترح نظام أمن شاملاً للشرق الأوسط تدرج فيه التسوية المصرية - البريطانية ومعاهدات بريطانيا مع الدول العربية الأخرى^(٤) . إلا أن الدوائر الأمريكية كانت في صف المحافظة على وضع بريطانيا في الشرق الأوسط الذي اعتبرته لازماً لأمن الولايات المتحدة والسلام العالمي ، وأيدت الإبقاء على الحد الأدنى من التسهيلات الاستراتيجية في منطقة قناة السويس في وقت السلم مع حق بريطانيا في العودة بسرعة إليها في

(١) أشار كامبل إلى أن الهدف الحقيقي من تقديم شكوى مصر إلى الأمم المتحدة هو رغبة النقراشي في إطالة أمد الائتلاف الوزاري القائم .

(2) F.O. 141/1173, no 2029, F.O. to Cairo dated 1-11-47.

(3) F.O. 816/112, no. 43 (secret) Amman to F.O., dated 30-1-48.

(4) F.O. 141/1233, Cairo to F.O., dated 2-1-48.

وقت الحرب . وقد أيدت وزارة الخارجية وإدارة المخابرات الأمريكية خطة بريطانيا المتعلقة بترتيبات الدفاع المشترك بين دول الشرق الأوسط وبين الحكومة البريطانية وكان من رأيها أن على الحكومة الأمريكية أن تقدم لبريطانيا أى مساعدة لدى دول الشرق الأوسط تمكنها من تحقيق أهدافها^(١) .

على أن بطء المفاوضات المصرية - البريطانية وعدم توصل القائمين عليها إلى أى اتفاق لم يحولا دون جرى ييفن وراء مشروعه الخاص بربط الدول العربية الأخرى^(٢) بمعاهدات دفاع مشترك - ولهذا اتجه إلى تفضيل إنهاء المفاوضات مع العراق أولاً قبل أن تستأنف المفاوضات من جديد مع مصر^(٣) . وقد اقترح العراق وجوب وضع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس مفهوم المسؤولية المشتركة بين دول الشرق الأوسط وبين بريطانيا - فقد أكد رئيس الوزراء العراقي صالح جبر أن الدفاع عن العراق لا يمكن أن يفصل عن الدفاع الاستراتيجي عن الشرق الأوسط ككل ، وحث على أن تدرس بريطانيا مسألة تنسيق الدفاع عن الشرق الأوسط وأن تعد كل الدول العربية للاشتراك فيه ووعد في حالة عدم تعاون بقية دول الشرق الأوسط بأن يلعب العراق دوره ، وحذر من أن معاهدة ١٩٣٠ لا تلقى ترحيباً من جانب الشعب العراقي بحيث يؤدي استمرارها إلى تزايد عدائه لبريطانيا . ويرجع إلحاح الحكومة العراقية الشديد حيثئذ على قبول مبدأ المسؤولية المشتركة في الدفاع عن الشرق الأوسط إلى كونه قد أحست بالحرج نتيجة لكون العراق (بالإضافة إلى شرق الأردن) هو الذى يواصل منح تسهيلات عسكرية خاصة لبريطانيا في الوقت الذى أنهت فيه دول عربية أخرى - أو كانت تحاول إنهاء - مثل هذه الترتيبات الخاصة المعقودة مع بريطانيا وفرنسا . فالنمو المستمر المطرد للشعور القومي في العراق هو الذى جعل العراقيين يجحدون في شروط معاهدة ١٩٣٠ دلالة على

(١) F.O. 141/1170, no. 2037, F.O. to Cairo, dated 3-11-47.

(٢) في رسالة وجهها ييفن إلى الملك عبد الله في ١٢ / ١ / ١٩٤٨ بصدد رغبة هذا الأخير في تعديل معاهدة ١٩٤٦ أكد له أن بريطانيا لا تفكر في الانسحاب من الشرق الأوسط بوجه عام ، وأنها - على العكس - كانت تأمل في تقوية علاقاتها مع الدول العربية بحيث يمكنها في نهاية الأمر أن تتوصل إلى ترتيبات دفاعية معها جميعاً بما يوفر لها وضعاً قوياً يشبه ذلك الذى تمتعت به - في ذلك الوقت - في الشرق الأوسط نتيجة لاحتلالها لفلسطين ووضعها قوات كبيرة العدد نسبياً في مصر .

(F.O. 816/112, no 12, Bevin to Amman, dated 12-1-48)

(3) F.O. 141/1173, no. 2250, Bevin to Cairo, dated 11-12-47.

التبعية وهو ما كانت المعارضة تستغله في مهاجمة الحكومة لرضاها بمثل هذه الشروط المهيمنة . وهذا المؤثر الخطير هو الذى حتم على بريطانيا أن تفكر في أساس جديد لعلاقتها مع العراق في المستقبل بالشكل الذى يسكت المعارضة ويرضى الشعور القومى . وكانت الحكومة البريطانية من ناحيتها أميل إلى تشجيع خطة الدفاع عن الشرق الأوسط باعتباره مسئولية تشترك فيها كل الحكومات العربية بالاتفاق مع بريطانيا وإن كانت تفضل إرجاء الاتصال بالحكومات العربية إلى أن يتضح الموقف بالنسبة إلى مصر وفلسطين^(١) ، على أن يتم مثل هذا الاتصال مع كل دولة على حدة مع تجنب الإشارة إلى الجامعة العربية خشية المزايدات فيما لو شمل الاجتماع كل الأطراف ، وهى مزايدات كانت أميل إلى أن تتخذ شكلاً معادياً لبريطانيا بسبب متاعبها في فلسطين .

وفي خلال المفاوضات التى دارت بين صالح جبر والإنجليز نجده يقترح عملاً عسكرياً تقوم به الدولتان الهاشميتان في فلسطين بحجة أن الدول العربية الأخرى لم تكن أوضاعها تسمح لها بالقيام بالكثير : وكان عرضه يتضمن أن تقوم القوات الأردنية والعراقية باحتلال كل فلسطين بحيث تفرض على الدول العربية الأخرى أمراً واقعاً . كما عرض صالح جبر على الحكومة البريطانية أن يتوصل معها إلى اتفاق حول الانسحاب بالشكل الذى يمكن العراق من حل المشكلة للإنجليز ويسهل التوصل إلى معاهدة بين بريطانيا والإدارة الفلسطينية الجديدة^(٢) .

Cab. P. 21/2086, copy no. 65 dated 7-7-47.

(١) لجنة رؤساء الأركان : الدفاع عن الشرق الأوسط - نسخة من رسالة بتاريخ ٥ يولية ١٩٤٧ من وزارة الخارجية إلى سكرتير لجنة رؤساء الأركان .

F.O. 141/1233, no. 263 dated 13-10-47 from Beirut to F.O.

(٢) في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ أرسل فاضل الجبالى - الذى كان وزيراً لخارجية العراق وقت التوقيع على معاهدة بورتسماوث - رسالة إلى المؤرخ العراقى عبد الرزاق الحسنى الذى استفسر منه عما إذا كان بالمعاهدة ملحق عن فلسطين . فقد أشار الجبالى إلى مقابلة جرت بين الجانب العراقى (الجبالى ونورى السعيد وصالح جبر) وبين يفرن ومستشاريه وأنه تم الاتفاق حول الأمور الآتية : الإسراع بتسليم الأسلحة والنخيرة المطلوبة من الحكومة البريطانية - تزويد البوليس العراقى بأسلحة أوتوماتيكية تكنى لخمسين ألف شرطى لكى تستغل في تسليح المجاهدين الفلسطينيين المهادفين إلى تحرير بلادهم . كما تم الاتفاق على دخول القوات العراقية إلى كل المناطق التى تنسحب منها القوات البريطانية بحيث يتم الاحتلال العراقى لكل فلسطين بالاشتراك مع المجاهدين الفلسطينيين بالشكل الذى يقضى على احتلال قيام الدولة اليهودية . ويعلق الجبالى على ذلك بأن هذا الاتفاق لم ينفذ نتيجة لفشل معاهدة بورتسماوث - فقد أصبحت نصوص مشروع المعاهدة الخاصة بتقديم العائد الحربى للحكومة العراقية - حينئذ لاغية بصورة آلية .

The Chatham House Version, pp. 232-33.

وكانت القوات البريطانية - الهندية قد بدأت في الجلاء عن العراق بالفعل قبل عام ١٩٤٧ باستثناء الوحدات العاملة في الشعيية والحباينة وكان الإنجليز يتوقعون أن يكون العراق أكثر تجاوبا من مصر خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان أقرب إلى العراق منه إلى مصر وأن كثيرا من الساسة العراقيين كانوا على صلة بتركيا وكان صالح جبر على استعداد للسماح للإنجليز بدخول القواعد الجوية العراقية في حالة نشوب الحرب مع عدو مشترك لا في وقت السلم في حين كان ييفن - برغم منطلقه السياسي الجديد - أميل إلى الإبقاء ، على الأقل ، على الحد الأدنى من الوجود البريطاني في المطارين وبخاصة مطار الحباينة الذي كان على بعد ٦٠٠ ميل من كل من باكو وقناة السويس وحيفا وبالتالي كان لازما لحماية العراق من أى غزو جوى ، ومن ثم سعيه إلى التوصل إلى حل وسط . وقد استمرت المفاوضات بين الطرفين من ٢٢ نوفمبر إلى ٤ ديسمبر وفي خلالها قبل الإنجليز مبدأ إشراف العراق على القاعدتين في أوقات السلم ، على أن تحدد التفاصيل فيما بعد خلال لقاء يتم بين رئيس الوزراء العراقي وبين ييفن في لندن . لهذا طار رئيس الوزراء العراقي إلى بريطانيا في ٥ يناير يرافقه نوري السعيد ومجموعة من الساسة العراقيين ذوي الخبرة . وقد تم الاتفاق بين الطرفين في ١٠ يناير وبعد خمسة أيام جرى التوقيع على المعاهدة في ميناء بورتسماوث .

وكانت معاهدة بورتسماوث تتضمن تحالفا بين الطرفين على أساس استقلال العراق التام والمساواة بين الطرفين - فقد نصت على تعهد الطرفين على ألا يقوم أحدهما في سياسته الخارجية بعمل لا يمتشى مع التحالف أو قد يخلق صعوبات للطرف الآخر . كما نصت ، في حالة اشتباك أحد الطرفين في حرب ، على أن يبادر الطرف الآخر بمساعدته طبقا للدفاع المشترك . وتخلت بريطانيا عن مطاري الحباينة والشعيية للعراق في أوقات السلم ، على أن يتقرر استعمالها بالتنسيق

= وقد أكد نوري السعيد التوصل إلى مثل هذه الاتفاقية . في حين أكد الجالي في تصريحه لجريدة « الشعب » في ٢٠ أغسطس ١٩٤٨ أن الاجتماع الخاص بفلسطين قد تم ، ولو أنه أشار إلى أنه لم يتخذ صيغة رسمية . إلا أن السفير البريطاني في بغداد (سيرجون رتشموند) نفي التوصل إلى مثل هذا الاتفاق وبلغ إلى أن رفض معاهدة بورتسماوث لم يؤثر في سياسة الحكومة البريطانية إزاء فلسطين .

F.O. 141/1247 - نسخة من الرسالة رقم ٢٥٠ الموجهة إلى ييفن في ٢٥ أغسطس ١٩٤٨ ، مرق بها ترجمة للكتيب الذي نشره نوري السعيد حول شئون العراق وفلسطين في ١٧ أغسطس وظهر في الصحف المحلية في ١٨ أغسطس ١٩٤٨ .

الذى تقوم به هيئة دفاع مشترك . وتقرر أن تبقى هيئة فنية بريطانية فى العراق للتأكد من فعالية تشغيل المنشآت والعتاد وأن يواصل العراق الاعتماد على بريطانيا وحدها فيما يتعلق بالتدريب العسكرى والأسلحة بما فى ذلك آخر طرز الطائرات والسفن ، كما تقرر أن يسرى مفعول المعاهدة خلال عشرين سنة إلا إذا جرت إعادة النظر فى بنودها فى غضون خمس عشرة سنة . وحين نشر نص المعاهدة فى ١٦ يناير أثارت شروطها مظاهرات قام بها الطلبة وبعد أربعة أيام انضم إليهم عشرات الألوف من العمال والمتعطلين . وفى ٢٦ يناير عاد صالح جبر إلى بغداد وسعى إلى الحصول على موافقة البرلمان العراقى على المعاهدة . وفى ليلة وصوله إلى مطار بغداد قتل ١٥ طالباً فى المظاهرات وفى ٢٧ يناير قدم استقالته ، ولم يجرؤ مسئول عراقى على إبرام المعاهدة - تماماً كما حدث بالنسبة إلى مشروع صدق - بيض فى مصر .

والسبب فى الحالتين هو أن بريطانيا كانت قد أقامت علاقاتها مع كل من مصر وشرق الأردن والعراق فى فترة ما بين الحربين بحيث وضعت فى يدها وسائل الوصاية العسكرية القصوى على سياستها وعلى المصالح الاستراتيجية البريطانية بحيث كان من المتوقع أن يكون التغيير الذى تضمنته العلاقات القائمة على المعاهدات تغييراً شكلياً أكثر منه جوهرياً . لذا لم يمض وقت طويل حتى نما اتجاه لدى عدد كبير من العرب هدفه التهرب من الالتزامات الأدبية التى تفرضها المعاهدات أياً كان الكسب المادى المترتب عليها . فلم ينقسم العرب إزاء الهدف ، بل إنهم انقسموا إزاء الوسيلة فقد اعتقد من فضلوا التعاون مع بريطانيا أن بإمكانهم تحقيق الاستقلال التام فى نهاية المطاف بإجراء مفاوضات ودية معهم وأن هذا أدعى إلى تحقيق الهدف من تحديدها . أما الوطنيون فقد نادوا بأن الحرية والاستقلال لا يمنحان بل يؤخذان بالقوة ، وذهبوا إلى أن بريطانيا لن تتنازل بمحض إرادتها عن الحقوق التى كانت تخلعها عليها المعاهدات . ولما كان الواعون من العرب شديدي الرغبة فى تحقيق الاستقلال ، كان لابد من أن تتمخض الانتخابات الحرة عن حكومات وطنية ترفع شعار الاستقلال - وبالتالى فقد حلت البرلمانات الوطنية واتجهت السلطات فى الدول المرتبطة ببريطانيا بمعاهدات من هذا النوع إلى الحكم بمراسيم . وهكذا كانت المعاهدات تلزم الحكام بتعيين رؤساء وزارات موالين لبريطانيا ، مما فرض عليهم اصطناع شتى الوسائل لحشد البرلمانات بأغلبية مطواعة . وهكذا تمخضت السلطات الغامضة التى فرضتها المعاهدات البريطانية عن حشد المجالس النيابية برجال مضمونى الولاء من المحافظين والأغنياء وبعض المعتدلين ، وهؤلاء جميعاً كان بإمكانهم أن

يساندوا نظم الحكم القائمة بدلا من أن ينادوا بالإصلاحات - ومن هنا كانت المعاهدات مسئولة بطريق غير مباشر عن تجميد الأوضاع السياسية بالشكل الذي جثم نمو الاتجاهات الثورية التي كانت تهدف إلى ضرب النفوذ البريطاني وإلغاء الارتباط ببريطانيا كإجراء لا بد منه لكسر الحلقة السياسية المفرغة التي كانت تدور فيها كل من العراق ومصر بوجه خاص . وقد أضيف إلى هذه العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحميل بريطانيا مسئولية تعقيد المشكلة الفلسطينية ضد مصلحة سكان فلسطين من العرب بحيث بدا أن كل ما كان يقال عن صداقة بريطانيا للعرب إنما هو من قبيل الضحك على الذقون - ومن ثم الشك في مشروعات المعاهدات الجديدة التي رثى أنها لا تخدم سوى مصالح الاستعمار البريطاني .

ورغم ذلك كله فقد لفت الملك عبد الله نظريته إلى تأثير مصر والصحافة المصرية السيئ على الموقف في العراق ، وذهب بوجه عام إلى أن الجامعة العربية ^(١) كانت من وراء المتاعب القائمة بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط . ووافقه ييفن على ملحوظته الخاصة بمصر . ولكنه ، فيما يتعلق بالجامعة العربية ، أقر حتمية نوع ما من الوحدة بين الدول العربية واقترح قيام تقارب بين شرق الأردن والسعودية ، خاصة وأن من أهم أسباب تفوق مصر في شئون الجامعة العربية أن كلاً من السعودية وسوريا كانت تخشى مخططات الملك عبد الله وترى أنها ملزمة بتبرير مساندة مصر لحمايتها - فإذا ما اختفت هذه المخاوف لن تكون لدى أعضاء الجامعة الآخرين حاجة للتسليم بزعماء مصر لأنها في هذه الحالة ستكون قادرة تماماً على الوقوف على أقدامها وعلى أن تحكم على كل مسألة حكماً مجرداً . وكان من رأى ييفن أن عدم وجود علاقات حسنة بين « أخلص أصدقاءنا في الشرق الأوسط » - عبد الله وابن سعود - كان يشكل عائقاً من الواجب إزالته ، فإذا ما أمكنها أن يتعاونوا فإنها يستطيعان مقاومة « أولئك الذين يودون استخدام الجامعة العربية لخدمة مصالحهم بوجه عام وتعكير صفو العلاقات بين المملكة المتحدة والدول العربية بوجه خاص » ^(٢) . ولما كان يعتقد أن الفشل في إبرام معاهدة بورتسموث يعرض

(١) ذكر عبد الله لرئيس الوزراء البريطاني أثناء وجوده في لندن للتفاوض حول معاهدة ١٩٤٦ التي منحت الاستقلال لشرق الأردن وأنهت الانتداب البريطاني أنه يشعر بأن الجامعة العربية ليست موالية لبريطانيا بما فيه الكفاية وأنه يزعج إقامة هيئة جديدة (هاشمية صرفة) ذكر أنها ستكون أكثر موالاة لبريطانيا من الجامعة العربية ، محاولاً بذلك أن يخلع اسماً آخر على مشروع سوريا الكبرى الذي كان قد أزمع إخراجه إلى حيز التنفيذ بعد حصوله على الاستقلال - راجع :

F.O. 371/52426, Thayne Henderson to F.O., dated 14-2-46.

(2) F.O. 816/112, no. 76, Bevin to Kirkbride, dated 7-2-48.

كل خططه الخاصة بالدفاع المشترك لنكسة كبرى فإنه علق على ذلك على الوجه التالي : « على العرب أن يبدوا استعدادهم للتعاون معنا إذا ما أرادوا منا أن نتعاون معهم . إننا لا نفكر الآن في حرمانهم من أية مساعدة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو تقنية من واجبتنا أن نقدمها لهم ، ولكن ما اقترفته الدول العربية في الوقت الحاضر ، وبخاصة رفض العراق لمعاهدة تم التفاوض عليها بحرية ، ودخول عصابات مسلحة من الخارج إلى فلسطين في الوقت الذي نضطلع فيه بالمسئولية عنها - كل ذلك قد أوجد هنا اتجاهًا فكريًا قد يؤدي في النهاية إلى حرمانهم من مثل هذه المساعدة وبالإضافة إلى ذلك فعلى حين أننا لا يمكننا أن نلتزم بأى وعد أيا كان حول موقفنا خلال المناقشة الدولية لمشكلة فلسطين ... ونحن نفهم أن العرب يُعَوِّلون على أن يكون موقفنا أكثر ميلا لهم من اتجاه الدول العظمى الأخرى ، إلا أن عليهم أن يفهموا صراحة أن ثمة اتجاهات قوية .. (في بريطانيا) أميل إلى اشتراك بريطانيا في تنفيذ قرار الأمم المتحدة (التقسيم) - ومما قوى هذه الاتجاهات عدم استجابة العرب لرغبتنا في صداقتهم ... وحتى يمكن التغلب على هذه الاتجاهات على الدول العربية أن تقدم الدليل على جدارتها بثقتنا وعلى أن بإمكانها أن تضطلع بالدور الذى عليها أن تلعبه في المجال الدولى . وحول هذه الناحية الأخيرة نفهم أن العرب أميل إلى الاعتقاد بأن بإمكانهم تجنب الارتباط وبالتالي يمكنهم تجنب المتاعب إلا أن فراغاً في منطقة ذات أهمية استراتيجية لاتبارى مثل الشرق الأوسط لا يوفر ضماناً ، بل هو يغرى صراحة بالهجوم عليها . ونحن نرى أن العرب سيفضلوننا دون شك حين يقررون الطرف الذى من واجبهم أن ينحازوا إليه ، إلا أن تباطؤهم في إقرار ذلك قد يجعلهم يجدون أننا قد سئمنا الانتظار⁽¹⁾ . وقد بين يافن أن الحكومة البريطانية ليست هى التى تحاول إقناع دول الشرق الأوسط بتوقيع معاهدات جديدة مع بريطانيا التى لها بالفعل معاهدات مع كل من مصر والعراق وشرق الأردن توفر لها التسهيلات التى ترغب فيها ، وأن هذه الدول هى التى تطلب من بريطانيا أن تعيد النظر فى معاهداتها قبل انتهاء أجلها ، وأن بريطانيا قد أبدت استعدادها لبحث مراجعة المعاهدات بالصورة التى ينشدونها بشرط أن توفر لها المعاهدات الجديدة الحد الأدنى من التسهيلات التى يتطلبها أمن

(1) F.O. 624/128, no. 161, F.O. to Baghdad, dated 9-2-48.

وقد وجه هذا الخطاب كذلك إلى عواصم عربية أخرى وإلى مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة وإلى واشنطن وعان وأنقرة .

الطرفين المشترك ... » فهدفنا هو الحصول على تسهيلات استراتيجية في الشرق الأوسط تمكننا من الدفاع الفعال عنه حين نشوب الحرب .. وسيحتاج الأمر إلى بعض هذه التسهيلات في أوقات السلم في حين أننا سنحتاج إلى بعضها الآخر في حالة خطر الحرب الداهم وإلى البعض الثالث حين تنشب الحرب بالفعل . ونحن على يقين من ضرورة ضمان حسن نية السكان لكي تتم هذه التسهيلات على أحسن وجه . ولما كانت متطلباتنا تختلف من بلد إلى آخر فلا بد لنا من عقد اتفاقيات منفصلة مع كل بلد على حدة . وإذا ما بدأنا أننا لن يمكننا ضمان حسن نية السكان إلا بعقد اتفاق عام آخر مع دول مختلفة أو مع مجموعة من الدول ، فعلينا أن نكون على استعداد لبحث مثل هذه الاتفاقية إلى جانب الاتفاقيات الفردية . ولكن من الواضح أن الاتفاقية العامة لا يمكنها أن توفر بديلاً عن الاتفاقيات الفردية ... وبالإضافة إلى ذلك فإن الاختلافات القائمة بين مختلف بلدان الشرق الأوسط ذاتها تجعل من المستبعد في الواقع سهولة التوصل إلى اتفاق عام بعيد عن الغموض ، ... ونحن على أتم الاستعداد لاجراء التنسيق والربط بين الاتفاقيات الثنائية بحيث تشكل نظاماً آمناً شاملاً . ومن واجبنا أن نرحب بمثل هذا التنسيق لأننا نرغب في عدم ازدياد الخلافات في العالم العربي بصورة تدعو إلى الأسف ... وإذا ما بدأنا المحادثات مع الدول العربية كما هو مقترح فيحتمل أن نعمل على تعديل التسوية أو تبدى رغبتها في تقليصها إلى الحد الذي يجعلها عقيمة .. وبدلاً من ذلك إذا ما كان علينا أن نقبل مبدأ دخولنا وفقاً لما لا يتعدى الدعوة فإن ذلك قد يشكل شرطاً للاتفاق في حالة دخول أى بلد على وجوب موافقة كل الدول العربية على ذلك . والنتيجة هي إصابتنا بالشلل التام - ونحن لا - ولن - يمكننا أن نتعهد بالتزامات تعرقل تنفيذها .. ونحن نشعر بوجوب حصولنا على أساس واضح يفهمه كل من يعينهم الأمر⁽¹⁾ .

وقد أثر مصير معاهدة بورتسموث تأثيراً سلبياً على المفاوضات الجارية مع عبد العزيز آل سعود لإقناعه بالموافقة على توقيع معاهدة دفاع مشترك . فقد رأى ابن سعود أن بريطانيا منحت أشكالاً مختلفة من المساعدة العسكرية للعراق والأردن، عدويه التقليديين وأن من قبيل الإنصاف أن تقدم له نفس المساعدة⁽²⁾ وكان الأساس المقترح أن تقوم عليه المعاهدة أن

(1) F.O. 141/1247, no. 255 (immediate-secret), F.O. to Cairo, d. 14-2 47.

(2) Cabinet P. 21/2086 (Top secret): Cos 268 (o). dated 22-12-47. Chiefs of Staff Committee: Middle East Defence: Note by the Secretary (Ministry of Defence)- Annex of a letter from F.O. to the secretary of the chiefs of staff Committee, dated 17-12-47.

تتعهد بريطانيا في مقابل التسهيلات الاستراتيجية التي تقدمها السعودية أن تتعهد بمساعدتها في ظروف معينة بحيث لا تطلب من ابن سعود وجود هيئة تشغيل بريطانية في أوقات السلم وإن كان من المحتمل أن تطلب منه - حين نشوب الحرب - استعمال موانئه ومطاراته مع التسهيلات التي تؤكد صيانتها بما فيه الكفاية في أوقات السلم . وكان مشروع النص الخاص بمساعدة السعودية وقت الحرب كالتالي :

(أ) إذا ما أدى خلاف بين الطرفين المتعاقدين وطرف ثالث إلى نشأة موقف يتضمن احتمال قطع العلاقات مع هذه الدول ينسق الطرفان المتعاقدان فيما بينهما لحسم هذا الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وأى التزامات دولية أخرى صالحة للتطبيق .

(ب) ولكن إذا ما اشتبك أحد الطرفين في حرب يبادر الطرف الآخر إلى مساعدته من قبيل الدفاع المشترك ، وفي حالة تهديد داهم بنشوب الحرب يبادر الطرفان إلى تنسيق إجراءات الدفاع .

(جـ) لاشئ في المعاهدة يمس الحقوق والالتزامات المترتبة على ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة إلى أى من الطرفين أو على أى موائيق أو معاهدات دولية قائمة .

وكان مشروع المعاهدة البريطانية - السعودية يكاد يشبه معاهدة بورتسموث مع اختلافات شكلية بسيطة^(١) . وفي خلال المفاوضات التي جرت بين بريطانيا وبين ابن سعود جرى استطلاع رأى الحكومة الأمريكية حول المشروع . وكان رد واشنطن أنها ترى أن عقد معاهدة مع السعودية بعد إبرام المعاهدة الجديدة مع العراق سيكون له أثر نافع بالنسبة إلى المصريين فيما يتعلق بإعادة النظر في معاهدتهم مع الحكومة البريطانية ، وأن المعاهدات التي تتمشي مع هذه الخطوط العامة بين المملكة المتحدة والدول العربية تعتبر متمشية مع مصلحة الولايات المتحدة^(٢) التي تشارك بريطانيا رغبتها في المحافظة على أمن الشرق الأوسط والدفاع من استقلال كل دول هذه المنطقة - بما في ذلك السعودية - وتنامية أراضيها - وبالتالي فإن الولايات المتحدة تنظر بعين العطف إلى الترتيبات الأمنية التي يجري التشاور بشأنها بين السعودية وبريطانيا لتحقيق هذا الهدف وفق الشروط الآتية :

(1) F.O. 905/78, no. 30, Bevin to Jedda (21-1-48, and no. 49 dated 1-4-48.

انظر مشروع المعاهدة في الملحق .

(2) Ibid, no. 27, F.O. to Jedda, dated 16-1-48.

- ١ - أن تعتبر حكومة السعودية مثل هذه الترتيبات في مصلحتها .
- ٢ - ألا تتناقى هذه الترتيبات مع الاتفاقية الأمريكية - السعودية المتعلقة بقاعدة الظهران^(١) .
- ٣ - ألا تستبعد مثل هذه الترتيبات التطور الحر للعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية .
- ٤ - أن تمشي مثل هذه الترتيبات مع ميثاق الأمم المتحدة^(٢) .

وبعد أن واجهت معاهدة بورتسماوث معارضة شديدة في العراق ، أحجم الملك السعودي عن المصادقة على مشروع معاهدته مع بريطانيا . فقد اعتبر أحداث العراق دليلاً على أن الشعوب العربية ككل ترفض مثل هذه الترتيبات - والدليل على ذلك ما ترمى إلى سمعه من أن سبعين شخصاً قتلوا وثلاثمائة جرحوا في بغداد . يضاف إلى ذلك أنه اعتبر مشروع المعاهدة كله معقداً بالنسبة إلى شعبه « المتخلف » الذي لن يتسنى له فهمها^(٣) . وقد حادث الملك الوزير الأمريكي المفوض بشأن المعاهدة وصرح له بأنه يشعر بأن مسودتها شبيهة بالتنازل من جانبه عن سيادته ، كما كان يعتقد بأنها تشبه المعاهدة العراقية المرفوضة إلى أقصى حد . ثم أعرب عن أمله في استمرار الصداقة الوثيقة القائمة بين السعودية وكل من بريطانيا والولايات المتحدة من أجل الدفاع والمساعدة المتبادلين وأخيراً قدم فيصل إلى السفير البريطاني في جدة مذكرة من الملك^(٤)

(١) نصت هذه الاتفاقية على أن تتمتع الولايات المتحدة بمطلق السيطرة على قاعدة الظهران الجوية حتى مارس ١٩٤٩ (أى بعد مضي ثلاث سنوات من إبرامها في مارس ١٩٤٦) - وبالتالي فإذا ما قررت الحكومة السعودية أنها ترغب في تشغيل القاعدة بنفسها أو أخذها من الأمريكان ، فلأنها وعدت في هذه الحالة بعدم تأجيرها لأى طرف آخر لمدة عشر سنوات . وقد جرى وضع هذا الشرط على اعتبار أن الحكومة الأمريكية كانت قد أنفقت أموالاً طائلة في بناء المطار وأن الكونجرس كان لابد أن يرفض تأجير المطار الأمريكى مباشرة لأى طرف آخر .

F.O. 905/78, no. 27, F.O. to Jedda dated 20-1-48; no.30 Jedda to F.O. dated 22-1-48 and another despatch dated 20-1-48

(2) F.O. 905/79, enclosure in desp. no. 39 dated Jedda 26-2-48 and Copy: Jedda-aide-memoire.

(٣) نفس الملف - رقم ٣٧ من جدة إلى وزارة الخارجية بلندن بتاريخ ٣١ / ١ / ٤٨ ورقم ٤٣ بتاريخ أول فبراير F.O. 905/79, Jedda dated 5-2-48, and no. 26, Jedda d. 5-2-48.

رجع السفير البريطاني في جدة أن الملك وقع تحت تأثير مستشار وأشخاص آخرين في الرياض فلم يوقع على المعاهدة . وذهب إلى أن من المحتمل أن يكون من بين هؤلاء الأشخاص وزير الداخلية السورى محسن البرازى والشيخ جمال الحسينى الذى كان في الرياض في ذلك الوقت ، هذا بالإضافة إلى الشيخ فؤاد حمزة والأمير فيصل .

(4) F.O. 905/79, no. 39, Jedda, dated 26-2-48.

أشار فيها إلى أن علاقاته مع الحكومة البريطانية ستقوم باستمرار على الصداقة دون حاجة إلى معاهدات ، وإلى أنه قد تعاون مع بريطانيا في الماضي بغض النظر عن أى معاهدة . وقد فهم السفير البريطاني مما قاله الأمير فيصل أن الملك أصبح عزوفاً عن توقيع المعاهدة أيا كان شكلها حتى وإن وقعت بريطانيا معاهدات مع دول عربية أخرى^(١) .

وفي نفس الوقت الذى تعثرت فيه مفاوضات بريطانيا مع كل من مصر والعراق والمملكة العربية السعودية حول الدفاع المشترك ، جرت مفاوضات مماثلة بين حكومتى بريطانيا وشرق الأردن حول إعادة النظر فى معاهدة ١٩٤٦ . وقد توجه وفد أردنى - برئاسة رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ويضم وزير الخارجية فوزى الملقى وجون باجوت جلوب - إلى لندن فى يناير ١٩٤٨ - وفى اجتماع جرى عقده فى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢ يناير ١٩٤٨ اقترح أبو الهدى أن تتضمن المحادثات النقاط الأربع الرئيسية التالية : (١) إعادة النظر فى المعاهدة (٢) تعديل الملحق العسكرى والمذكرات الإيضاحية (٣) الفرقة العربية (الجيش الأردنى) (٤) فلسطين - وقد أبدى رغبته فى مناقشة هذه المسألة الأخيرة فى محادثات منفصلة وأكثر خصوصية على اعتبار أنها لا تدخل فى صلب المعاهدة . أما فيما يتعلق بالمعاهدة ذاتها فقد اقترح تعديل شروطها بصورة تضع شرق الأردن على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى^(٢) . ولما كان النقد الذى وجه إلى معاهدة ١٩٤٦ خارج شرق الأردن ، وبخاصة من جانب خصوم الملك عبد الله ، قد انصب على كون نصوصها لا تتماشى مع الاستقلال الصحيح ، فإنه أثار لدى الملك عبد الله اعتقاداً بأن فشل مملكته فى ضمان الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة مرتبط بالمعاهدة . ورغم أن وزير بريطانيا المفوض فى عمان - ألان كيركبرايد لم يكن متحمساً لإجراء تعديل على معاهدة ١٩٤٦ على أساس أن من الخطأ تعديل اتفاقية مداها ربع قرن بعد ثمانية عشر شهراً من توقيعها ، فقد أوجد مصير معاهدة بورتسماوث موقفاً جديداً على اعتبار أنها لا تتماشى مع السيادة الوطنية وبالتالي كانت شروط معاهدة ١٩٤٦ بالمقارنة عرضة للنقد^(٣) ، ولكن الملك عبد الله كان لا يكثرث بأى نقد مؤكداً أن شعبه سيقبل دون نقاش أى شىء يقبله

(1) Ibid, no. 48, Jedda, dated 2-4-48.

F.O. 816/112

(3) Ibid, no. 51, Amman to F.O., dated 1-2-48.

(٢) وثيقة تتضمن محضر المناقشة

هو في الوقت الذي وصل إلى كيركبرايد تقرير مفاده أن الحكومة السورية تخطط لإثارة القلاقل في شرق الأردن في حالة نجاح المحادثات الأردنية - البريطانية . وقد قدر كيركبرايد أن التقرير يتمشى مع عدد من الدلالات الملموسة في عمان حيث عم الشعور بالغضب نتيجة لأحداث فلسطين وبوجوب التخلص من التدخل الأجنبي في شئون الشرق الأوسط أيا كان الثمن ، وأكد أن محاولات الحكومة السورية هذه مرتبطة برغبتها العامة في إثارة العراقيل في وجه الملك عبد الله ومطالبة الصحافتين السورية والمصرية برفض الاتفاقيات الثنائية وحمل الدول الغربية على التعامل مع الجامعة العربية لا مع كل دولة على انفراد^(١) . وإزاء هذا النقد في داخل الدول العربية الأخرى لمعاهدة ١٩٤٦ أصر أبو الهدى على إعادة النظر في نصوصها وفي ملحقها . وأخيراً تم الاتفاق على معاهدة جديدة لا تختلف في جوهرها عن معاهدة بورتسماوث التي رفضتها الحكومة العراقية . وقد توقعت وزارة الخارجية البريطانية أن يكون النقد الموجه إلى المعاهدة الجديدة على الوجه التالي :

- ١ - أن شرق الأردن الخاضع لبريطانيا قد قبل معاهدة رفضها العراق .
- ٢ - أنه لم يتشاور مع الجامعة العربية حول المعاهدة الجديدة .
- ٣ - أن المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة تنص على التعاون بين الطرفين في حالة الحرب وعلى عدم اقتصار هذا التعاون على حرب ناتجة عن الهجوم على شرق الأردن وبريطانيا ، بل إنها تلزم أياً من الطرفين بمساعدة الطرف الآخر إذا ما اشترك في حرب ، خاصة وأن هذا البند بالذات هو الذي أثار العراقيين ضد معاهدة بورتسماوث لأنهم ذهبوا إلى أن القوات العراقية قد ترغم - طبقاً للمعاهدة - على أن تساند بريطانيا في حربها حتى ولو كانت في الصين أو في أمريكا الجنوبية . وكان من رأى يفرن أن من المحتمل أن إعادة النظر في معاهدة ١٩٤٦ في ذلك الوقت بالذات قد تؤدي إلى الاتهام بأن المفاوضات تستر على خطط تدبر بين الملك عبد الله وبريطانيا فيما يتعلق بفلسطين^(٢) . وعلى أي حال فقد أثرت الحكومة البريطانية ترضية الملك عبد الله بالتغيير الشكلي الذي أجرى على معاهدة ١٩٤٦ بحيث جاء النص على تبادل المساعدة بين الطرفين وقت الحرب في نطاق الدفاع المشترك

(1) Ibid, no. 59, Amman to F.O., dated 2-2-48.

(2) Ibid, no. 370, F.O. to Amman, dated 19-3-48.

على قدم المساواة ، ولو أن هذا التعديل لم يكن يتعدى كونه أفلاطونيا بالنظر إلى مضمون مثل هذه المعاهدة التي تم التوقيع عليها من جانب طرفين غير متكافئين .

ومن المهم أن نعرض هنا لارتباط المفاوضات حول تعديل معاهدة ١٩٤٦ بتطور المسألة الفلسطينية . وقد سبق أن ألقينا إلى أن رئيس الوزراء الأردني قد أبدى رغبته في مناقشة هذه المسألة في محادثات منفصلة وأكثر خصوصية على اعتبار أنها لا تدخل في لب المعاهدة . وفي محضر المقابلة التي جرت بين الوفدين البريطاني والأردني وجدنا إشارة إلى أن اجتماعاً خاصاً جرى بين رئيس الوزراء الأردني ووزير الخارجية البريطانية دون إثبات لفحوى النقاش . إلا أن جلوب الذي اشترك في الجلسة بصفته مترجماً يورد سياقها على الوجه التالي ^(١) : « وقد قدمنا نحن في شرق الأردن حلنا - فقد أيدنا التقسيم ولكننا رأينا ضرورة الإبقاء على حاميات بريطانية في القدس وحيفاً . ولو نفذت هذه الخطة لأمكن تفادي القتال ... وكان من الممكن ضم أجزاء فلسطين المخصصة للعرب إلى البلدان العربية المجاورة : فتعطي الجليل للبنان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) لشرق الأردن وغزة - بير سبع لمصر » . ويمضي جلوب فيذكر أن أبا الهدي لمح في مقابلته الخاصة مع ييفن إلى أن الانتداب كان موشكاً على الانتهاء في ١٥ مايو ، في الوقت الذي لم يبد فيه عرب فلسطين استعداداً لحكم أنفسهم - فلم يكن لديهم قادة في البلاد بإمكانهم تنظيم الإدارة في الوقت الذي أعد فيه اليهود قوة بوليس وكان لديهم جيش هو المهاجانه ، في حين لم يكن لدى العرب جيش أو وسائل إنشاء جيش ، وإلى أن الأمر لو ترك على ما هو عليه لاستولى اليهود على كل فلسطين حتى نهر الأردن أو لعاد المفتي وحاول تنصيب نفسه حاكماً على فلسطين العربية لهذا اقترحت الحكومة الأردنية إرسال الفرقة العربية عبر نهر الأردن على أثر انتهاء الانتداب واحتلال جزء فلسطين المخصص للعرب والملاصق للحدود شرق الأردن » . وكان رد ييفن على الوجه التالي . « يبدو أن هذا هو الشيء الواضح عمله - ولكن يجب ألا تذهبوا وتغيروا على المناطق المخصصة لليهود » . ويعلق جلوب على كل ذلك بقوله أنه حين جرت هذه المحادثة لم يكن وارداً أن تتدخل الجامعة العربية أو أن تدخل الجيوش العربية إلى فلسطين . ومن ناحية أخرى فإن الدوائر البريطانية كانت ترى - بعد صدور قرار التقسيم - أن الوقت قد يحين للتفكير فيما إذا كانت بريطانيا ترغب في الحصول على أي

(1) Glubb, A Soldier with the Arabs, pp. 62-4

تسهيلات استراتيجية في الدولة الوريثة أو في الدولتين الوريثتين . ولكن كانت توجد وجهات نظر سياسية واضحة ضد الحصول على مثل هذه التسهيلات على اعتبار أنها قد تؤدي إن أجلا أو عاجلا إلى جر أقدام بريطانيا من جديد نحو المسألة الفلسطينية . فرغم إصرار بريطانيا على التمسك بقرارها الخاص بالانسحاب من فلسطين ، إلا أنه كان من المفيد بالنسبة إلى تشكيل سياستها المستقبلية معرفة ما إذا كان رؤساء الأركان يرغبون في الحصول على أى تسهيلات في فلسطين^(١) . ولما كانت هذه الدوائر ترى أن قيام دولة عربية مستقلة في فلسطين أمر بعيد الاحتمال بحكم أن الدولة اليهودية ستقضى عليها ، فقد كانت أميل إلى أن يضم عبد الله القسم العربي بحيث تسرى عليه معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية التي تعوض بريطانيا عن فقدانها قواعدها في فلسطين ، وبذلك تكون المملكة الأردنية هي الركيزة الأساسية للاستراتيجية البريطانية مع إنقاذ ما يمكن إنقاذه فيما يتعلق بمصر والعراق .

وبالإضافة إلى ذلك فقد اقترح رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح إقامة حلف يشمل سوريا ولبنان والسعودية وفلسطين . إلا أن وزير الدفاع البريطاني كان غير متحمس لهذا العرض خشية أن تعتقد الدوائر الفرنسية أن بريطانيا تفكر في الافتتاح على وضعها المتفوق في دولتي المشرق ، خاصة وأن سوريا لم تتقدم بعرض مشابه . ولو أنه كان يرى أن الاقتراح اللبناني يتمشى جيداً مع الخطط البريطانية الخاصة بإقامة نظام دفاع مشترك للشرق الأوسط ككل . وبعد فشل المفاوضات البريطانية مع كل من مصر والعراق والسعودية واقتراب موعد الانسحاب البريطاني النهائي من فلسطين ، تقدم رياض الصلح إلى الجامعة العربية بمشروع فحواه أن البلدان العربية موقنة بأنها لا يمكنها الدفاع عن حيادها في حالة نشوب حرب عالمية أخرى ولهذا فإنها توافق على أن تنسق مع الإجراءات الخاصة بمقاومة الشيوعية والعدوان . وقد اقترح الصلح أن توقع كل الدول العربية معاهدة دفاع مشترك تتضمن التنديد بالشيوعية ، وبعد أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الدول العربية وبريطانيا والولايات المتحدة حول فلسطين توقع كل دولة عربية اتفاقية دفاع عامة مع الدولتين الغريبتين . وقد لقي اقتراح الصلح استجابة من كل من أعضاء الجامعة العربية باستثناء النقراشي باشا رئيس وزراء مصر^(٢) . ولم يكن الصلح يجذب إجراء اتفاق بين بريطانيا والجامعة العربية التي لم تتمتع بالسيادة . ولكنه كان يجذب

(1) Cab. p. 21/2086 (Top secret), C.O.S. (47) 268 (0) supra .

(2) F.O. 141/1314, no. 237, Baghdad to Cairo, dated 5-5-48 .

اتفاق الدول العربية - باعتبارها جامعة - مع بعضها البعض وإعلان انخيازها إلى الدول الغربية ثم إجراءاتها محادثات مع الحكومة البريطانية حول معاهدات شبيهة بالمعاهدة البريطانية - التركية . ومن الواضح أن الصلح كان يسعى إلى أن يستبدل باتفاقيات الدفاع الثنائية اتفاقية استراتيجية غامضة بين الجامعة العربية والحكومة البريطانية مع تشجيع التوصل إلى ترتيبات دفاعية مناسبة بين الدول العربية والحكومة البريطانية على أن يتمخض كل ذلك عن تسوية عامة بين العالم العربي وبريطانيا - وهذه الأخيرة لم تبد استعدادًا لبحث مثل هذه التسوية حتى تتأكد من حصولها على ما تعتبره الحد الأدنى لمتطلباتها الاستراتيجية في مختلف البلدان المعنية^(١) . فقد كان يظن متمسكا بضرورة أن توفر الترتيبات الدفاعية الثنائية بين بريطانيا وأى من بلدان الشرق الأوسط تسهيلات معينة تمكنها من تحقيق أغراضها الدفاعية ، ويرى أن رياض الصلح لم يتبين حقائق السياسة الحديثة والأساليب التقنية بحيث يضع الدول العربية على قدم المساواة مع تركيا التي كان لديها جيش ضخم تلقى رجاله تدريباً على مختلف الأسلحة الحديثة . فمن رأى يظن أن الموارد البشرية لن تكون مفيدة إلا إذا دربت ونظمت بما فيه الكفاية وهذا لا يتم بدون مساعدة تقنية خارجية بما في ذلك الاشتراك في التدريب مع قوات عسكرية أجنبية وعلى نمطها . فالدول العربية في نظره لا يمكنها الوقوف على أقدامها أو الاعتماد على جهودها الخاصة من حيث استطاعتها أن توقف الغزو الخارجي حتى تنجى القوات البريطانية ولهذا كان يصر على الحصول على تسهيلات معينة في مناطق محددة وبخاصة فيما يتعلق باستقدام القوات البريطانية في حالة الطوارئ لا بعد تعرض الشرق الأوسط للغزو^(٢) .

ويبدو أن مشروع رياض الصلح كان يعكس ما كان يتردد في دوائر الجامعة العربية قبل انتهاء انسحاب بريطانيا من فلسطين . ففي محادثة جرت بين السفير البريطاني في مصر - رونالد كامبل - وبين عبد الرحمن عزام صرح له هذا الأخير بأنه في صف عقد سلسلة من المحادثات بين مختلف البلدان العربية (ولو أنه لم يتوصل بعد إلى نوع الصلة بين هذه الدول وبين بريطانيا أو الكتلة الغربية) وبأنه يفضل أن تكون ذات طابع اقتصادي شبيه بمشروع مارشال لإنعاش

(1) F.O. 141/1314, no. 76, F.O. to Cairo, d. 8-4-48 and F.O. 141/1247, Speaight to the British Chancery in Beirut, dated 19-7-48.

(2) Ibid, no. 445, F.O. to Cairo, dated 5-4-48 and no. 292 (immediate - Secret), F.O. to BMEO, dated 12-4-48

أوروبا . وقد بين عزام أن الصعوبة التي تعترض سبيل الاتفاق حول ترتيبات كافية بالفعل بين الدول العربية وبين بريطانيا لمقاومة العدوان الخارجى إنما هى صعوبة نفسية إلى حد كبير . فالحكومات العربية ذاتها كانت تدرك الخطر الذى يهدد أمن الشرق الأوسط فى ظل الموقف الدولى القائم حينئذ ولكنها كانت عاجزة عن التأثير فى رأى العام بحيث يتقبل الترتيبات اللازمة لمواجهة ذلك الخطر - ومن ثم فإن حل هذه المشكلة كان يجب أن يتم بالضرورة بأساليب ملتوية . كما أشار إلى أنه يحتمل أن تكون الجامعة العربية هى أنسب أداة للإعداد لذلك بحكم أن باستطاعتها التأثير فى الصحافة والرأى العام دون أن تثير شكوك الأحزاب داخل الدول العربية . ورغم أن الجهود المبذولة حتى ذلك الوقت لم تتوصل إلى إجراء محادثات عسكرية بين الدول الأعضاء فى الجامعة العربية ، فقد بين عزام أن وجود لجنة عسكرية داخل الجامعة العربية كان كفيلاً بقيام تعاون عسكرى فيما يتعلق بفلسطين ، وأبدى أمله فى أن تعرض على اللجنة المشاكل العامة المرتبطة بالأمن العربى وأن تتوصل إلى ضرورة الاعتماد على دولة عظمى هى بريطانيا ، ولو أنه لم يتنبأ بحل سريع بسبب العامل النفسى . كما أشار وزير الخارجية المصرى - أحمد خشبة - إلى أن اللجنة السياسية للجامعة العربية عارضت بشدة الاقتراح الذى تقدم به رئيس الوزراء السورى جميل مردم بشأن عدم إبرام أى معاهدة بين دولة عضو فى الجامعة العربية وبين دولة أوروبية دون الحصول على موافقة الجامعة . وقد عارضت مصر وشرق الأردن والعراق هذا الاقتراح - ورأى الملك فاروق والحكومة المصرية^(١) أنه يضع قيوداً على سيادة كل دولة ويعرقل جهود بريطانيا التى كانت تسعى إلى المحافظة على أمن الشرق الأوسط وأن معاهدة بورتسماوث كانت أحسن من معاهدة ١٩٣٠ وكذلك الحال بالنسبة إلى المعاهدة الأردنية الأخيرة . كما كتب إسماعيل صدق مقالاً فى جريدة أخبار اليوم « فى ١٧ إبريل » ذهب فيه إلى أنه ليس ضد الجلاء عن مصر ، ولكنه تساعل عما إذا كانت المطالبة بالجلاء فى ظل الظروف الدولية القائمة من قبيل الصواب ، وذلك بحكم أن مصر لم تكن تستطيع التوسع فى الإنفاق على القوات المسلحة لأنها بحاجة إلى تكريس أموالها للإصلاح الاجتماعى ، وأن من الممكن تجنب الإنفاق عن طريق التحالف مع دولة قوية أو مع مجموعة

(١) صرح وزير الخارجية المصرى أحمد خشبة بأن جميل مردم كان يسعى إلى منع الملك عبد الله من التصديق على المعاهدة الأردنية - البريطانية وبذلك يعرقل تحقيق أطاعه الخاصة بأن يكون ملكاً على سوريا الكبرى .

من الدول ذات نفس اتجاه مصر - فن الوهم ، في رأيه ، الحديث عن سياسة تقوم على الحياذ بين الكتلتين الدوليتين بحكم أن مصر ستعرض للغزو في حالة نشوب الحرب ، وبالتالي كان يرى ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الديمقراطيات - وقد أيد وزير الخارجية المصرى وجهات نظر صدقي^(١) .

مما سبق يتبين لنا أن الحكومات العربية كانت تسعى إلى التوصل إلى ترتيبات للدفاع المشترك مع بريطانيا ، ولكنها كانت متخوفة من رأى العام الذى كان يضغط فى سبيل التخلص من القيود التى فرضتها ارتباطات التحالف السابقة مع بريطانيا وأن تطور القضية الفلسطينية لغير صالح سكان فلسطين من العرب قد لعب دوره فى كشف مدى إخلاص بريطانيا فى الوفاء بوعودها ، مما حاولت أن تقنع الجميع بجيادها فى أروقة الأمم المتحدة وفى خلال الحرب التى كانت توشك أن تندلع على الأراضى الفلسطينية . حقيقة إن يفرن استطاع أن ينقذ ما يمكن إنقاذه من المحالفات السابقة إلا أن الغليان الجماهيرى ضد المشروعات والارتباطات البريطانية لم يلبث - بعد حرب فلسطين - أن عصف بالنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط خلال جيل واحد استطاعت خلاله الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن يفيدا من أخطاء بريطانيا وأن يعززا وجودهما فى هذا البلد العربى أو ذاك . ولعل الحكومات العربية التى انزلت أقدامها ، رغما عنها ، إلى خوض القتال فى فلسطين بدون استعداد ، كانت حتى آخر لحظة تعول على أن تجد لها بريطانيا مخرجا ينقذ ماء وجهها فى مواجهة جماهيرها . إلا أن بريطانيا - التى لاشك قد أثرت فى مسئوليتها ، وبخاصة يفرن ، المقاومة العربية لمشروعات الدفاع المشترك قد فسرت الاتفاقات القائمة بينها وبين كل من مصر والأردن والعراق تفسيراً يتمشى مع مصالحها وسياساتها بحيث شاركت الولايات المتحدة فى فرض الحظر على تصدير الأسلحة إلى الدول العربية فى الوقت الذى كان فيه اليهود يتلقون الأسلحة من المعسكرين الشرق والغربى . فهل كانت بريطانيا تهدف ، فيما تهدف إليه ، إلى جعل العرب يدركون قيمة الارتباط معها بروابط الدفاع المشترك ؟

(١) نفس الوثيقة السابقة .

الفصل الرابع

المشكلة الفلسطينية في المجالين العربي والدولي

في عام ١٩٣٦ تدخلت الدول العربية المستقلة ، باستثناء مصر ، لإنهاء اضطراب عرب فلسطين ، ثم قدم الزعماء العرب لبريطانيا في عام ١٩٣٧ مذكرات احتجاج على توصيات لجنة بيل الخاصة بتقسيم فلسطين . وكان تعاون الحكومات العربية في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ - قبل وأثناء وبعد مؤتمر سان جيمس - أول فرصة لتعاونها الفعال ، ولما أدت هذه المساعي إلى فشل مشروع تقسيم فلسطين انفسح المجال لمزيد من التضامن العربي ووصاية الدول العربية المستقلة وشبه المستقلة على القضية الفلسطينية ، خاصة وأن الإنجليز اصطنعوا الوحشية في قمع الثورة الفلسطينية وأعلنوا خروج الزعماء الفلسطينيين على القانون مما أدى إلى فرارهم إلى البلدان العربية المجاورة . وقد انضم كثير من الزعماء الفلسطينيين خلال الحرب العالمية الثانية إلى دول المحور ، في الوقت الذي استمر فيه الصراع بين الأحزاب السياسية الفلسطينية . أما الحاج أمين الحسيني مفتي القدس فقد لجأ إلى بغداد حيث قام بدور فعال في انقلاب رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١) ، ثم فر بعد فشل الانقلاب إلى ألمانيا حيث سعى إلى التعاون مع هتلر في سبيل تحقيق استقلال البلدان العربية ووحدتها وحل المشكلة الفلسطينية لصالح سكانها من العرب^(١) .

وكان عرب فلسطين خلال الحرب العالمية يفتقدون الزعامة ، خاصة وأن « اللجنة العربية العليا » التي تزعمت النضال الفلسطيني كانت قد اختفت من الوجود وأن رئيسها - المفتي - كان

(١) عن نشاط الحاج أمين في ألمانيا وسياسة النازيين إزاء العرب انظر : لوكازيهريزويز : ألمانيا الخطيرة والعالم العربي ترجمة المؤلف (القاهرة - دار المعارف - ١٩٧١) .

خارج البلاد . وقد حاول وجهاء عرب فلسطين إحياء اللجنة المرة تلو الأخرى ، إلا أن أنصار المفتى الغائب - الذين تصدوا لأي تحد لزعامته - عرقلوا مثل هذه المساعي . ومنذ أوائل عام ١٩٤٣ قام زعماء حزب الاستقلال بمحاولات لتشكيل لجنة موحدة، إلا أن النجاح الجزئي الذي أصابوه أثار غيرة شيعة آل الحسيني وأنصار الأحزاب الأخرى الذين عرقلوا قيام الاتحاد حين كان ذلك ممكناً ، وبالتالي لم يشترك مندوب فلسطيني في المباحثات التمهيدية التي جرت فيما بين يولية ١٩٤٣ وفبراير ١٩٤٤ لإنشاء الجامعة العربية ، خاصة وأن أنصار المفتى كانوا يعملون على تعزيز مكانته التي تضعفت نتيجة لتعاونه مع دول المحور المنهزمة والحيلولة دون انتقال زعامة الفلسطينيين إلى أي طرف آخر . وفي إبريل ١٩٤٤ وجدت دلائل على ما يشبه انتعاش شيعة آل الحسيني - وأغلب الظن أن هذا الانتعاش كان مرتبطاً بازدياد الإرهاب الصهيوني ، ولو أنه أدى إلى اكتمال انقسام عرب فلسطين بحيث كادت تضع عليهم فرصة إرسال مندوب للجنة الثالثة من محادثات الوحدة العربية التي كانت تجري في الإسكندرية في أكتوبر ١٩٤٤ . على أن الزعماء الذين كانوا يسعون إلى إنشاء الجامعة العربية شجعوا فكرة إحياء اللجنة العربية العليا - وفي سبتمبر ١٩٤٤ زار فلسطين بعض الزعماء العرب لمحاولة إقناع الزعامات الفلسطينية بإعادة تنظيمها - ورغم فشل المحاولة من جديد بسبب معارضة شيعة آل الحسيني فقد أبدى أنصار المفتى آخر الأمر استعدادهم لإرسال مندوب فلسطيني للاشتراك في مشاورات الوحدة ، وتم تفويض موسى العلمي للقيام بهذه المهمة - وكان العلمي محامياً وصهراً لأسرة الحسيني معروفاً بالاعتدال خاصة وأنه كان قد تلقى تعليمه في بريطانيا . وقد رفض العلمي رفضاً قاطعاً أن يحضر اجتماعات الإسكندرية بصفته مجرد مراقب ، بل طلب أن يسمح له بتمثيل عرب فلسطين الذين كان الصراع شديداً بين قادتهم . وفي الاجتماع الذي انعقد في مارس ١٩٤٥ وأقر ميثاق الجامعة العربية جرت عدة مناقشات حول تحديد وضع مندوب فلسطين ونوعية المهام التي سيفضطلع بها . وقد أصر العلمي ومندوب العراق على أن يتمتع بالعضوية الكاملة ، خاصة وأن بغداد وعمان قد تبنتا العلمي بهدف خلق زعامة جديدة منافسة للمفتى الذي لم يكن الهاشميون راضين عنه . وأخيراً تم التوصل إلى حل وسط فيما يتعلق بصياغة الملحق الخاص بفلسطين في المسودة النهائية لميثاق الجامعة - وقد جاء فيه أن من واجب مجلس الجامعة أن يعين ممثلاً عن عرب فلسطين يشترك في أعمالها وله حق التصويت في ظروف

معينة دون أن يوقع على القرارات^(١)

أما القرار الخاص بفلسطين فيستثف منه ولاية الجامعة العربية على القضية الفلسطينية - وقد أدرج هذا القرار في بروتوكول الإسكندرية وكان نصه كالآتي :

« ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمس من غير إضرار بالسلم والاستقرار بالعالم العربي . كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة أنها ليست أقل ألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية . ولكن لا يجب أن يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية - إذ ليس أشد ظلمًا وعدوانًا من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم » .

وحين انعقدت الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية (٣١ أكتوبر - ١٤ ديسمبر ١٩٤٥) تقرر أن يتوجه جميل مردم بك رئيس الوزراء السوري ورئيس دورة المجلس إلى فلسطين لیساعد في حل مشكلة القيادة الفلسطينية . وفي نوفمبر اتصل مردم في فلسطين بأنصار مختلف الأحزاب الذين فوضوه أن يختار منهم لجنة يراها مناسبة - وقد ضمت هذه اللجنة رؤساء الأحزاب الفلسطينية وغيرهم ، واستطاعت بعد لأي أن تختار وفدًا مثلها فيما تبقى من اجتماعات مجلس الجامعة ، وإن لم تواصل عملها بسبب شدة الخلاف بين القادة . وحين عاد جمال الحسيني من منفاه في روديسيا ، وهو ما تم التوصل إليه خلال اجتماعات مؤتمر لانكستر هاوس ، حاول أن يجرى تعديلات في اللجنة العربية العليا بإضافة أسماء جديدة إليها . ولما لم تجتمع اللجنة لتنظر في الأمر ، اختار أن يتولى القيام بذلك بنفسه ، مما أدى إلى انشقاق اللجنة إلى لجتين ضمت إحداهما ممثلي الأحزاب باستثناء الحزب العربي وبعض المستقلين ، وبذلك كان قيامها بمثابة أكبر تحالف ضد الحزب العربي وزعامة الحاج أمين . وحين اجتمع مجلس الجامعة العربية في بلودان (٨ - يونيه ١٩٤٦) قرر دعوة « قيادات » عرب فلسطين إلى الاتحاد وإنشاء هيئة

(١) F.O. 141/1084, The Office of the Minister - Resident in the Middle East to sir Walter Smart (British Embassy, Cairo), dated 16-4-46.

تمثلهم - وهكذا دعى قادة الجبهتين وفرض عليهم إنشاء لجنة واحدة اختيرت مناصفة فيما بين القيادتين ، وترك منصب رئاسة اللجنة الجديدة شاغراً مجاملة للحاج أمين الذى كان لا يزال فى فرنسا ، وإن عين ابن عمه جمال الحسينى نائباً للرئيس^(١) . وأطلق على اللجنة الجديدة اسم «الهيئة العربية العليا» التى ما لبثت أن تم الاعتراف بها - باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطينى - من قبل كل من الحكومة البريطانية وهيئة الأمم المتحدة واعتبرتها بريطانيا نظيراً للوكالة اليهودية . وبعد أن لجأ المفتى إلى القاهرة بعد فراره من معتقله فى فرنسا^(٢) أصبح يوجه نشاطات اللجنة من القاهرة ومن العواصم العربية الأخرى التى انتقل إليها ، فى حين كان جمال الحسينى الرئيس الفعلى للهيئة^(٣) . وقد أضاف الحاج أمين إلى الهيئة أعضاء جدد وفرض عليها اتجاهاته بحيث استطاع فى كثير من الأحيان أن يتغلب على اتجاهات عبد الرحمن عزام الأميل إلى الاعتدال . وفى فلسطين كانت أوامر المفتى تنفذ بحذافيرها مما أنعش قوة شيعة آل الحسينى فى كل مدن فلسطين وقراها وأضعف قوة منافسيهم وجعل اتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية أميل إلى التطرف . وعلى أى حال فقد رفضت الجامعة العربية اقتراح المفتى الخاص بإعلان دولة عربية فى فلسطين تشرف عليها الهيئة العربية العليا .

على أن الخلافات بين عرب فلسطين هى التى جعلت الجامعة العربية - منذ إعلان ميثاقها - تتولى الكلام باسم فلسطين وتوجه الكفاح العربى فى سبيلها على الصعيدين العربى والدولى . وهكذا لم يتح لأية هيئة شعبية أن تمارس الكفاح إلا من خلال الجامعة وبموافقتها وذلك باستثناء المندوب الفلسطينى الذى عينته الجامعة ممثلاً لفلسطين فيها . فهى التى توسطت فى أمر إطلاق سراح جمال الحسينى وعودته من منفاه ، وهى التى تولت الدفاع عن القضية الفلسطينية - فما أن صدر تقرير اللجنة الإنجليزية - الأمريكية حتى عقد الملوك والرؤساء العرب اجتماعاً فى ضيعة الملك فاروق فى أنشاص قرب القاهرة حضره ملك مصر ورئيسا جمهوريتى سوريا ولبنان والملك عبد الله حاكم إمارة شرق الأردن والأمير سعود ولى عهد المملكة العربية

(١) ناجى علوش : المقاومة العربية فى فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨ (مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت ١٩٦٧) . ص ١٤ - ٤١ .

(٢) ليس من المستبعد أن يكون الموظفون الفرنسيون قد ساعدوا الحاج أمين على الفرار من معتقله فى فرنسا بهدف الانتقام من بريطانيا التى كانت قد أخرجت فرنسا من سوريا ولبنان (كرستوفرسايس - المرجع السابق . ص ٣٥٦) .

(٣) تضمن البرنامج السياسى للهيئة إنشاء دولة اتحادية ديمقراطية فى فلسطين - وتبنيها لهذا البرنامج هو الذى جعلها ترفض اقتراحات حكومة العمال الخاصة بفلسطين وتقاطع لجنة الأمم المتحدة وترفض قرار التقسيم .

السعودية والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق وسيف الإسلام عبد الله مندوباً عن الإمام يحيى حاكم اليمن . وقد حصل سير وولتر سمارت - القائم بأعمال السفارة البريطانية - من نوري السعيد على تفاصيل المناقشات التي دارت في اجتماع أنشاص : فقد اقترح الأمير عبد الله ان تقوم كل دولة عضو بالجامعة العربية بجمع الأموال لمساعدة عرب فلسطين ولم يقترح أن تخصص هذه الأموال لمساندة المقاومة المسلحة^(١) في حين تكلم شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية بحجاسة تفوق حماس العاهل الاردني^(٢) . وأخيراً صدر عن الاجتماع بيان أعلنه الأمين العام للجامعة العربية في ٣٠ مايو ١٩٤٦ جاء فيه أن المجتمعين رأوا أن قضية فلسطين « ليست خاصة بعرب فلسطين وحدهم ، بل هي قضية العرب جميعاً وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبته وأنه ليس في إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أية هجرة جديدة ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني ولهم عظيم الأمل ألا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيةين الصديقتين من جهة أخرى أى تشبث من جانبها يرمى إلى إقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصاً منهم على دوام هذه الصداقة وتفادياً لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي إلى اضطرابات قد يكون لها أثر في السلم العام»^(٣) .

ثم انعقد مؤتمر للجامعة العربية في بلودان في لبنان في أوائل يونيو ١٩٤٦ وصدرت عنه قرارات علنية وأخرى سرية وذلك بعد أن رفض اقتراحاً تقدم به جمال الحسيني وكان يقضي بتشكيل جيش عربي يحتل فلسطين ويكسر شوكة الصهيونيين . فقد أعلن المؤتمر انتقاده للجنة التحقيق الإنجليزية - الأمريكية وندد بتحيزها وتوصياتها . وصدرت بذلك مذكرة من الجامعة العربية ومن كل حكومة عربية على انفراد إلى بريطانيا التي طولبت بحكومتها بالتفاوض لإنهاء الوضع القائم في فلسطين ، حتى إذا لم تنته المفاوضة إلى حل مرض قبل أول سبتمبر فحينئذ يعرض العرب قضية فلسطين على الأمم المتحدة طبقاً للبند الخاص بالانتقال بأراضي الانتداب إلى نظام الوصاية . وبنت الدول العربية موقفها هذا على اعتبار أنها « الدول التي يعينها الأمر

(١) صرح عبد الله للأخوين كيمشي بأن مؤتمر أنشاص لم يكن في الأصل خاصاً بالمشكلة الفلسطينية بل كان يستهدف تسقيع إجراءات مقاومة الشيوعية وفق ما طالب به ممثلو بريطانيا في القاهرة .

John and David Kimche, op. cit., P. 47.

(2) F.O. 141/1084, Despt. dated 29-5-46.

(٣) انظر الملحق (١)

بصفة مباشرة» كما اشتملت القرارات العلنية إنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للإنتاج اليهودي ومقاطعة المؤسسات الصهيونية ووضع تشريع في كل دولة عربية ينص على اعتبار بيع العقار للصهيونيين وتهريب اليهود إلى فلسطين والمساعدة على ذلك جرماً جنائياً ورفض كل أشكال تقسيم فلسطين من حيث المبدأ وإنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة وإصدار طابع باسم فلسطين ترصد حصيلته للقضية الفلسطينية .

أما مقررات بلودان السرية فقد تضمنت النظر في إلغاء امتيازات البترول الممنوحة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة في البلدان العربية ومقاطعة الدولتين في جميع المجالات الاقتصادية وعدم السماح لها أو لرعاياها بأى امتياز اقتصادى جديد وتقديم الشكوى ضدّها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومقاطعتها مقاطعة أدبية . وفى بلودان انقسم الزعماء العرب إلى أنصار التدخل ومنهم الملك عبد الله والمندوبون السوريون والمفتى والشبهيين بأنصار التدخل ومنهم مندوبو العراق ولبنان والرافضين للتدخل وهم مندوبو مصر والمملكة العربية السعودية الذين عارضوا كل خطوة من شأنها أن تؤدي إلى تدخل الجيوش العربية بصفة رسمية في فلسطين^(١) . وقد رفضت أغلبية الوفود مبدأ مقاطعة بريطانيا أو الولايات المتحدة أو كليهما ، كما رفضت مبدأ التدخل المسلح لصالح عرب فلسطين ، على اعتبار أن كلاً الاقتراحين غير عمليين ، وأعربت عن استعداد دوحا للمساهمة في حل مشكلة اليهود المشردين بشرط ألا تتحمل فلسطين كل المائة ألف يهودي^(٢) . وحين اقترح بعض المسئولين العرب (توفيق السويدى وربما سعد الله الجابري) اللجوء إلى الأمم المتحدة اعترض الأمين العام للجامعة العربية على اتخاذ هذه الخطوة لأنه كان يخشى أن تتخذ الهيئة الدولية قراراً في غير صالح العرب ولأن نجاح المساعي العربية في المنظمة الدولية كان يتطلب تدخل روسيا^(٣) .

و حين وصلت لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى المشرق العربى استقبلتها فلسطين والعواصم العربية بالإضراب ، ولو أن الدول العربية قررت التعاون معها على أساس أنها أعضاء في الأمم المتحدة . وفى ١٦ سبتمبر ١٩٤٧ اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في صوفر بلبنان لبحث تقرير اللجنة وتحديد موقف الدول العربية منه ومن القضية الفلسطينية .

(1) Jon and David Kimche, *op. cit.*, pp. 48-9.

(2) F.O. 141/1084, Beirut to Cairo, dated 13-6-46.

(3) F.O. 141/1090, To Walter Smart and a copy to Overton, dated 13-5-46.

وبعد المداولة اتخذ المجتمعون - وهم ممثلو جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية وممثل فلسطين - القرارات التالية :

١ - مقاومة تنفيذ مقترحات اللجنة وكل تدبير آخر لا يحقق استقلال فلسطين باعتبارها دولة عربية .

٢ - يقاوم عرب فلسطين التقسيم مستندين إلى دعم البلاد العربية لهم بالمال والعتاد والرجال دفاعاً عن كياناتهم ، ولا تستطيع الحكومات العربية كبت شعور شعوبها الثائرة ولا أن تقف مكتوفة اليدين أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعاً ، بل إنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه .

٣ - إرسال مذكرة إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة يفهم منها أن كل قرار يتخذ بصدد فلسطين دون أن ينص على قيام دولة عربية مستقلة فيها يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة في الشرق الأوسط وأن الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به عندئذ من أعمال في سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحريتهم .

٤ - تأليف اللجنة الفنية العسكرية من مندوبين عسكريين عن الدول العربية ، على أن توكل إلى هذه اللجنة مهمة دراسة جميع النواحي العسكرية في فلسطين وتقديم التوصيات لمجلس الجامعة على ضوء الاجتماعات الممكنة الوقوع على أثر انسحاب القوات البريطانية من فلسطين .

أما مقررات اجتماع صوفر السرية فكانت كالآتي :

١ - تعتبر اللجنة السياسية توصيات لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة ماسة بحقوق عرب فلسطين في الاستقلال ومناقضة لكل الوعود التي قطعت للعرب ولبادئ الأمم المتحدة ذاتها . وترى اللجنة أن تنفيذ هذه التوصيات لابد أن يعرض الأمن العام في فلسطين وفي كل العالم العربي للخطر - لهذا قررت أن تحقيق استقلال فلسطين وحريتها والدفاع عن وجودها يقتضيان ضرورة اتباع كل الوسائل العملية والمقبولة لضمان عدم تنفيذ هذه التوصيات وأى إجراءات أخرى من شأنها المساس باستقلال فلسطين باعتبارها دولة عربية .

٢ - توصي اللجنة بأن توجه كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية مذكرة إلى

الحكومتين البريطانية والأمريكية تلقت نظر كل منها إلى الأخطار الحقيقية التي تهدد أمن واستقرار الشرق الأوسط وتحملها مسؤولية النتائج إذا ما اتخذت أى قرارات تمس حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة .

٣ - تنصح اللجنة الدول العربية بمواصلة جهودها الدبلوماسية لكي تبين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن للدول العربية كل الحق في أن تعارض بشدة فرض توصيات لجنة تقصى الحقائق وأن تتوقع منها مساندة مطالبة العرب للأمم المتحدة باستقلال فلسطين .

٤ - تطلب اللجنة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية أن تقدم لعرب فلسطين المساعدة المالية والسلاح والرجال على أن تتولى مسؤولية تنظيم الجهود والتصرف في المساعدة التي تفرحها الدول العربية لجنة فنية دائمة تمثل فيها الدول الأعضاء وفلسطين على أن تكون القاهرة مقرا لهذه اللجنة التي حددت مهامها على الوجه التالي :

- (أ) دراسة الوسائل اللازمة لتقوية الدفاع عن فلسطين .
- (ب) تنسيق وتنظيم المساعدة المادية التي تقدمها الدول العربية .
- (ج) الإشراف على إنفاق الأموال التي تقدمها الدول العربية .

٥ - توصي اللجنة السياسية الدول الأعضاء بفتح أبوابها لاستقبال الأطفال والنساء والمسنين وأن تقدم لهم المساعدة في حالة نشوب الاضطرابات في فلسطين بالصورة التي ترغب بعض سكانها العرب على مبارحتها .

٦ - تقترح اللجنة في جلسة مجلس الجامعة العربية التالية إخطار الحكومتين البريطانية والأمريكية بمقررات بلودان السرية^(١) .

وبعد أن تأكد للدول العربية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة توشك أن تصدر قرار التقسيم انعقد مجلس الجامعة العربية في عاليه بلبنان وحضره رؤساء وزارات الدول العربية ، ووزع عليه تقرير اللجنة الفنية العسكرية الذي أشار إلى تفوق اليهود على عرب فلسطين ، ثم أصدر توصياته التي تقضى بأن تحشد الحكومات العربية بعض قطاعات من جيوشها على حدود

(1) F.O. 141/1233, no. 1783, F.O. to Cairo, dated 25-9-47.

فلسطين^(١) وأن تبادر إلى تقديم السلاح إلى عرب فلسطين الذين يقطنون المناطق المتاخمة لليهود وأن تخصص من أجل ذلك ١٠,٠٠٠ بندقية مع ذخائرها. كما أوصى بتدريب الشباب في المناطق غير المتاخمة لليهود وتعبئتهم للمعركة المقبلة وإنشاء قيادة عربية تتولى هذا الأمر وبأن يرصد على الفور مبلغ من المال يوضع تحت تصرفها لا يقل عن مليون جنيه ، على أن تتولى الإنفاق منه لجنة خاصة . وقد بنيت الخطة العسكرية على أساس إقامة لجان في كل مدينة أو قرية تتولى الدفاع عن نفسها ، على أن ترابط الجيوش العربية على الحدود لتمديد المساعدة إلى «المجاهدين الفلسطينيين» ، كما اعتمد مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه للفرقة العربية (الجيش الأردني) حتى تستغني جزئياً عن التبعية لبريطانيا . وحرصاً على تجنب الخطر الذي وجد الملوك والرؤساء أن عبد الله يشكله نتيجة لطموحاته وإمكاناته العسكرية ، قرروا إنشاء جيش تحرير عربي يعمل في فلسطين حتى قبل الانسحاب البريطاني . وجرى تعيين الجنرال طه الهاشمي (العراقي) قائداً لهذا الجيش ، ولو أن قائده الحقيقي كان الضابط السوري السابق فوزي القاوقجي الذي سبق له أن قاد القوات العربية غير النظامية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . وما لبثت أن أنشئت لجنة عسكرية لتحقيق هذه الأهداف من مندوبين عن العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ، ولو أن مندوب شرق الأردن لم يشترك في نشاط اللجنة التي اتخذت دمشق مقراً لها واختارت العميد طه الهاشمي مسئولاً عن شؤون التدريب والتعبئة. وأنشئ معسكر لتدريب المتطوعين ومدرسة لتخريج الضباط الفلسطينيين في قطنا- وكان مركز التدريب يعد الأفواج ويرسلها إلى فلسطين - وقد بدأت الأفواج بدخول فلسطين منذ الشهور الأولى لعام ١٩٤٨ . ووافقت الهيئة العربية العليا على قرارات مجلس الجامعة الأخير لأنها كانت تمثل وجهة نظرها ولأنها تزودها بالمعونة المادية^(٢) والمعنوية دون أن تفقدها السيطرة على توجيه المعركة في فلسطين . ولهذا أخذت تعمل على إعداد المنظمات الدفاعية وشراء الأسلحة وإدخالها إلى فلسطين ، ولم تلبث أن عينت عبد القادر الحسيني ، أحد قادة ثورة

(١) أعلن رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي في عاليه «أن مصر إذا كانت توافق على الاشتراك في هذه المظاهرة العسكرية فإنها غير مستعدة للمضي أكثر من ذلك» . (أحمد الشقيري : أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية - دار

النهار - بيروت ١٩٦٩ . ص ٣٩٠) .

(٢) كان مجلس الجامعة العربية قد قرر في اجتماعاته (١٧ - ٢٩ مارس ١٩٤٧) أن تقدم دول الجامعة العربية المال للهيئة العربية العليا لتمكينها من العمل . كما اتخذ قرار مماثل في اجتماعات مجلس الجامعة (٨ - ١٢ / ٦ / ١٩٤٦) . إلا أن ما تسلمته الهيئة حتى يولية ١٩٤٨ لم يتجاوز ١٤٣.٠٠٠ جنيه دفعت سوريا ١٠٣.٠٠٠ منها (ناجي علوش ، المرجع السابق . ص ١٤٢) .

١٩٣٦ - ١٩٣٩ ورئيس أحد الأفواج التي جهرتها اللجنة العسكرية في دمشق ، قائداً عاما لقوات الجهاد المقدس التي أنشأتها .

وبرغم كل هذه المشاورات والاستعدادات التي أجرتها الجامعة العربية فلم يصدق أحد أن بريطانيا ستسحب من فلسطين أو تنهى الانتداب . لهذا أرسل بيغن تعليماته إلى ممثلي بلده في العالم العربي بأن ينتهزوا كل الفرص ليؤكدوا للمصاحفة والجاهير في كل بلد عربي أن بريطانيا مصممة على تنفيذ قرارها^(١) . وحين صدر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وأثار موجات من الغضب الشديد في العالم العربي ، أرسل بيغن منشوراً دورياً إلى العواصم العربية لفت فيه نظر الحكومات العربية إلى ضرورة عدم تسببها في تعقيدات في الوقت الذي لا تزال فيه السلطات البريطانية تسيطر على الوضع في فلسطين قبل الانسحاب وتلتزم بقمع القلاقل أيا كان مثيروها وإلى ضرورة عملها على كبح جماح كل من يحاول من رعاياها شق طريقه إلى فلسطين لإثارة الاضطرابات فيها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى التنظيمات والأشخاص الذين يحاولون داخل أراضيها إثارة الاضطرابات من الخارج - وأكد بيغن أن تعليماته هذه تنطبق بوجه خاص على سوريا ولبنان^(٢) . وفي منشور دوري آخر^(٣) كلف بيغن ممثلي بريطانيا في البلدان العربية بإبلاغ حكوماتها بأن الانسحاب البريطاني من فلسطين سوف ينتهي قبل أول أغسطس ١٩٤٨ ، وأن الحكومة البريطانية ستبلغها بالتاريخ المحدد لاستكمال الانسحاب في أقرب وقت ممكن ، وأن استكمال هذا الانسحاب يقتضي ، على أسس عسكرية وإدارية محض ، أن

(1) F.O. 141/1233, F.O. to Cairo, dated 4 and 16-10-48.

صرح بيغن لنوري السعيد في ديسمبر ١٩٤٧ بأن بريطانيا ستسحب من فلسطين في أقرب وقت ممكن . لأن الانتداب كان يفرض عليها التزامات مربكة . ولأن الانسحاب كان يطلق يدها في اتباع سياسة مترابطة في الشرق الأوسط ككل .

F.O. 141/1233, no. 2249, F.O. to Cairo, dated 11-12-47.

(2) F.O. 141/1233, no. 2188 (Confid.) from Bevin, dated 2-12-47.

وقد وجه هذا المنشور الدوري إلى القاهرة وبغداد وعان وجدة ودمشق وكراتشي والقاهرة والوفد البريطاني في الأمم المتحدة وسفارة بريطانيا في واشنطن ومكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة

(3) Ibid, dated 4-12-47.

وقد وجه هذا المنشور الدوري إلى القاهرة وبغداد وجدة ودمشق وبيروت وعان والقدس ومكتب الشرق الأوسط وعدن والوفد البريطاني في الأمم المتحدة .

تتحمل حكومة فلسطين المسئولية الإدارية في شتى ربوع فلسطين طيلة عدة شهور ، وأن الحكومة البريطانية قد أوضحت أنها لن تسمح لقواتها أو ادارتها خلال هذه الفترة بأن تسخر لفرض تسوية لا يقبلها كل من العرب واليهود - وبالتالي فإن لها الحق في مقابل ذلك في أن تطلب من الدول العربية ألا تقوم بما من شأنه أن يعرقل انسحابها المنظم. أو يرغمها - في الوقت الذي لا تزال تسيطر فيه على فلسطين - على اتخاذ إجراءات تستهدف قمع الاضطرابات في فلسطين .

وقد أدى إصرار بريطانيا على إتمام الانسحاب من فلسطين إلى الكشف عن نوايا الحكومات العربية التي ، برغم محاولتها تهدئة مشاعر جماهيرها بالتصريحات التي تنذر بالويل والثبور وعظائم الأمور ، كانت غير مستعدة للقتال الجدي . فضعف الدول العربية العسكرية ، وكذلك الحال بالنسبة إلى عرب فلسطين ، كان أمراً معروفاً للجميع . وكانت الوكالة اليهودية على اقتناع بأن الدول العربية غير مهتمة بالزج بأنفسها في خضم المشكلة الفلسطينية لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة مع بريطانيا والولايات المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت مصر مشغولة بالمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها في الوقت الذي كان فيه اهتمامها الحقيقي موجهاً إلى السودان وليبيا . كما أن العراق كانت مشغولة بمحاربة الأكراد وكانت تعتمد اعتماداً كلياً على الجيش البريطاني . أما بالنسبة إلى سوريا ولبنان ، اللتين لم تحصلا على الاستقلال إلا منذ فترة وجيزة ، فلم يكن لديهما جيش يعتد به . وأما السعودية فلم تكن لها حدود مشتركة مع فلسطين ، ولما كانت علاقاتها مع شرق الأردن متوترة بسبب العداء التقليدي بين آل سعود والهاشميين ، فلم يكن من المتوقع أن ترسل قواتها إلى فلسطين .^(١)

ويصور الدكتور محمد حسين هيكل مواقف الدول العربية خلال هذه الفترة على الوجه التالي : « (لعلها) لم تكن تقدر مدى ما يحول بخاطر الصهيونيين من مطامع ، أو أنها على الأقل لم تكن تقدر أن هذه المطامع ستلقى صدى قويا في المجامع الدولية . لهذا كانت تبحث الأمر على هون ، مقتنعة دائماً بأن انجلترا لن تدع اليهود يصبحون أصحاب الكلمة العليا في فلسطين اقتناعاً منهم بأن انجلترا تحرص كل الحرص على أن تكون فلسطين نقطة ارتكازها

(1) Joseph Heller, *op. cit.*, p. 147.

الأسباسبية فى الشرق الأوسط كله» (١). وهكذا نجد الملك فاروق يفسر غضبه من صدور قرار التقسيم بأنه فرض عليه القيام بأعمال لم يكن يرغب فى الاضطلاع بها (٢) فى الوقت الذى كان من الصعب فيه التنبؤ بموقف مصر التى كانت تعتبر نفسها زعيمة للجامعة العربية التى لم تقبل التقسيم ، والتى كان من المتوقع أن تنادى بعدم اشتراك أى قوة عربية فى تنفيذه . إلا أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تتوقع أن يكون موقف الحكومة المصرية مخالفاً إذا ما اعتقدت أن الأمم المتحدة مصممة على تنفيذ قرار التقسيم بإرسال قوة دولية إلى فلسطين لفرضه ، خاصة وأن المصريين أيقنوا - فى الوقت الذى بدأت تنتشر فيه الشكوك حول قدرة العرب على التغلب على اليهود - من أن الإدلاء بخطب واتخاذ قرارات ، بل وجمع الأموال باسم فلسطين ، شىء وخوض القتال شىء آخر .

وكأن من رأى يفتن أن من المحتمل أن تجد الحكومة المصرية (وربما أى حكومة عربية أخرى) أن من الصعب جداً عليها أن تتبنى الاعتراف بوجود دولة يهودية ، على اعتبار أن مثل هذه الخطوة من شأنها أن توفر للمعارضة سلاحاً قوياً يجعل من المستحيل بالنسبة إليها أن تنفذ هذه السياسة ، بل أن تبقى فى الحكم . واستشف وزير الخارجية البريطانى أن العرب ، فى حالة قبولهم بقيام الدولة اليهودية ، سيعملون على الحيلولة دون توسعها ، مما يجعلهم يرحبون بالمساعدة البريطانية التى نصت عليها معاهدات التحالف المعقودة مع بعض الدول العربية - ولهذا كان يرحب بقيام الأمم المتحدة بإجراءات صارمة على اعتبار أن ذلك يوفر لبريطانيا فائدة مزدوجة (٣) : وقد حاول وزير الخارجية المصرى أحمد خنشة أن يقنع السفير البريطانى فى القاهرة بأن على بريطانيا أن تستعمل حق الفيتو فى الأمم المتحدة للحيلولة دون قيام الدولة اليهودية ، ملمحاً إلى استحالة السيطرة على الشعور العام ومنع المتطوعين من التجمع للدفاع عن القضية العربية فى فلسطين وإلى أن الدولة اليهودية ، بإمكاناتها الدعائية القوية وبنفوذها ، ستشكل مركزاً نشطاً للدعاية الشيوعية وستعمد إلى التوسع خارج حدودها ، وبالتالي فإن الدول العربية تعتبر القضاء عليها ، أو حتى الحيلولة دون قيامها ، مسألة حياة أو موت ، وأنها لذلك ستلجأ إلى مجلس الأمن . وأضاف خنشة أنه طالما أن بريطانيا غير مسئولة بصورة مباشرة

(١) مذكرات فى السياسة المصرية ج ٣ (دار المعارف - القاهرة ١٩٧٨) ، ص ٢٥ .

(2) no. 2249 supra

(3) F.O. 141/1246, Draft from F.O. to Cairo, dated 28-1-48.

عن قرار التقسيم ، فإنها في حل من إعلان رأيها الخاص بأن هذا القرار غير عملي .^(١)

أما الملك عبد الله ، الذي أبدى للسفير البريطاني في عمان جزعه من احتمال انسحاب بريطانيا من فلسطين وتأثره لاتخاذها مثل هذا القرار قبل التشاور معه ليس فقط باعتباره حليفاً ، بل باعتباره صديقاً قديماً ، لا بد أن يتأثر وضعه تأثراً بالغاً نتيجة لاتخاذ هذه الخطوة^(٢) ، فإنه صرح لدبلوماسي يوناني بأنه كان يخطط لضم القسم العربي من فلسطين إلى أملاكه ، وهو ما أكده أيضاً موظف أردني في الأمم المتحدة للوفد الأمريكي في المنظمة الدولية^(٣) . وما أن تقرر التقسيم حتى اتضح أن الملك عبد الله مصمم على استغلاله لمصلحته - ففي اليوم التالي للتصويت في الأمم المتحدة اقترح على دول الجامعة العربية أن تعمل استيلاء شرق الأردن على فلسطين ، خاصة وأن مملكته لم تكن عضواً بالأمم المتحدة وبالتالي كان بإمكانها أن تتحدى قرار التقسيم^(٤) . وقد جرى رفض هذا الاقتراح لأسباب ترتبط بالخلافات العربية وبتصدي كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والمفتي لمشروعات عبد الله المرتبطة بمشروع سوريا الكبرى ، مما شق الجامعة العربية إلى قسمين : فعلى حين أن العراق الذي كان يحكمه الهاشميون كان يسعى هو الآخر إلى تحقيق مشروع الهلال الخصيب ولا يعترض كثيراً على مخططات الملك عبد الله فقد شكلت مصر وسوريا وللمملكة العربية السعودية محوراً يستهدف عرقلة المشروعات الهاشمية في الوقت الذي أبدى فيه لبنان حرصه على استقلاله خاصة وأن ميثاق الجامعة العربية احتوى على ضمانات تتصل بسيادة كل الدول الأعضاء في الجامعة مما شل أى محاولة من جانب العراق وشرق الأردن للاندماج مع سوريا أو لتغيير شكل حكومتها من ملكية إلى جمهورية ، وأن مصر التي تزعمت الجامعة العربية بادرت إلى إدراك أن مصلحتها

(1) F.O. 141/1233, no. 2266, Campbell to F.O. dated 5-12-47.

(2) Ibid, no. 34, Amman to F.O., dated 3-10-47.

(3) Evan Wilson, *op. cit.*, p. 115.

(4) O. Persson, *op. cit.*, p. 61 and Kedourie, *The Chatham House...etc.*, pp. 230-1.

كان عبد الله قد ألح لجولدا مايرسون (ماتير فيما بعد) - العضو بالوكالة اليهودية - قبل التقسيم بأنه على استعداد لضم القسم العربي فيما لو تقرر التقسيم ، وعرض على اليهود الصداقة والسلام ، خاصة وأن الحاج أمين كان بمثابة العدو المشترك بالنسبة إلى كلا الطرفين - بل إنه طالب اليهود بأن يتنازلوا له عن مزيد من الأراضي بحيث يمكنه الادعاء بأنه

حصل على صفقة في صالح الفلسطينيين تفوق ما منحه لإياهم الأمم المتحدة (Ben Gurion, P.159) وفي ١٠ مايو صرح عبد الله لزواره من اليهود بأنه لم يعد يسيطر على مصيره ، ولكن جولدا مايرسون رفضت عرضه الخاص باستيلائه على فلسطين كلها ومنحه الاستقلال الذاتي لليهود (أو برسون ، المصدر السابق ، ص ٤١) .

القومية تقتضى حصر الهاشميين والحيلولة دون ظهور كتلة إقليمية من القوة بحيث تسعى إلى تخديها في المشرق العربي - ومن ثم كان حجر الأساس في سياستها الخاصة بالمشرق يقوم على الحيلولة دون وقوع سوريا تحت طائلة نفوذ عمان أو بغداد . لهذا كله عكست دوائر الجامعة العربية الشكوك المتبادلة بين الهاشميين وخصومهم ، في الوقت الذى كان فيه عبد الله يمقت الأمين العام للجامعة - عبد الرحمن عزام - ويرى أنه لن يتردد في تحطيم كل ما قد يعترض سبيله خدمة لوطنه مصر ، وأنه يدير شئون الجامعة وفقاً لما تمليه هذه المصلحة ويميل إلى وجوب إخضاع مصالح العرب لمصلحة مصر حتى وإن اقتضى الأمر تشجيع الانقسامات العربية . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان هاشميو بغداد وعمان يرون أن عزام يتصرف كما لو كان رئيساً لدولة عظمى بدل التزامه بدوره الحقيقى الذى كان العراقيون يرون أنه لا يتعدى كونه أميناً عاماً لهيئة استشارية^(١) ، ويركنون في سبيل تحقيق مشروعاتهم ، إلى حسن نوايا بريطانيا التي ، على أى حال ، كان لا يعنيتها سوى تنفيذ سياساتها الخاصة .

ويذهب الكاتبان الصهيونيون جون وديفيد كيمشى^(٢) . إلى أن أتلى ويفن كانا يعتقدان أن انسحاب بريطانيا من فلسطين لابد أن يستتبع بعض القتال وبالتالي فإن مصير فلسطين كان سيتقرر في ميدان القتال لا في أروقة الأمم المتحدة وأن الأمر لم يكن ليقصر على احتلال عبد الله للقسم العربي من فلسطين ، بل إن مستشارى بيفن تبينوا أن ثمة اتفاقاً بين بريطانيا وعبد الله على أن تحتل الفرقة العربية بعض المناطق المخصصة لليهود بحيث تكون مساحة الدولة اليهودية أصغر مما توخاه قرار التقسيم وبالتالي تضطر هذه الدولة إلى طلب حماية بريطانيا بهدف التوصل إلى تسوية مع جاراتها العربيات . بل إن كثيراً من المؤلفات الصهيونية تثير شكوكاً واسعة النطاق بصدد موقف بريطانيا وتذهب إلى أنها ، وقد أزمعت الانسحاب من فلسطين بحلول يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، سعت إلى التأثير سلفاً في نتيجة الحرب المتوقعة لصالح العرب^(٣) . كما تذهب هذه المؤلفات إلى أن بريطانيا هي التي حرضت العرب ، وعبد الله بوجه خاص ، على دخول فلسطين بهدف العمل على استمرار الانتداب البريطانى وتنفيذ

(١) راجع بحثنا : «مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية» .

(2) Both Sides of the Hill, p. 39.

(3) Noah Lucas, The Modern History of Israel, p. 235 and p. 249.

مخططات بريطانيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط . وهم يستشهدون على ذلك بعدم محاولة الإنجليز إقامة حكومة ولو مؤقتة في فلسطين أو جهاز يتولى إدارتها بعد أن يغادروها وبعدم تنفيذهم مطالبة الأمم المتحدة لهم بإنشاء قوات بوليس مسلحة وإعادة فتح باب الهجرة أمام اليهود وتخطيط الحدود التي نص عليها قرار التقسيم ، وبعدم سماح السلطات البريطانية للجنة «الحجاج الخمسة المنعزلين» - الموكول إليها تنفيذ قرار التقسيم والاضطلاع بإدارة فلسطين خلال فترة الانتقال - بدخول البلاد قبل أول مايو ١٩٤٨^(١) ، وبأن بريطانيا أمدت الجيوش الأردنية والمصرية والعراقية بالسلاح وفقا لما نصت عليه معاهدات التحالف في الوقت الذي فرضت فيه حظراً على دخول الأسلحة إلى فلسطين . ويذهب أهارون كوهين^(٢) ، إلى أن بريطانيا قد سعت إلى تحويل الصدام اليهودي - البريطاني إلى صدام يهودي - عربي وإلى أن الإنجليز ، وقد اشتدت حدة القتال في فلسطين بين العرب واليهود ، سعوا إلى إيجاد فوضى اقتصادية وعسكرية وإدارية تنفيذاً لمخططاتهم . ويفسر الزعيم الصهيوني بن جوريون نشوب حرب ١٩٤٨ على الوجه التالي^(٣) : بدأ الغزو حتى قبل انتهاء الانتداب ، تسانده دولة الانتداب من وراء ستار وتحميه بصورة علنية . وليس سرا أن القوات الغازية تلقت معظم ، إن لم يكن كل ، عتاها من الحكومة البريطانية . وهناك ما يجمعنا على الاعتقاد بأن التكتيكات والقيادة كانت تستفيد من الارتباط الوثيق بنفس القيادة . ففي عهد الانتداب كان هذا التشابك يتخفى سرا : فقد حرصت الدول العربية المجاورة على عدم الاعتراف بالمسؤولية عن الفدائيين ، في الوقت الذي حرصت فيه دولة الانتداب على الظهور بمظهر الحياد . ولكن انكشف كل شيء : فقد غزينا لبنان وسوريا وشرق الأردن والعراق ومصر (وهي الدول) التي حصلت على كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة نتيجة لمساعي هويتول الودية ، (كما) وضع العرب خطة تستهدف القضاء السريع على الدولة الوليدة . وبعد أن يتقصد بن جوريون الدور الذي لعبته بريطانيا يندد بما أطلق عليه اسم «مؤامرة ييفن القبيحة»^(٤) .

(١) أشار رتشارد كروسمان (Palestine Mission, p.72) إلى أن ييفن بذل كل ما في وسعه لتحويل فلسطين إلى دولة عربية تضم أقلية يهودية ، وإلى أنه بعد صدور قرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية سعى إلى تريضها «لضربة قاضية» .

(2) Israel and the Arab World, p. 184 and p. 240.

(3) Rebirth and Destiny of Israel, p. 241.

Bar-Zohar, op. cit., p. 148.

(٤) كما وصفها ونستون تشرشل بحرب ييفن «القدرة» ضد يهود فلسطين

ويشكك كثير من الكتاب العرب بدورهم في نوايا بريطانيا ويطعنونها كذلك بالتحريض على قتال اليهود وهي تعرف سلفاً أن الجيوش العربية لا بد أن تنحى بالهزيمة بالشكل الذي يبرر احتلالها هي لمصر والعراق وشرق الأردن . فثلاً يذهب عارف العارف^(١) إلى أن بريطانيا « اعتزمت الانسحاب من الميدان كدولة منتدبة على أن تعود إليه فيما بعد بشكل آخر يصون كرامتها ويضمن لها قسطاً من الغنم دون أن تتحمل وحدها الغرم كله » . كما يذهب محمد فيصل عبد المنعم^(٢) إلى أن تشايمان أندورز - القائم بأعمال السفارة البريطانية في القاهرة - قد توجه قبل حرب فلسطين بأشهر قليلة إلى القصر الملكي مؤكداً أن بريطانيا ستمد الجيش المصري بما يحتاج إليه من سلاح وقال : « إن الحكومة البريطانية يسرها أن يقوم الجيش المصري بتلقي العصابات الإبراهيمية الإسرائيلية درساً في الأدب بعد كل الإهانات التي ألحقها هذه العصابات بالقوات البريطانية » . ومن الطبيعي أن يندد الروس بالدور الذي لعبته بريطانيا في فلسطين - ومن ذلك ذهاب جالينا نكتينا إلى أن تقدير بريطانيا فيما يتعلق بالانسحاب من فلسطين عقب صدور قرار التقسيم كان مبنياً على أن العرب سينتصرون على اليهود بمساعدة بريطانيا مع قيام اتحاد بين البرجوازية الإنجليزية والدوائر القومية العربية^(٣) .

ورغم ذلك كله فإنه يبدو أن الحكومة البريطانية لم تستطع منذ صدور قرار التقسيم أن تستقر على قرار ، فهي قد أصابها الاضطراب نتيجة لموقف الولايات المتحدة وعنف الإرهاب الصهيوني وحرصها على صداقة العرب جرياً وراء مخططاتها الدفاعية في الشرق الأوسط . ولو كانت بريطانيا تسعى إلى تسهيل انتصار العرب على اليهود لا اتخذت خطوات حاسمة لعرقلة تطور تنظيم اليهود الإداري والعسكري خاصة وقد كانت لديها القوات اللازمة لتنفيذ مثل هذه السياسة فيما لو أخذت بها . ويؤكد سير آلان كير كبرايد^(٤) السفير البريطاني في عمان في أواخر الأربعينات والمؤرخة البريطانية إليزابيث مونرو^(٥) أن تفسير ما حدث بالنسبة إلى فلسطين خلال هذه الفترة هو أن الوزراء البريطانيين ، وقد نفذ صبرهم نتيجة لطول استمرار التسمرد

(١) النكبة : نكبة بيت المقدس والقدس المفقود (١٩٤٧ - ٥٢) - صيدا - بدون تاريخ ص ٧ .

(٢) أسرار ١٩٤٨ (القاهرة ١٩٦٨) . ص ١٩٦ - ٧ .

(٣) جالينا نكتينا : دولة إسرائيل - خصائص التطور السياسي والاقتصادي (دار الهلال القاهرة) بدون تاريخ . ص ٤٥ .

(٤) Sir Alec Kirkbride. *From the Wings*, pp. 25-6

(٥) *Britain's Moment in the Middle East*, pp. 163-5

والإرهاب في فلسطين ، لم يحل بمخاطرتهم سوى التهرب من أى مسئولية عما يحدث في فلسطين في المستقبل . ويمسك الكاتب البريطاني كرسنوفر سايكس العصا من الوسط ^(١) فلا يدين سياسة الحكومة البريطانية إدانة كاملة ولا يعفيها تماماً من المسئولية - فهو يذهب إلى أنها كانت أميل إلى خطط الملك عبد الله الذي كان لا يشك في قرار بريطانيا الخاص بالانسحاب من فلسطين نظراً لأن جلوب وكيركبرايد كان بإمكانها إطلاعه على حقيقة الأمر وتشجيعه على السير وفق الخطط البريطانية . ومن رأى سايكس أن بريطانيا ، شأنها شأن العرب واليهود ، لم تكن موقفة من قرب نشوب الحرب في فلسطين ، وأن سياستها في ذلك الوقت لا تزال تشكل لغزاً ، ومن المحتمل أنها كانت تشكل لغزاً بالنسبة إلى المسئولين عن تخطيطها وتنفيذها . ونحن أميل إلى الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية التي آثرت رسمياً الوقوف على الحياد بين العرب واليهود كانت لا تمنع في تنفيذ التقسيم على ألا تتحمل مسئوليته أمام الرأي العام العربي ، وأنها اختارت الملك عبد الله لكي يقوم من ناحيته باحتلال القسم العربي من فلسطين ، بالاتفاق مع اليهود إن أمكن ، وبذلك يواجه الدول العربية الأخرى بأمر واقع لا يسعها أن تعترض عليه بصورة جدية ، وبذلك يمكن حل المشكلة الفلسطينية حلاً سلمياً ^(٢) .

ونحن نستدل على رأينا هذا بأن نوري السعيد صرح في أواخر عام ١٩٤٧ بأن البلدان العربية باتت تتطلع إلى الحكومة البريطانية ويأنه كان يعتقد بوجود بذل محاولة أخرى للمصالحة في الوقت المناسب . ورغم ذلك فقد كان من رأى رئيس الوزراء العراقي صالح جبر أن تقوم القوات الاردنية والعراقية باحتلال فلسطين كلها بعد انسحاب الإنجليز وبذلك تفرص أمراً واقعاً لاستطيع الدول العربية الأخرى أن تعترض عليه وبذلك يمكن تجنب سفك الدماء وتوفير الضمانات الضرورية لليهود . وكان صالح جبر على ثقة باستطاعته التوصل إلى تسوية مناسبة مع الحكومة البريطانية من شأنها أن توفر لها حلاً للمشكلة الفلسطينية وتمهد السبيل لعقد معاهدة بينها وبين الإدارة الفلسطينية الجديدة ^(٣) . وقد سبق أن ألقينا إلى أن وزير الخارجية

(1) Cross-Roads to Isrel, pp. 388ff

(٢) راجع ماسبق أن ذكرناه حول اتفاق أبو الهدى - يفرن .

(3) F.O. 141/1233, no. 2249, F.O. to Cairo, dated 11-12-47; no. 263 dated 10-10-47 and another one dated 13-10-47 (both from Beirut to Cairo).

العراق في ذلك الحين . فاضل جمالي . قد ملح في عام ١٩٤٧ إلى وجود اتفاق بريطاني - عراقي ينص على دخول القوات العراقية إلى كل المناطق التي تنسحب منها القوات البريطانية بحيث يتم احتلال العراق لكل فلسطين بالاشتراك مع المجاهدين الفلسطينيين بالشكل الذي يقضي على احتمال قيام الدولة اليهودية . إلا أننا نشك في دقة تصريح وزير الخارجية العراقي ، على اعتبار أن الدوائر البريطانية اعتبرت مقترحات صالح جبر الماثلة غير عملية ، في الوقت الذي لم تستبعد فيه أن تواترها الفرصة إن عاجلاً أو آجلاً لبذل مساعيها الودية من أجل تضيق شقة الخلاف بين العرب واليهود . لهذا نجد أنها تصدر التعليمات إلى مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة لكي يتنبه لأي دليل يشير إلى استعداد الجانب العربي لدراسة هذا الاحتمال واستغلال كل الفرص لإيجاد أو تشجيع فكرة أن المصالحة هي خير وسيلة لإيجاد مخرج من الموقف الخطر والمتوتر القائم في ذلك الوقت .^(١) وربما كانت هذه المساعي البريطانية من وراء جعل الزعماء العرب يعتقدون أن هيئة الأمم لن تفسح المجال للقتال وأن الإنجليز معهم على كل حال^(٢) - بل أن وزير الخارجية المصري أبلغ السفير البريطاني في القاهرة قبيل نشوب الحرب في فلسطين ، بأن الأمل الوحيد الحقيقي يرتبط ببقاء بريطانيا في فلسطين « حتى النهاية » .^(٣)

ونحن لا نستطيع القطع بالجانب الذي بدأ القتال في فلسطين - فالمصادر اليهودية تجمع على أن عرب فلسطين هم الذين بدأوا القتال في اليوم التالي لصدور قرار التقسيم ، في حين يؤكد الكاتب الأردني حازم زكي نسيبة^(٤) أن اليهود بدأوا بعد ثلاثة أيام من صدور قرار التقسيم في تنفيذ خطة دالت (Dalet) التي كانوا قد أعدوها سلفاً وكانت تقضي بالاستيلاء على أكبر قدر من فلسطين : القسم اليهودي وما يتيسر من القسم العربي ، وحجذاً لو أمكن الوصول إلى نهر الأردن . وعلى أي حال فبينما كان اليهود يخضعون لقيادة موحدة تضع لهم الخطط وتعد

(١) Ibid no. 2270, F.O. to Cairo, dated 15-12-47.

(٢) فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي (إعداد خيرية قاسمية) - منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ودار القدس ج ٢ . ١٩٧٥ ، ص ١٢٧ .

F.O. 141/1246, Campbell to F.O., dated 1-5-48 and no. 199 dated 17-4-48

(٣) يذهب عارف العارف (المراجع السابق . ص ٢٢) إلى أن عزام صرح بأنه استنفذ جميع الوسائل الدبلوماسية لإقناع الإنجليز بتأجيل انسحابهم من فلسطين وتأيد بقائهم فترة أخرى إلى أن يعاد السلم إلى نصابه ويوجد حل سلمي للمشكلة .

(4) Hazem Zaki Nuseibeh, Palestine and the United Nations, p.24

العدة لتجميع أكبر قدر من الأسلحة ، كان الجانب العربي نهياً للانقسامات ما بين الفلسطينيين أنفسهم الذين اشتدت صراعاتهم الداخلية في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية تختشى كل منها «شقيقتها» وتتآمر عليها . وكان قد انعقد بعد صدور قرار التقسيم اجتماع للجامعة العربية على مستوى رؤساء الحكومات وتقرر فيه - كما رأينا - إنشاء لجنة عسكرية تحت إشراف اللواء إسماعيل صفوت لتنسيق الخطط . كما تقرر توزيع القوات المسلحة في تنظيمين : جيش المجاهدين الفلسطينيين الذي يعمل من الداخل ، وجيش الإنقاذ العربي الذي يتكون من ضباط وجنود متطوعين ويدخل فلسطين في الوقت المناسب وتشرف عليه الجامعة العربية في حين تشرف الهيئة العربية العليا على جيش المجاهدين . وكان عرب فلسطين منقسمين ما بين أنصار المفتي وخصومه ، خاصة وأنه كان يستهدف قيام دولة فلسطينية مستقلة تحت رئاسته وبالتالي لم يكن يجذب دخول القوات العربية النظامية إلى فلسطين خشية أن تسلبه السلطة بعد النصر النهائي . ولم تسلم الفصائل التي أخذت في التسلل عبر الحدود من هذا الصراع : فقد ناصب المفتي العداء لفوزي القاوقجي قائد جيش الإنقاذ الذي تشكل من متطوعين من الدول العربية وأمكنه الدخول إلى فلسطين في أوائل عام ١٩٤٨ ، في حين كان المفتي يستند إلى قوات المجاهدين وفصيلة الإخوان المسلمين المصريين^(١) الذين تسللوا إلى غزة والنقب . وبالإضافة إلى هذا فقد أبدت سوريا تحوفها من عزم الملك عبد الله على تحقيق مشروع سوريا الكبرى عن طريق فلسطين ، في حين تخوف عبد الله من طلب ابن سعود تخصيص منطقة له في شرق الأردن لكي يحشد فيها قواته استعداداً لدخول فلسطين ، وخشى أن يكون ذلك جزءاً من مؤامرة يدبرها الملك السعودي والرئيس السوري شكري القوتلي لتقسيم شرق الأردن ، ومن ثم إلحاحه على الحكومة العراقية لكي ترسل فوراً قوة إلى شرق الأردن لإحباط كل مؤامرة سورية - سعودية^(٢) . بل لقد امتد الشك إلى القاوقجي ذاته لاحتمال مساعدته هو وبعض ضباطه للملك عبد الله في تحقيق مشروع سوريا الكبرى أو إعلانه في فلسطين إدارة مستقلة وقيامه بانقلاب في سوريا وقبضه على زمام الجيش السوري^(٣) .

(١) عن دور الإخوان المسلمين في فلسطين انظر :

Thomas Mayer, *The Military Force of Islam*, in Elie Kedourie and Sylira Haim, *Zionism and Arabism in Palestine and Israel*, pp. 100-111.

(٢) فلسطين في مذكرات القاوقجي ج ٢ . ص ١٣٥ - ٣٦ . ص ١٩٧

(٣) نفس المصدر . ص ١٣٦

وعلى أى حال فبعد صدور قرار التقسيم مباشرة تصاعدت الصدامات بين العرب واليهود فى القدس وحيفاً ويافاً . وما لبثت الهيئة العربية العليا أن سعت إلى تجنيد المتطوعين فى شتى مدن وقرى فلسطين وإلى شن حرب الفدائيين على المستوطنات والمواصلات اليهودية وإلحاق الضرر بالأُملاك اليهودية . وقد قام عرب فلسطين فى البداية بشن الهجمات على مسئوليتهم الخاصة ، دون وجود أى تنسيق فى هذه المرحلة حتى على المستوى المحلى ، وكثيراً ما كانت الخطط تعترضها المنازعات بين أتباع المفتى وخصومهم من أتباع أسرة النشاشيبي وهى المنازعات التى وصلت أحياناً إلى حد القيام بأعمال الاغتيال . على أن عدداً من الزعماء العرب المعتدلين سعوا خلال الأسابيع التى تلت صدور قرار التقسيم إلى التدخل لدى حكومة الانتداب والجماعتين العربية واليهودية لوقف سفك الدماء .

وكان من الممكن التوصل إلى حل سلمى للمشكلة ، برغم صعوبة تحقيق ذلك ، لولا تطرف الهيئة العربية العليا واستجابة الدول العربية للضغط الجماهيرى العام ومحاولتها تنفيذ المقررات التى اتخذتها فى بلودان وعاليه وصوفر- هذا برغم أن الحكومات الأردنية والسعودية والمصرية كانت تعارض التدخل بقواتها المسلحة . وقد وصف القاوقجى فى مذكراته الجهود التى بذلت لإدخال جيش الإنقاذ إلى فلسطين بعد الإفلات من رقابة القوات البريطانية ، وإن كانت المصادر اليهودية والصهيونية تؤكد أن دخول الجيش إلى فلسطين قد تم بتواطؤ من السلطات البريطانية أو على الأقل بتغاضيها ، ورغم ما يذكره القاوقجى فى مذكراته عن الجهود التى بذلها والانتصارات الضخمة التى حققها فإن كثيراً من المصادر اليهودية والبريطانية لا تثنى على كفاءته أو على نظام قواته وتلمح إلى أن هذه الانتصارات لم ترد إلا فى بيانات القاوقجى ذاته .

على أن المصادر الصهيونية تمنع فى تصوير الخطر الذى تعرض له يهود فلسطين نتيجة لنشاط هذه القوات العربية غير النظامية^(١) . وأغلب الظن أن القيادة الصهيونية سارت فى

(١) انظر- على سبيل المثال :

Chaim Herzog, *The Arab - Israeli Wars*, pp. 17ff.

وقد قدرت مخازن الجيش الأمريكى القوات العربية فى فلسطين (نوفمبر ١٩٤٧) بثلاثة وثلاثين ألفاً معظمهم أعضاء فى منظمات شبه عسكرية سيئة التجهيز . كما قدرت أن بإمكان اليهود أن يحشدوا . ويسلحوا بأسلحة متطورة ، حوالى ٢٠٠,٠٠٠ رجل وامرأة لهم بعض الخبرة بالقتال .

Stephen Green, *Taking Sides: America's secret relations with a militant Israel; 1948-1967* (Faber and Faber, 1984), p. 68.

البداية على خطة دفاعية تستهدف المحافظة على سلامة المناطق اليهودية مع إبداء ضبط النفس إلى أن تأتيها الأسلحة من الخارج وتبين ما إذا كانت الدول العربية ستتدخل في القتال أم لا . وهكذا أمكن للفدائيين العرب أن يقسموا فلسطين إلى ثلاث جبهات رئيسية : الشمالية ويتولى قيادتها فوزى القاوقجي وأديب الشيشكلي والوسطى ويتولى قيادتها عبد القادر الحسيني والجنوبية (في النقب) التي وقعت المسؤولية عنها في أيدي الإخوان المسلمين المصريين . ورغم عدم وجود تنسيق بين الجبهات الثلاث فقد استمرت الهجمات العربية على المستوطنات والأحياء اليهودية وبخاصة في القدس وأمكن للفدائيين العرب أن يقطعوا المواصلات بين تل أبيب والقدس وبين حيفا والجليل الغربي وبين طبرية والجليل الشرقي وبين العفولة ووادي ييسان . كما أمكن عزل المستوطنات اليهودية في النقب عن بقية فلسطين . وقد ارتبط موقف بريطانيا من تسليح المحاربين العرب إلى فلسطين بعوامل ثلاثة :

- ١ - أثره على المحافظة على القانون والنظام في فلسطين .
- ٢ - الموقف الحرج الذي تتعرض له الحكومة البريطانية أمام الأمم المتحدة .
- ٣ - علاقات الحكومة البريطانية بالعالم العربي ككل .

وكان المندوب السامي البريطاني في فلسطين يعتقد أنه يستحيل على حكومته أن تبقى ساكنة إزاء أعمال التسليح العربية من ناحية سوريا وشرق الأردن وغيرها وأنه قد لا يمكن في المستقبل القريب تجنب اتخاذ إجراءات أكثر تشددًا . ولكنه من ناحية أخرى كان لا يود اتخاذ موقف معاد من شرق الأردن ويقدر صعوبات الملك عبد الله^(١) . وحين ساء وضع اليهود في القدس وازدادت خسائرهم البشرية بانتظام في غيرها من الأماكن اشتد ضغط بن جوريون في سبيل شن هجوم مباشر رغم وجود الإنجليز في فلسطين - فقد اتضحت الأهمية السياسية لا ستعراض قدرة اليهود العسكرية على الدفاع عن حدود الدولة المقترحة ، خاصة وأن النجاحات الواضحة التي أحرزها العرب خلال الشهور الأربعة الأولى التي مضت منذ بدء القتال قد أغرت بعض دوائر الولايات المتحدة - كما سنرى - بالتراجع عن توصية التقسيم^(٢) .

فقد حل بإدارة الأمريكية نفس الاضطراب الذي سبق أن حل بالحكومة البريطانية . فقد ناصرت الولايات المتحدة التقسيم على اعتبار أنه يستتبع أخف الأضرار ولم توقع أن تتسع

(1) F.O. 141/1246, no. 34. Jerusalem to Cairo, dated 4-2-48.

(2) Noah Lucas, *op. cit.*, p. 251.

دائرة القتال في فلسطين بحيث تهدد المصالح الغربية في الشرق الأوسط ، بل اعتقدت أن الكل سيسلمون بالأمر الواقع ولو بشيء من التردد^(١) . وفي ٢٧ يناير ١٩٤٨ كتب المعلق السياسي الشهير جيمس رستون مقالاً عن فلسطين في جريدة النيويورك تايمز أشار فيه إلى ازدياد الاتجاه داخل وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الوزراء إلى تطبيق سياسة خارجية يتحد فيها الحزبان فيما يتعلق بكل ما يتصل بفلسطين من مسائل ، وبذلك يمكن الحيلولة دون تأثير العوامل السياسية الداخلية في المستقبل على قرارات الولايات المتحدة الخاصة بفلسطين . ولمح رستون إلى الجهود التي كان يبذلها أنصار الصهيونية لحث الحكومة الأمريكية على إرسال قواتها إلى فلسطين للمساعدة في تنفيذ قرار التقسيم وإلى أن أصحاب الاتجاه الجديد في وزارة الخارجية ومجلس الوزراء كانوا يرون أن عدم وجود تفاهم بين الحزبين حول هذه المسألة ، وبخاصة في ذلك العام الذي كان مقيضاً له أن يشهد انتخابات رئاسية ، من شأنه أن يؤدي إلى استمرار الضغط على الحكومة لكي تواصل مساندتها للتقسيم والحكومة فلسطين حين يتحقق استقلالها السياسي ، خاصة وأنه كان من المتوقع أن تسعى الدولة اليهودية بعد قيامها إلى كسب مساندة الولايات المتحدة لتحقيق هذا الغرض . وأعرب رستون عن اعتقاده بضعف الأدلة على اتجاه الحكومة الأمريكية إلى سحب مساندتها للتقسيم ، رغم إشارته إلى وجود اتجاه في وزارتي الخارجية والدفاع إلى توفير قوة من الدول الصغرى مهمتها تنفيذ التقسيم وذلك حرصاً على الحيلولة دون تدهور علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية^(٢) . ذلك أن رفض العرب لقبول التقسيم ونشوب القتال في فلسطين وعجز الأمم المتحدة عن فرض قراراتها قد زاد في مخاوف مخططي السياسة الأمريكية في الوقت الذي اشتد فيه ضغط دوائر البترول والبتناجون (وزارة الدفاع) وموظفي وزارة الخارجية في سبيل حث الولايات المتحدة على التراجع عن مساندتها للتقسيم أو على الأقل على حرمان الدولة اليهودية المقترحة من منطقة النقب . فقد بدا حينئذ أن أي قوة دولية ترسل إلى فلسطين لابد أن تواجه معركة كاملة في وقت شديد الحساسية بالنسبة إلى الحرب الباردة .

فقد شهد شهر فبراير ١٩٤٨ انقلاباً شيوعياً في براغ أدى إلى دخول تشيكوسلوفاكيا في

(١) **Cabinet Papers** 127/281, no. 399, Inverchapel to F.O., dated 21-1-48.

(٢) F.O. 371/ 68649, no. 422. Inverchapel to F.O., dated 27-1-48.

منظومة الدول الاشتراكية . وفي نفس الوقت باشر الاتحاد السوفيتي ضغوطه وتهديداته المستمرة ضد إيران وتركيا والنمسا والمجر مما كان يؤذن بقرب حدوث مواجهة حقيقية مع الاتحاد السوفيتي ، الذي كان يسعى إلى إفشال مشروع مارشال في الوقت الذي كان فيه الشيوعيون يهددون فرنسا وإيطاليا وكان فيه الروس يقدمون المساعدة الفعالة للمتمردين اليساريين في اليونان ولشيوعي اسكنديناوه وإيران والصين وكوريا ويقضون فيه على الحكومات الدستورية في البلقان . لهذا كله ازدادت مخاوف زعماء الولايات المتحدة من امتداد التغلغل الشيوعي إلى مناطق حساسة تقع في دائرة النفوذ الغربي وبالتالي اشتد ساعد المعارضين للتقسيم الذين سعوا إلى الحيلولة دون اختراق السوفيت لمنطقة الشرق الأوسط . ففي اجتماع مجلس الأمن القومي الذي انعقد في ١٧ فبراير قدر الجنرال ألفريد جرونتر أن فرض التقسيم يستلزم إرسال ٨٠,٠٠٠ - ١٦٠,٠٠٠ جندي إلى فلسطين وأن على الولايات المتحدة في هذه الحالة أن تعلن التعبئة الجزئية . وكانت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين قد أحاطت مجلس الأمن علماً بأن قرار التقسيم لا يمكن تنفيذه إلا إذا توفرت لها قوات غير فلسطينية كافية حين تنتقل إليها إدارة فلسطين . ولكن مندوب الولايات المتحدة صرح بأن مجلس الأمن ليست له صلاحية فرض تسوية سياسية في الوقت الذي كان فيه المندوب البريطاني لايزال يرفض خطة التقسيم نظراً لاشتداد مقاومة العرب لها . لهذا لم يستطع مجلس الأمن أن يتفق على ما هو أكثر من الدعوة إلى قيام هدنة في فلسطين وحظر دخول المحاربين والأسلحة والعتاد الحربي إليها . وأشارت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين إلى أنها « ترى من واجبها أن تحظر الجمعية العامة بأن التراجع المسلح الذي تضطلع به العناصر العربية ، فلسطينية وغير فلسطينية ، وعدم تعاون دولة الانتداب وتدهور الأمن في فلسطين وعدم تزويد مجلس الأمن للجنة بالمساعدة المسلحة اللازمة - كل ذلك جعل من المستحيل (عليها) أن تنفذ قرار الجمعية العامة »^(١) .

وأدى تخوف الدوائر الحكومية الأمريكية من الموقف إلى تراجع واشنتون عن قرار التقسيم . وكانت دوائر الحكومة الأمريكية قد ناقشت هذه المسألة على مدى واسع منذ أواخر عام ١٩٤٧ - ففي ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ صاغت وزارة الخارجية ورقة عمل بقصد توزيعها على أعضاء مجلس الأمن القومي أشارت فيها إلى استحالة تنفيذ التقسيم ، ثم وزع فريق تخطيط

(١) O Persson, *op. cit.*, pp. 36-37.

السياسة في الوزارة (١٩ يناير) ورقة أثارت شكوكاً حقيقية حول كون التقسيم عملياً وذلك نظراً للمعارضة العربية التي بدت منذ صدور قرار التقسيم . كما أشارت إلى خطأ الافتراضات التي قامت على أساسها مساندة قرار التقسيم وحثت حكومة الولايات المتحدة على إعادة المسألة من جديد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وحثها على التوصل إلى حل بديل . وفي ٣ فبراير قدم دين راسك - مدير مكتب الشؤون السياسية المتصلة بالأمم المتحدة التابع لوزارة الخارجية - وجهات نظر مشابهة ضمنها مذكرة وجهها إلى لوفيت وزير الخارجية بالوكالة . وشاركه وجهات نظره هذه لوى هندرسون وزملاؤه بقسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية وجيمس فورستال وزير الدفاع الذي كان مهتماً بعدم إغضاب العالم الإسلامي ويرى أن المسائل الداخلية (أصوات اليهود) لا يجب أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية . وفي ١٢ فبراير عرضت المسألة على مجلس الأمن القومي الذي دلل فيه فورستال على أن أى محاولة تبذلها الولايات المتحدة لفرض التقسيم لا بد أن تستتبع تعبئة جزئية للقوات المسلحة في الوقت الذي وجد فيه اتفاق عام على وجوب عدم إرسال القوات الأمريكية لفرض التقسيم . لهذا كله اهتم مجلس الأمن القومي بسلسلة من التقارير الواردة من المراكز السياسية في الشرق الأوسط التي تنبأت بتدخل الدول العربية عسكرياً على مدى واسع بالشكل الذي قد يرغب الولايات المتحدة على إرسال قواتها إلى فلسطين دفاعاً عن اليهود ، وهو ما سعت وزارتا الخارجية والدفاع إلى تجنبه بكل مألديهما من وسائل .

وفي ٢٤ فبراير خاطب وارين أوستن^(١) - رئيس وفد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة - مجلس الأمن الدولي وبين أن ميثاق المنظمة الدولية لا يمنح المجلس صلاحية فرض قرار الجمعية العامة الخاص بالتقسيم ، واقترح أن يقوم ممثلو الأعضاء الخمسة الدائمين بالاتفاق على ما يجب عمله بعد ذلك .

ورغم أن أوستن لم يعترض حينئذ على التقسيم بوجه خاص فقد جرى تفسير ملحوظاته على نطاق واسع على أنها بمثابة إشارة إلى تفكير الولايات المتحدة في شيء جديد . لهذا امتنع

(١) اشترك في صياغة تصريح وارين أوستن مساعدو دين راسك ولوى هندرسون اللذين عرضاه على مارشال الذي بلغ وارين أوستن بأنه يحظى بموافقة الرئيس ترومان (جانبين ص ١٦٦) ، ويناقش جانبين في كتابه منى علم الرئيس ترومان بكل هذه التحركات . ويعفيه من مسؤولية التغيير الذي طرأ على السياسة الأمريكية .

السكرتير العام للمنظمة الدولية - تريخني لي - ومساعدته رالف بانث عن أن يقدموا لمجلس الأمن خطة كانا قد وضعها بصدد تشكيل قوة دولية مهمتها تنفيذ قرار التقسيم . وصوت مجلس الأمن بالموافقة على اقتراح أوستن ، إلا أن ممثلي الدول الخمس الكبرى لم يتوصلوا إلى اتفاق جماعي برغم تقديم ممثلي الولايات المتحدة والصين الوطنية وفرنسا للمجلس مذكرة جاء فيها أنه لا يمكن تنفيذ التقسيم سلمياً^(١) .

وما أن تبين الصهيونيون أن مساندة الولايات المتحدة للتقسيم على وشك الانهيار حتى قاموا هم وأنصارهم بحملة ضخمة ، فذهبوا إلى أن مقاومة العرب لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة يمس سلطة المنظمة الدولية ويزعزع الثقة في قدرتها على التغلب على الأزمات التي قد تطرأ في المستقبل وقد تشترك فيها الدول العظمى^(٢) . وخلال أسبوع واحد من شهر فبراير تلقت وزارة الخارجية أكثر من ٢٢,٠٠٠ بريدية تتعلق بفلسطين ، وفي خلال أسبوعين جمعت الجباية اليهودية المتحدة ٣٥ مليون دولار ، في حين اشتد نقد اليهود الأمريكيين للإدارة الأمريكية التي طالبوها بإلغاء حظر تصدير الأسلحة إلى فلسطين . ولم يكن الصهيونيون وحدهم هم الذين أعلنوا سخطهم على هذا التحول الذي طرأ على السياسة الأمريكية - إذ أعلن الكثيرون من الأمريكيين أسفهم لما قد يترتب عليه من ضعفة هيئة الولايات المتحدة في الخارج ووصفه بعضهم بأنه انتصار « لسياسة النفط » وتهدة مخزية للعرب ، كما وصفته جريدة النيويورك تايمز بأنه « استسلام واضح أمام التهديد باستعمال القوة » . كما انتقد البعض الآخر الإدارة الأمريكية ووزارة الخارجية واتهموها بقصر النظر حين أرغمتا الأمم المتحدة على اتباع خطة غير عملية وزعزعتا هيئتها بالصورة التي تضعف سلطتها في أماكن أخرى غير فلسطين مثل اليونان وكوريا - وهكذا جرت مقارنات كثيرة بين الأمم المتحدة وسابقتها عصبة الأمم وتنبأ البعض بأن تواجه الهيئة الدولية الجديدة نفس المصير^(٣) .

ورغم ذلك فقد صرح أوستن في ١٩ مارس بعدم إمكان تنفيذ قرار التقسيم بالطرق السلمية وبأنه قد اتضح أن مجلس الأمن غير مستعد للمضي قدماً في تسخير جهوده الخاصة بتنفيذ التقسيم في ظل الظروف القائمة. لهذا اقترح التوصل إلى هدنة مؤقتة ووضع فلسطين تحت

(1) Evan Wilson, *op. cit.*, p. 133

(2) F.O. 371/68648, Washington to F.O., dated 24-2-48

(3) F.O. 371/68648, no. 1560 Washington to F.O. dated 22-3-48.

وصاية الأمم المتحدة » إلى أن يمكن عقد دورة خاصة ثانية للجمعية العامة بهدف إجراء مزيد من الدراسة لمستقبل فلسطين » . وكان معنى هذا الاقتراح في الواقع إلغاء قرار التقسيم ووفاء الدولة اليهودية قبل أن ترى النور^(١) . وقد فسر لورد إنفر شابل - سفير بريطانيا في الولايات المتحدة - التحرك الأمريكي الجديد على الوجه التالي^(٢) :

١ - أن الرئيس ترومان ووزير خارجيته ، لا بد قد شعرا ، وهما يواجهان موقفا دوليا آخذا في التدهور السريع ، بضرورة الاهتمام المتزايد بوجهات نظر وزير الدفاع ورؤساء الأركان الذين كانوا باستمرار شديدي التنبه للنتائج الاستراتيجية المترتبة على التقسيم بالنسبة إلى الولايات المتحدة وذلك في حالة وصول مقاومة العرب إلى الحد الذي يستلزم استخدام قوة دولية ، خاصة وأنهم كانوا يخشون أن يؤدي تشكيل هذه القوة وقيامها بمهامها إلى توفير الفرصة للقوات السوفيتية لوضع أقدامها في منطقة حيوية من الشرق الأوسط تطل على البحر المتوسط .

٢ - ولما كانت الأحداث قد أثبتت خطأ الافتراض الخاص بإمكان تنفيذ التقسيم سلميا ، فقد اتضح للرئيس ومستشاريه السياسيين أن إرضاء أنصار الصهيونية لا يمكن أن يتحقق إلا في مقابل فقد عدد أكبر من الناخبين الذين لا بد أن يبدوا اعتراضهم الشديد على سفك دماء الأمريكيين دفاعاً عن اليهود - وحيث لا تستطيع الإدارة أن تحصل على أى فائدة انتخابية من المشكلة الفلسطينية إلا إذا استطاعت أن توضح للناخبين اهتمامها بالمصالح القومية .

٣ - ولما كان عدد كبير من أنصار الحزب الديمقراطي قد أبدوا أسهم من إمكان إعادة انتخاب ترومان ، فيحتمل أنه ضاق صدره بكل الضغوط الداخلية التي كانت تحول دون إدارته الحقيقي للمشكلة الفلسطينية .

٤ - لهذا فضل إنفر شابل الاعتقاد في كل الأحوال باتجاه الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ موقف مستقل من هذه المشكلة بسبب ضعف موقفها الانتخابي واستبعد محاولتها التخلص من أعبائها على حساب بريطانيا . وفي رسالة أخرى^(٣) أشار إنفر شابل إلى مقال نشر في

(١) Bar-Zohar, op. cit., p.150.

(٢) F.O. 371 68647, no. 1347, to F.O. dated 20-3-48.

(٣) F.O. 371 68648, no. 1443, Inverchapel to F.O., dated 25-3-

جريدة النيويورك تايمز في ٢٥ مارس جاء فيه أن مارشال بلغ لجنة الشؤون الخارجية في اليوم السابق بأن الاهتمام بنجاح برنامج مساعدة أوروبا كان عاملاً حاسماً في تعديل سياسة الولايات المتحدة الخاصة بفلسطين . وقد ركز هذا المقال على النقاط الآتية :

١ - تزعمت الولايات المتحدة الدعوة إلى التقسيم في البداية على اعتقاد أن عرب فلسطين ويهودها سيتكيفون آخر الأمر للموقف الجديد دون ضغط كبير من الدوائر الخارجية .

٢ - ولكن ثبت خطأ هذا الافتراض - وحين اتضح أن تنفيذ قرار التقسيم يستلزم قوات عسكرية ضخمة يحتمل أن تبقى فترة طويلة في فلسطين أحست الولايات المتحدة باضطرارها إلى إعادة النظر في الموقف .

٣ - ولما كان من المحتمل جداً أن يؤدي قيام الأمم المتحدة بتنفيذ القرار إلى وصول قوات روسية كبيرة إلى فلسطين والمناطق المجاورة لها وبقيائها فيها فإن ذلك من شأنه أن يشكل خطورة كبيرة على اليونان وتركيا وعلى حقول النفط العربية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبرنامج إنعاش أوروبا وما يستتبعه ذلك من زعزعة أمن « الديمقراطيات » الغربية في البحر المتوسط إلى حد كبير .

٤ - لكل هذه الأسباب لم تجد الولايات المتحدة مناصاً من العودة إلى الأمم المتحدة والتخلي عن موقفها السابق .

أما مارشال فقد فسر خطته الجديدة في مؤتمر صحفي عقده في لوس أنجلوس على الوجه التالي^(١) : « يبدو لي أن أسلوب العمل الذي اقترحه أوستن ، بعد أن درسته ملياً ، أقرب الحلول إلى الصواب . وأنا زكيت للرئيس فوجد لديه قبولاً . إن الاعتبار الأهم فيما يتعلق بوضع فلسطين هو الحاجة إلى المحافظة على السلام بعد انتهاء الانتداب . ومن رأينا أن من واجب الأمم المتحدة أن تبذل أقصى ما في وسعها لإيقاف القتال وإنقاذ الأرواح التي ستزهر بعد انسحاب بريطانيا . إن الموقف الخطير الذي أشار إليه الرئيس في رسالته الأخيرة للكونجرس يؤكد من جديد ضرورة الحيلولة دون نشوب الحرب العلنية في فلسطين . وإن الدافع من وراء اهتمام

(1) Ibid, no. 1351, Inverchapel to F.O., dated 21-3-48.

الولايات المتحدة بالتوصل إلى تسوية سلمية لفلسطين لا يستند فقط إلى اعتبارات إنسانية محضة ، بل إنه يستند كذلك إلى عوامل حيوية تتصل بأمننا القومي . لقد ساندت الولايات المتحدة خطة التقسيم خلال الحريف الماضي ، ومنذ ذلك الوقت درسنا احتمال التطبيق السلمي لهذه الخطة ، ومن ثم سعيها إلى الحصول على موافقة مجلس الأمن عليها باعتبارها منطلقاً لعمله . إلا أن سعيها ووجه بالفشل كما فشلت محاولتنا التي تلت ذلك للتوصل على أساس التشاور بين الدول الخمس الكبرى ، إلى أساس ما للاتفاق يمكن عن طريقه تنفيذ التقسيم بسلام . كما لم يمكن تطوير أى قدر من الاتفاق بين عرب فلسطين ويهودها أو أى اتفاق جوهرى بين الاعضاء الدائمين حول كيفية إنجاز مجلس الأمن لعمله . وقد أوضحت المشاورات الرسمية التي جرت مع أعضاء آخرين بالمجلس أنه لن يصدر قراراً بخصوص تنفيذ التقسيم . وبالإضافة إلى الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة ، فقد حاولنا عبئاً بالوسائل الدبلوماسية أن نحصل على قدر أوسع من القبول لتوصيات الجمعية العامة . ويواجهنا الآن الموقف الخاص بأن الانتداب سينتهى فى ١٥ مايو دون أن توجد حكومة وريثة تضطلع فى هذا التاريخ بالمحافظة على القانون والنظام . لهذا لا بد من فرض هدنة - ولا يمكن التوصل إلى هدنة حرية دون وجود هدنة سياسية - ولكن هذه الأخيرة ستجعلنا نصل إلى ١٥ (مايو) دون وجود ترتيبات مبدئية للمحافظة على النظام فى ظل هذا الموقف . إن الولايات المتحدة تقترح إقامة وصاية مؤقتة للمحافظة على السلام والتمهيد لتسوية متفق عليها يمكن إجراؤها بمجرد التوصل إلى حل سلمى وتنفيذ هذا الحل دون مساس بأى شكل بالتسوية السياسية النهائية التى قد يمكن التوصل إليها . وقد كررت الولايات المتحدة مراراً أننا نسعى إلى حل فلسطينى فى نطاق الأمم المتحدة وإننا لن نسعى إلى القيام بعمل منفرد بصدد هذه المسألة . واقتراح وصاية الأمم المتحدة دون مساس بالحل النهائى لا يهدف إلى ما هو أبعد من توفير الأمم المتحدة منطلقاً للعمل لمواجهة الموقف الراهن فى فلسطين .

كما أمّن ترومان على النقاط الرئيسية الواردة فى خطاب مارشال وأشار^(١) إلى أن الولايات المتحدة لم تقترح الوصاية إلا بعد استهلاك الجهود للعثور على وسيلة لتنفيذ التقسيم بالطرق السلمية ولم تقصد بها أن تكون بديلاً لخطة التقسيم أو أن تكون على حساب طبيعة التسوية السلمية

(1) Ibid, no. 1440, Inverchapel to F.O., dated 25-3-48.

النهائية . واقترح ترومان ضرورة التوصل إلى هدنة مباشرة بين العرب واليهود في فلسطين بهدف الحيلولة دون وقوع كارثة ، وذكر أنه أعطى تعليمات لوارين أوستن لكي يحث مجلس الأمن على دعوة العرب واليهود إلى التفاوض تحت إشراف المجلس من أجل التوصل إلى الهدنة . وأبدى الرئيس الأمريكي استعداد بلاده لتقديم كل مساعدة للأمم المتحدة من أجل إيقاف سفك الدماء والتوصل إلى تسوية سلمية . فإذا ما وافقت الأمم المتحدة على قيام وصاية مؤقتة اضطلت الولايات المتحدة بنصيبها من المسؤولية الضرورية . وقد بين الرئيس في إجابته على الأسئلة الموجهة إليه بعد إلقاء خطابه أنه لا يزال يفضل التقسيم ، ولكنه يعتبر الوصاية وسيلة ضرورية ، وكرر تعهد الولايات المتحدة بمساندة الوصاية دون أن يؤدي ذلك إلى استخدام القوات الأمريكية ، على اعتبار أن الوصاية لا يجب بالضرورة أن تفرض بالقوة . وكان تصور الولايات المتحدة لخطة الوصاية المؤقتة يقوم على إمكان تحقيق أحد الحلول التالية :

١ - اضطلاع دولة واحدة بالوصاية - وهذا الحل مرفوض تماماً بحكم أن الحكومة البريطانية لن تقبل تنفيذه - في حين لن تقبل أى دولة - باستثناء الاتحاد السوفيتي - تحمل هذه المسؤولية ، بما في ذلك الولايات المتحدة .

٢ - أن يضطلع به عدد قليل من الدول (مثل بريطانيا والولايات المتحدة ودولة أو دولتين أخريين مع استبعاد الاتحاد السوفيتي) . ولم تكن الحكومة الأمريكية تستبعد هذا الحل إذا ما وافقت عليه دول أخرى .

٣ - أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية الوصاية . وكانت الولايات المتحدة تفضل هذا الحل الأخير^(١) . وقد تلقت السفارة الأمريكية في لندن تعليمات تقضي بالحصول على موافقة الحكومة البريطانية على الخطة التالية فيما يتعلق بفلسطين^(٢) :

(١) تبذل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا أقصى ما في وسعها ، بالوسائل الدبلوماسية وبغيرها من الوسائل ، للتوصل إلى هدنة بين اليهود والعرب في

(1) F.O. 371/68648, no. 1346, Inverchapel to F.O., dated 20-3-48.

(2) F.O. 371/68649, no. 1527 (top secret), F.O. to New York, dated 14-4-48.

فلسطين . وتتوقف شروط الهدنة على سلوك الأطراف ، على أن يكون الأساس المبدئى وقف إطلاق النار مع تثبيت الوضع السياسى .

(ب) توافق الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أن تتقدم سويا بتقديم اقتراح الوصاية إلى الجمعية العامة .

(ج) تتحمل الدول الثلاث معا مسئولية مساعدة الحاكم العام لفلسطين على المحافظة على الأمن إذا ما ثبت أن قوات البوليس التى قد توفرها المصادر المحلية والمتطوعون بحاجة إلى تعزيز . ويتوقف هذا التعزيز على مجريات مفاوضات الهدنة .

(د) تشترك الدول الثلاث فى دعوة عدد من أعضاء الأمم المتحدة الآخرين إلى الاشتراك فى تحمل مسئولية الأمن وذلك لتوفير قاعدة واسعة للأمن المتحدة . وقد جاء فى هذه التعليمات أن الحكومة الأمريكية ترى أن الحرب فى فلسطين ستكون ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى السلام العالمى وإلى أمن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وأنها تبنى موقفها على الاعتبارات التالية :

- ١ - أن أمن الشرق الأوسط حيوى بالنسبة إلى أمن العالم الغربى .
- ٢ - يجب وقف القتال بين اليهود والعرب لأسباب إنسانية ، خاصة وأن استمراره قد يؤدى إلى مزيد من استغلال السوفيت للموقف مما قد يؤدى إلى قيام كيان يدر فى فلك السوفيت على الأقل فى جزء من فلسطين .
- ٣ - أن المحاولات الخاصة بضمان أمن اليونان وتركيا وإيران ستعرض للتغلغل السوفيتى فى فلسطين وأن تسوية المشكلة الفلسطينية ستمهد لخطوات أخرى تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا لضمان أمن الشرق الأوسط .
- ٤ - أن إقامة القوات البريطانية والأمريكية والفرنسية فى فلسطين ستؤدى إلى تثبيت الأوضاع فى هذه المنطقة الهامة .
- ٥ - أن الولايات المتحدة لا تستطيع الاضطلاع بالتزامات منفردة فى الشرق الأوسط - فإذا ما عجزت هى وبريطانيا عن التعاون فى سبيل الحيلولة دون تطور موقف فى فلسطين من شأنه أن يجعلها عرضة للتغلغل الشيوعى فإن كل الجهود الرامية للمحافظة على أمن منطقة شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط ستعرض للخطر .
- ٦ - أن استمرار القتال فى الشرق الأوسط سيعرض لنجاح برنامج الإنعاش الأوروبي للخطر -

ففي هذه الحالة لا يمكن الوفاء بمتطلبات أوروبا النفطية الكبيرة التي لا بد أن يأتي معظمها من الشرق الأوسط .

٧ - أن عدم التوصل إلى تسوية مؤقتة سيؤدي إلى إعلان حكومتين إحداهما عربية والأخرى يهودية في ١٥ مايو- وستدعى كل من هاتين الحكومتين أنها هي الحكومة الشرعية . وستحصلان على اعتراف من جانب عدد من الدول مما يترتب عليه موقف شديد الخطورة .

٨ - أن فشل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في التوصل إلى حل سلمي للمشكلة الفلسطينية بعد ١٥ مايو سيلحق ضرراً كبيراً بهيبة كل من الحكومات الثلاث والأمم المتحدة .

٩ - أن فشل الدول الثلاث في توفير قيادة حقيقية ومسئولة سيؤدي إلى فشل الحصول على تعاون أغلبية الأمم المتحدة في حل المشكلة الفلسطينية دون توفير فرصة للاتحاد السوفيتي لاستغلال الوضع في فلسطين .

١٠ - إزاء إصرار بريطانيا على إنهاء الانتداب في ١٥ مايو فلن يتوفر احتمال قيام حكومة مؤقتة في فلسطين إلا عن طريق الوصاية .

١١ - لن توجد بعد ١٥ مايو سلطة في فلسطين بإمكانها الاضطلاع بالمسئولية الحكومية أو الإدارية ولا بد أن يلقى العالم مسئولية ترك فلسطين في مثل هذه الأحوال على كاهل بريطانيا وبحملها مسئولية ما يترتب على انسحابها من مشاكل .

١٢ - إذا ما تشبثت بريطانيا برفض الاشتراك في التوصل إلى حل ، فلا بد أن يؤدي ذلك إلى سخط الرأي العام الأمريكي ويضعف التعاون الوثيق بين بريطانيا والولايات المتحدة وهو التعاون الذي يتطلبه الموقف الدولي ويشجع أعضاء آخرين في المنظمة الدولية على إعلان سخطهم الصريح على عدم تعاون بريطانيا في سبيل التوصل إلى حل مشكلة طرحتها هي على الأمم المتحدة للحصول على توصياتها .

وقد صدرت التعليمات للسفارة الأمريكية في باريس لكي تقدم المقترحات السابقة إلى الحكومة الفرنسية التي اعتذرت عن عدم تقديم قوات فرنسية للعمل في فلسطين وعن الاشتراك في مساندة اقتراح الوصاية برغم إبداء استعدادها لإعلان موافقتها عليه من حيث المبدأ بعد أن

يتقدم به الوفد الأمريكي^(١) . أما بريطانيا فلم ترحب بدورها بالمقترحات الأمريكية - فقد كان من رأى يبن أن الأمل ضعيف في التوصل إلى هدنة فعالة وأنه إذا ما تقررت الهدنة دون اتفاق مع العرب واليهود فسيعود الوضع إلى ما كان عليه بصدد مسألة التقسيم ، على اعتبار ضرورة فرض الهدنة في الوقت الذي كانت بريطانيا ترفض فيه الاشتراك في فرض تسوية على أى من الطرفين ، وقد أبدى يبن للسفير الأمريكي أنه كان يفترض باستمرار أن اليهود قد ينتصرون في بداية القتال ، ولكنه كان يخشى أن يتسع نطاق الحرب بعد أن تشتبك فيها دول إسلامية مثل الباكستان مما قد يزعزع أمن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بأسره - ومن ثم مواصلة التمسك بضرورة التوصل إلى تسوية يوافق عليها الطرفان ولا تفرض على أى منهما^(٢) ، وكان يرى أن من التعسف أن تطالب بريطانيا في هذه المرحلة المتأخرة بالعدول عن الانسحاب من فلسطين وأن تضطلع بالتزامات جديدة تضمن مواصلة قيام قواتها بمواجهة موقف كان من الواجب ألا يطرأ فيما لو أتيح لها السعى إلى التوصل إلى تسوية فلسطينية دون تدخل خارجي^(٣) . وأشار إلى أن الموقف المضطرب في فلسطين ناتج عن عدم اكتراث الجمعية العامة بوجهة النظر البريطانية التي علقت الحل الأمثل على اتفاق طرفي النزاع وأخذها (الجمعية العامة) بخطة انحازت إلى الإدعاءات المتطرفة لأحد الطرفين المتنازعين ، ولج إلى أن من أهم مخاطر التقسيم احتمال وقوع الدولة اليهودية المستقلة في برائن النفوذ الروسي وإلى أن العرب واليهود لن يقبلوا الهدنة أو الوصاية المؤقتة ، خاصة وأن اليهود كانوا قد أبدوا مراراً وتكراراً رغبتهم في إقامة دولتهم بعد ١٥ مايو وأن العرب كان لابد أن يقفوا موقفاً مشابهاً إلا إذا صيغت الوصاية بالشكل الذي يفي بمطالبهم^(٤) - وفي هذه الحالة سيرفض اليهود ذلك . وبين

(١) من الوفد البريطاني في الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ - ٤ - ١٩٤٨ (F.O. 371/68649, no. 1202) وكان يبن يعتقد أن عودة الفرنسيين إلى الشرق الأوسط قد تستتبع ردود فعل سيئة جداً في الدول العربية وبخاصة في سوريا ولبنان وشمالي إفريقيا (من وزارة الخارجية إلى سفارة بريطانيا في واشنطن والوفد البريطاني إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٤٨ . (F.O. 371/68648, no. 3195)

(2) F.O. 371/68649, no. 589, Bevin to Inverchapel 21-4-48

(٣) لمح يبن بذلك إلى أن التدخل الأمريكي هو الذي قلب خطه رأساً على عقب .

(٤) رفضت الوكالة اليهودية المقترحات الأمريكية في حين لم يرفض العرب الوصاية الانتقالية من حيث المبدأ بل طالبوا بتعديل المقترحات الخاصة بالهجرة اليهودية - (الوثيقة رقم ١٢٠٢ المؤرخة ١٩ / ٤ / ١٩٤٨ التي سبقت الإشارة إليها) .

بيشأن أن واشنطن لم تقدر حجم القوة التي يتطلبها فرض الوصاية - فحتى لو أبدى الطرفان رسمياً قبولهما للهدنة أو الوصاية ، فإن المتطرفين في كلا الجانبين لن يقبلوها بحيث تطرأ أحداث لن يكون بإمكان المعتدلين في كلا الجانبين أن يسيطروا عليها . كما أشار في رده على المقترحات الأمريكية إلى أن الرأي العام البريطاني لن يحتمل ازهاق الأرواح الإنجليزية بعد ١٥ مايو نتيجة لفرض قرارات سياسية على فلسطين أو للمحافظة على السلام بين العرب واليهود . فبإمكان بريطانيا - في رأيه - أن تساعد على تنفيذ الهدنة ، ولكنها ستهم بعد ذلك بسحب قواتها في الوقت الذي ستكون فيه - من الوجهة السياسية - في حل من القيام بدور أكثر فعالية فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسى للمشكلة الفلسطينية . وخلص بيغن إلى أن قيام القوات البريطانية والأمريكية بأعمال حربية ضد القوات العربية أو اعتراضها طريق تحقيق أمان العرب لأبد أن يكون له أثر سيئ في علاقات الولايات المتحدة وبريطانيا بالدول العربية مما يفسخ المجال لتغلغل النفوذ الشيوعي^(١) . لهذا صدرت التعليمات إلى القائد العام في الشرق الأوسط بالألا يهاجم أى قوات تعبر حدود فلسطين إلا إذا هاجمت هذه القوات المواقع أو المواصلات البريطانية أو المواقع والمستوطنات اليهودية ، وجرى لفت نظره هو والمندوب السامى إلى ما يستتبع أى إجراء يتخذانه من نتائج سياسية خطيرة في البلدان العربية المجاورة التي بلغت بأن إرسال التعزيزات الجوية إلى المنطقة كان يستهدف تمكين بريطانيا من الاضطلاع بمسئوليتها حتى ١٥ مايو ومن اتخاذ إجراءات فعالة ضد من يتسبب في حدوث القلاقل في فلسطين^(٢) . ولما كان بيغن قد عقد العزم على عدم تراجع بريطانيا عن الانسحاب من فلسطين فإنه حرص على عدم التقدم بأى مقترحات جديدة على اعتبار أن ذلك قد يستتبع الضغط على بريطانيا لكي تطيل أمد بقائها في فلسطين^(٣) ، خاصة وأنه كان لا يرى ضرورة إبقاء قوات في فلسطين إذا ما صدر قرار صارم بشأن إقامة دولة اتحادية فلسطينية - فتحقيق ذلك كان من شأنه إخراج المتطوعين العرب من فلسطين^(٤) .

(١) مسودة مذكرة مقدمة إلى وزير الخارجية للاستعانة بها خلال مناقشته مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع في ١٥ إبريل حول مذكرة السفارة الأمريكية المؤرخة ٣١ إبريل ١٩٤٨ . (F.O. 371/68649)

(2) F.O. 141/1246, no. 604, F.O. to Cairo, dated 3-5-48.

(3) F.O. 371/68648, no. 671.

من وزارة الخارجية إلى الوفد البريطانى فى الأمم المتحدة فى ١٣ / ٢ / ١٩٤٨ (F.O. 371/68648, no. 671)

(4) F.O. 371/68649, Bevin to Inverchapel, dated 19-4-48.

ومهما كان الأمر فقد سعى بيفن إلى مساندة فكرة الهدنة التي قررها مجلس الأمن برغم عدم تفاؤله بصدد قبولها ، وزكى إقامة حكومة مؤقتة على اعتبار أن مشروع الوصاية الأمريكي ذو طابع عام ولا يحسم موضوع الحل النهائي ، ودعا إلى إيجاد إطار يتمكن العرب واليهود من التفاوض طبقاً له على أن يسبق ذلك قيام هدنة حقيقية - ففي هذه الحالة ستوضع تحت تصرف الحاكم العام قوات بوليس محلية بالإضافة إلى الهاجاناه والفرقة العربية (الجيش الأردني) وقوات متطوعين دولية تشرف على الأماكن المقدسة . كما اقترح إرسال قوات أمريكية بهدف إيقاف القتال والهجرة غير الشرعية ، ولكنه لم يستبعد إرسال قوات بحرية مشتركة . ورغم ذلك فإنه لم يكن متفائلاً بصدد قيام هدنة فعالة ، وأبدى رغبته في أن يناقش مع الأمريكيين ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لحصر النزاع في حالة عدم التوصل إلى هدنة ونشوب القتال بين الدول العربية واليهود بعد انتهاء الانسحاب البريطاني من فلسطين - ففي هذه الحالة كان يرى أن حصر النزاع على الوجه الأمثل يقتضي قفل الحدود البرية والبحرية بإرسال قوات كبيرة من الخارج يقتصر دور بريطانيا فيما يتعلق بها على الإسهام بقوات بحرية وجوية وذلك فقط في حالة إرسال الدول الأخرى القوات اللازمة لقفل الحدود البرية^(١) .

وفي تلك الأثناء أبدت الأمم المتحدة اعتراضها على المشروع الأمريكي الخاص بفرض الوصاية على فلسطين ، خاصة وأن الحكومة الأمريكية لم تبد استعداداً للاشتراك في تنفيذ مقترحاتها . كما أن ديفد نايلز وكلاارك كليفورد - المستشاران بالبيت الأبيض - كانا لا يزالان يحثان الرئيس ترومان على مواصلة مساندة خطة التقسيم التي كانا يريان أنها تتمشى مع المصالح الأمريكية وتساعد على إعادة انتخاب الرئيس في الوقت الذي اقترب فيه موعد انتخابات الرئاسة . وكان كليفورد قد قدم لترومان في ٨ مارس مذكرة تفصيلية تدعو إلى فرض التقسيم بالقوة على اعتبار أن عدم تنفيذ الأمم المتحدة للتقسيم قد يؤدي إلى تدخل روسيا من طرف واحد بحجة المحافظة على السلام العالمي والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة . وذهبت المذكرة إلى أن عدم تنفيذ القرار الذي كان الضغط الأمريكي وراء صدوره كفيل بضعضعة الهيبة الأمريكية في شتى أنحاء العالم وانحيار الأمم المتحدة التام . ثم دعت مذكرة كليفورد إلى أن تناشد الولايات

(١) Ibid, notes for conversation with US Ambassador (undated) - and secretary of state (signed B.B. Burrow) dated 19-4-48.

المتحدة مجلس الأمن لكي يفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ضد الدول العربية باعتبارها معتدية وتهدد السلام العالمى . كما دعت إلى رفع الحظر الأمريكى على تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط وإلى مناشدة الأمم المتحدة لبريطانيا لكي تتعاون فى تنفيذ التقسيم وإلى تشكيل قوة طوارئ دولية لفرضه^(١) .

وبينا المشاورات تجرى بين لندن وواشنطن وفى أروقة الأمم المتحدة قرر قادة الوكالة اليهودية تنفيذ التقسيم سواء بموافقة الأمم المتحدة والولايات المتحدة أو بدون موافقتها ، ومن ثم انتقلهم من الدفاع إلى الهجوم وفقاً لما دعا إليه بن جوريون . واستطاع اليهود فى ميدان القتال أن ينفذوا تقسيم فلسطين الفعلى ذاهبين إلى أنهم لم يقوموا إلا بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . وباقتراب نهاية الانتداب اتضح للإدارة الأمريكية أن اقتراحات وزارة الخارجية الخاصة بالوصاية على وشك الفشل . وفى ٢٣ إبريل أقر مجلس الأمن قيام لجنة قنصلية فى القدس تضم قناصل بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة مهمتها مراقبة الهدنة التى أقرتها المنظمة الدولية . وفى ١٤ مايو قررت الجمعية العامة تعيين وسيط للأمم المتحدة فى فلسطين هو الكونت فولك برنادوت السويدى الذى لم تحدد مهامه أو سلطته بأى شكل من الأشكال . كما أعفيت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين من مسؤولياتها . وكانت بريطانيا قد وافقت على المقترحات الأمريكية الخاصة بالهدنة وباشرت ضغطاً شديداً وناجحاً على الحكومات العربية لكي لا تقوم بالتدخل فى فلسطين حتى ١٥ مايو «برغم الاستفزازات اليهودية المستمرة» . وفى ١٤ مايو كانت بريطانيا تباشر ضغطاً على الدول العربية لكي توافق على مقترحات الهدنة الأمريكية^(٢) التى حثت كلاً من العرب واليهود على عدم إقامة أى دولة فى فلسطين . وكان ثمة من الأسباب ما يدعى إلى الاعتقاد بأن العرب سيبدون استعداداً لمناقشة هذه الشروط فيما لو قدمت لهم رسمياً ، واتخذت بريطانيا الترتيبات الخاصة بأن تبذل الولايات المتحدة مساعيها بهذا الصدد^(٣) . ولو أن الحكومة الأمريكية لم تقدم إلى الحكومات العربية على الإطلاق مقترحاتها الخاصة بالهدنة^(٤) .

(١) Kutzman op. cit., p. 87.

(٢) F.O. 371, 68649, no. 5535, F.O. to gnverchapel, dated 22-5-48.

(٣) F.O. 371 - 68650, signed BABB, dated 24-5-48

(٤) F.O. 371 - 68649, no. 5535 supra

وفي تلك الأثناء كان اليهود يستعدون لخوض غمار الحرب ضد العرب . فقد كان ممثلوهم دائبي السعي لشراء الأسلحة والعتاد الحربي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وتشيكوسلوفاكيا ، وأمكنهم تهريب كثير من هذه الأسلحة إلى فلسطين قبل انتهاء الانتداب ، في الوقت الذي كان فيه يهود فلسطين يعثون الرجال والنساء للخدمة العسكرية . كما بذلت جهود ضخمة لتحصيل الأموال من اليهود خارج فلسطين ، وأمكن جمع مبالغ كبيرة من المال وبخاصة من يهود الولايات المتحدة . وفي ١٤ مايو أعلن الزعماء اليهود في فلسطين قيام دولة إسرائيل - وفي إعلان الاستقلال لم ترد إشارة إلى حدود الدولة الجديدة ، خاصة وأن أغلب الزعماء اليهود كانوا أميل إلى رسم الحدود بقوة السلاح إذا ما أعلن العرب الحرب على إسرائيل . وبعد إحدى عشرة دقيقة من إعلان الدولة اليهودية اعترف بها الرئيس ترومان اعترافا فعليا *de facto* . فقد بدا أن النجاحات التي حققها اليهود ضد عرب فلسطين ، وهي النجاحات التي قضت على المخاوف الخاصة بحاجة التقسيم إلى مساندة القوات الأمريكية ، قد أقنعت الإدارة الأمريكية بعدم إمكان الحيلولة دون إعلان الدولة الجديدة وأنها لن تخسر شيئا حين تتخذ خطوة تتمشى مع اتجاهات قطاع عريض من الناخبين الأمريكيين ، في الوقت الذي اتضح فيه أن الكونجرس سيستجيب للضغط الصهيوني الشديد حتى ولو حاول الرئيس أن يتصدى له . ولا يقل عن ذلك أهمية أن الإدارة الأمريكية كانت متنبهة إلى نيات روسيا الخاصة بسرعة الاعتراف بالدولة اليهودية بهدف إرباك حكومة الولايات المتحدة وكسب نقطة دعائية إذا ما سبقت الولايات المتحدة في الاعتراف وجعلت حكام تل أبيب أقل استعدادا لقبول النفوذ الغربي .^(١) ومهما كان الأمر فإن سرعة اعتراف الرئيس ترومان بالدولة اليهودية لم يخرجها إلى حيز الوجود ، بحكم أنها وقفت على قدميها في ميدان القتال ، ولو أن هذا الاعتراف وفر لها الشرعية الدولية وقضى على احتمال التدخل العسكري البريطاني^(٢) - هذا

(١) كانت لدى وزير الدفاع الأمريكي في أوائل مايو ١٩٤٨ تقديرات عن قوة اليهود جعلته يخلص إلى أن القوات اليهودية في فلسطين كانت تتفوق على كل القوات العربية مجتمعة في الرجال والتجهيز والتدريب . وبعد اندلاع الحرب بأربعة أيام قدم قسم المخابرات العسكرية الأمريكية إلى رئيس الأركان مذكرة قدرت قوات الجامعة العربية في داخل فلسطين وعلى حدودها بحوالي ٢٠,٠٠٠ مقاتل مضافا إليهم حوالي ١٣,٠٠٠ محارب فلسطيني . كما قدر القوات اليهودية بأربعين ألفا يساندهم حوالي ٥٠,٠٠٠ من المليشيا .

Green, op. cit., pp. 70-71.

(2) F.O. 371/68650, no. 848. John Balfour to Bevin, dated 29-5-48.

برغم مفاجأته للدوائر السياسية في العالم بما في ذلك مندوبو الولايات المتحدة في الأمم المتحدة .

وقد أدى اعتراف الأمم المتحدة^(١) السريع بالدولة اليهودية إلى فشل محاولة التوصل إلى هدنة فيما يتعلق بالقدس وفلسطين كلها . حقيقة إن العرب وافقوا على الهدنة الخاصة بالقدس مما أدى إلى السماح لليهود المقيمين فيها بالحصول عن المؤن اللازمة تحت إشراف محايد ، إلا أن اليهود رفضوا مقابلة المندوب السامي لمناقشة الهدنة العامة . ورغم نجاح المندوب السامي البريطاني في ضمان وقف إطلاق النار في القدس إلا أن عصابة شتين خرفت هذا الاتفاق بمجرد انتهاء الانتداب مما ترتب عليه استئناف القتال في القدس . كما أن اعتراف الولايات المتحدة بالدولة اليهودية قد حدث في الوقت الذي صدر فيه قرار الأمم المتحدة الخاص بإعفاء لجنة الأمم المتحدة من مهامها وجرى فيه تعيين الوسيط الدولي ، وهما أمران لم يكن الإجراء الأمريكي يتمشى معها . وإزاء كل ذلك وضعف الأمل في إيقاف القتال الذي كان يوشك أن يندلع عقب انتهاء الانتداب بارحت الفرقة العربية فلسطين باستثناء قوة صغيرة لم تتمكن من الخروج في الوقت المناسب . ثم اتصلت بريطانيا من أي مسئولية عن الفرقة العربية ، وأصدرت تعليماتها للضباط البريطانيين العاملين فيها بالانسحاب من فلسطين إذا ما اشتبكت الفرقة في قتال مع الدولة اليهودية على أثر قيام هذه الأخيرة باختراق الحدود التي رسمها قرار التقسيم .

ورغم ذلك كله فإن ييفن كان لا يزال يسعى إلى التوصل إلى الحل السلمي ووقف إطلاق النار الذي كان يرى أنه يهيئ الفرصة للسير تدريجياً صوب التسوية^(٢) - فقد كان يعتقد أن بإمكان اليهود والعرب أن يجتمعوا بعد جلاء القوات البريطانية سواء في إطار الهدنة أو في إطار وقف إطلاق النار أو لجنة الأمم المتحدة وأن يبدأوا المفاوضات خاصة إذا ما أمكن وقف التوسع اليهودي وشعر العرب أنهم سيحصلون على العدل والأمن^(٣) . وإذا كان اليهود لم يترددوا في إعلان دولتهم قبيل انتهاء الانتداب البريطاني ، فإن اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية كانت

(1) Ganin, op. cit., p.188.

وقد شبه مدير الجامعة الأمريكية في بيروت - في رسالة وجهها إلى جريدة النيويورك تايمز - اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل بالهجوم الياباني على بيرل هاربور وهو الهجوم الذي تم في الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات مع الأمريكيين .

F.O. 371/68650, Memorandum Signed BABB dated 24-5-48.

(2) F.O. 371/68650, Signed BABB, Supra.

(3) Ibid (top secret - appreciation dated 24-5-48).

قد قررت في ١٢ إبريل أن تتدخل الجيوش العربية لإنقاذ عرب فلسطين وحددت يوم ١٥ مايو لحركة هذه الجيوش برغم تدهور أحوال العرب في فلسطين وبرغم اقتناع بريطانيا بعدم احتمال نشوب الحرب وبإمكان حل المشكلة سلميا بصورة أو بأخرى . ولكن الحكومات العربية لم تكن في الواقع ترغب في خوض القتال . في الوقت الذي تحرك فيه الشارع العربي الذي سبق لهذه الحكومات أن ألهمت مشاعره . بحيث أصبح هو صاحب القرار الفعلي وحاول فيه الحاج أمين الحسيني الذي كان شديد الحماسة لخوض الحرب أن يستغلها في إقامة جمهورية فلسطينية يرأسها هو خاصة وأنه كان يحظى بمساندة مصر وسوريا الحريصتين على إفشال مشروع سوريا الكبرى .

الفصل الخامس

بريطانيا وحرب فلسطين

فشلت الجامعة العربية في التوصل إلى سياسة مشتركة في مواجهة بريطانيا وفي إقامة تحالف عسكري ضد العدوان الخارجي في الوقت الذي ساء فيه الموقف الداخلي في بعض الدول العربية نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية وفشل حكوماتها في تحقيق الأمن الوطني والقومية . ورغم ذلك فقد اتضح أن الزعماء العرب قد قرروا امتشاق الحسام بعد أن ضللتهم دعاياتهم الحماسية خاصة وأنهم استهتروا بقوة اليهود نتيجة عدم إدراكهم حقيقة الموقف في فلسطين واعتقدوا أن بإمكانهم هزيمة اليهود دون صعوبة كبيرة . ولم يشذ عن ذلك إلا الملك عبد الله الذي كان في وضع يمكنه من إلقاء نظرة متوازنة وذلك بسبب إدراكه مدى استعداد اليهود وعجز العرب بحيث كان غير متحمس لخوض غمار الحرب وأميل إلى اصطناع الدبلوماسية لحل الموقف لصالحه وصالح مشروع سوريا الكبرى . إلا أن خصومه في مصر وفلسطين لم يكونوا على استعداد للسباح له بحل المشكلة سلمياً مما دفعه إلى مقابلة جولدا مائير في مايو ١٩٤٨ في محاولة أخيرة للتوصل إلى ميثاق عدم اعتداء بينه وبين اليهود . وفي خلال هذه المقابلة التي لم تكن الأولى بين الطرفين ، تقدم عبد الله باقتراح جديد لتجنب الحرب يقتضى عدم تقسيم فلسطين وحصول اليهود على استقلال ذاتي في قسم من البلاد ، على أن تتحد فلسطين مع شرق الأردن خلال سنة ويضمها برلمان مشترك لليهود فيه ٥٠٪ من الأعضاء . وقد رفضت مائير هذا العرض ، خاصة وأن اليهود كانوا قرروا إعلان دولتهم بعد انتهاء الانتداب البريطاني . حيثند أفادت المعلومات بانتيار الروح المعنوية العربية في فلسطين وامتدادها إلى جيش الانقاذ الذي صرح قائده - القاوقجي - بأن وضعه حرج وبأنه بحاجة إلى مزيد من القوات في أقرب وقت - وهذا هو الذي دفع الملك عبد الله إلى أن يبرق للجنة السياسية

بالجامعة العربية في القاهرة^(١) يعرض عليها أن يقوم بإنقاذ فلسطين بجيشه الذي كان أكثر الجيوش العربية فاعلية ويتمتع بالميزة الخاصة بوجود جزء من قواته في فلسطين في نطاق الجيش البريطاني. وحين أدركت الدول العربية أنه لا يمكن إنقاذ فلسطين إلا على يد الملك الأردني سعت الجامعة العربية لإقناعه بالتدخل. ولتحقيق هذا الهدف وصل إسماعيل صفوت إلى عمان حاملاً رسالة من الأمين العام للجامعة العربية تفيد بقبول عرض الملك الأردني بامتنان وبأن لا بد من تكليف شرق الأردن بالمهمة بشرط الاستيلاء على فلسطين كلها وبقيائها دولة عربية وألا يقبل الملك الأردني بالتقسيم^(٢). وفي خلال المحادثات التي جرت بين صفوت والملك الأردني تكلم الأول كما لو كانت الفرقة العربية تحت قيادته على حين أوضح عبد الله أنه يتوقع أن يوضع جيش الإنقاذ تحت قيادة أردنية وألا تتاح للفرقة العربية حرية العمل في فلسطين قبل ١٥ مايو. وحين سأله صفوت عما إذا كان يعترض على وضع قوة عراقية في شرق الأردن لتكون على استعداد للعمل بعد ١٥ مايو أبدى الملك موافقته بشرط أن توضع هذه القوة تحت قيادة أردنية. وهكذا بدا أن الملك عبد الله كان يسعى إلى فرض شروطه بعد أن أدرك أن الجامعة العربية قد اضطرت في آخر المطاف إلى تعديل موقفها من نوايا شرق الأردن إزاء فلسطين وإن لم توافق دون تحفظ على هذه النوايا خاصة وأن عزام كان يهدف إلى وضع الفرقة العربية تحت إشراف الجامعة^(٣).

وعلى أي حال فقد وافقت اللجنة السياسية بالجامعة العربية على عرض شرق الأردن الخاص بإنقاذ فلسطين وتولى عزام ذاته المبادرة بشأن قبول هذا العرض وإن كان رئيس وزراء مصر قد اتهم رئيس الوزراء السوري، الذي عارض القبول، بأنه على استعداد للتضحية بفلسطين على مذبح أحقاد الشخصية. وفي ٢٩ إبريل عقد اجتماع في عمان لمناقشة الموقف في فلسطين حضره عبد الله وعبد الإله والوزراء الأردنيون والعراقيون وعزام، وكان من المتوقع أن يلحق بهم رئيس

(١) في ١٢ إبريل ١٩٤٨ قابل الملك فاروق رؤساء الوفود باللجنة السياسية بالجامعة العربية وأقر رئيس ديوانه أن يتلو عليهم ما يلي: «إن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لا يمكن أن يكون إلا كحل مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة وأنه يجب أن يفهم صراحة أنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أهلها لحكمها». ولم يلبث ملوك الدول العربية ورؤساؤها أن وافقوا بالإجماع على هذا القرار وأعلنوا للرأي العام العربي والدول عزمهم على تحرير فلسطين.

(2) F.O. 371/68649, no. 227, Kirkbride to F.O., dated 16-4-48.

(3) Ibid. no. 231, from the same, dated 17-4-48.

وزراء لبنان ووزير الدفاع اللبناني - وكان الوصي ووزراؤه قد جاءوا من مصر بتعهد من جانب الحكومة المصرية بدخول الجيش المصري إلى جنوبي فلسطين إذا ما تعهدت الدول العربية الأخرى بالتدخل بقواتها المسلحة في نفس الوقت . وقد تقرر في اجتماع عمان من حيث المبدأ أن تبادل الجيوش العربية إلى دخول فلسطين ، ولو أن الملك عبد الله أثار نقاشاً حاداً حين صرح بأنه لا يستطيع التدخل قبل ١٥ مايو ، في حين صرح آخرون بأنهم لا يستطيعون الالتزام بهذا التاريخ نتيجة للأعمال العدوانية الهجومية التي كان يقوم بها اليهود . وقد تغلب رئيس الوزراء الأردني على هذه الصعوبة حين اقترح أن يتم التدخل العسكري حين يكون الجميع مستعدين . ولكن لم تلبث أن ثارت المناقشة الجوهرية حول القيادة فقد ذهب عبد الله إلى ضرورة وضعها في يد شرق الأردن على أن تكون قاعدتها عمان ، في حين كان عزام أميل إلى وضعها في دمشق تحت قيادة إسماعيل صفوت أو جنرال عراقي آخر (نور الدين محمود) - ورفض رئيس الوزراء الأردني هذا الاقتراح وفي النهاية اتفق الحاضرون على أن تحتفظ كل دولة بقيادتها المستقلة وأن تخصص لها منطقة عمليات في فلسطين وأن يعين الملك عبد الله « قائداً عاماً فخرياً » دون أن يكون ثمة قائد عام فعلي . فقد اعترض العراق على تعيين قائد عام مصري ، ورفضت مصر تعيين قائد عام عراقي ، في حين كان تعيين القائد العام للقوات الأردنية (جون باجوت جلوب) قائداً عاماً للجيوش العربية أمراً غير وارد بسبب الشك في تبعيته لدولته الأم بريطانيا . وكان معنى الفشل في تشكيل قيادة عامة مشتركة أن القوات العربية التي كان من المتوخى أن تدخل فلسطين لن تخضع لأي تنسيق . وعلى أي حال فقد خصصت الجامعة العربية مبلغ ١٥ مليون جنيه لتمويل المراحل الأولى من العمليات ، على أن تكون الخطوة التالية أن يجتمع ممثلو هيئات أركان الجيوش لوضع تفاصيل الخطط الخاصة بتحركات الجيوش ومسألة التمويل التي أبدى الجميع غموضاً يصدها^(٢) .

ولم تستطع الخطب والتصريحات الحماسية التي أدلى بها عزام إخفاء الحقيقة الخاصة بأن الجامعة العربية كانت تفتقد الدافع القومي العام والجهاز الإداري اللازم للتنسيق بين الجيوش العربية - فقبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في ١٥ مايو كان يبدو على عزام الاضطراب

(١) يذهب عارف العارف (درس النكبة . ص ٣٤٣) إلى أن رؤساء الأركان العرب أسندوا القيادة العليا للملك عبد الله بطلب منه وإصرار من وزارة الخارجية البريطانية . ويشير إلى أن طلب الملك محفوظ في ملفات الأمانة العامة للجامعة الدول العربية بالقاهرة .

(2) F.O. 141/1246, no. 44 Amman to Cairo, dated 29-4-48.

والإجهاذ ، خاصة وأنه لم يكن يتوقع أن تؤدي المسألة الفلسطينية إلى إعلان الحرب على اليهود وأنه كان يعتبرها مجرد « مسألة سياسية »^(١) . وقد سبق لارتباكها أن جعله يعرض على بريطانيا إنشاء هيئة عسكرية عربية مهمتها الاشتراك مع الإنجليز في إجراء محادثات حول إنشاء هيئة مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط على المستوى الفني^(٢) . كما عرض إقامة اتفاق عسكري بين الدول العربية وبريطانيا وأبدى تحييده للتوصل إلى معاهدات بين الدول العربية على نمط المعاهدة الأردنية الأخيرة ، وإن لم يبين الصلة بين سلسلة المعاهدات هذه وبين بريطانيا أو الكتلة الغربية ، ولو أنه تصور أن تكون هذه الصلة ذات طابع اقتصادي على نمط مشروع مارشال الخاص بإنعاش أوروبا وأن تعاون الدول العربية مع الغرب لمقاومة العدوان الخارجي على الشرق الأوسط كان يقتضي إعداد الرأي العام لقبوله^(٣) . وقد أصاب عزام كبد الحقيقة حين أشار للسفير البريطاني في القاهرة إلى أن الاستعدادات العسكرية التي كانت تقوم بها الدول العربية تستهدف إنقاذ الزعماء العرب من جماهيرهم التي ذهب إلى احتمال قيامها بقتلهم إذا لم يقوموا بإجراء ما ، وأكد له أن دخول المتطوعين العرب إلى فلسطين لم يعد أن يكون إجراءً دفاعياً بحكم أن اليهود كانوا يشنون الهجوم في كل مكان بما في ذلك المناطق المخصصة للدولة العربية^(٤) . فالحكومات العربية كانت في الواقع أميل إلى المهادنة حفاظاً على ماء الوجه خاصة وأن الجماهير العربية كانت تطالب بالمبادرة بالقيام بعمل مباشر ، كما كانت نهياً للتردد يشلها احتمال نشوب ثورات شعبية في حالة عدم اتخاذها إجراء حاسماً أو في حالة تعرضها لهزيمة عسكرية في فلسطين ، ومن ثم بحثها عن صيغة تجنبها كلا الاحتمالين .

وفي ١٧ إبريل كان عزام قد زار السفير البريطاني في القاهرة لينقل إليه شفهايا القرارات التي اتخذتها اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية وهي تقضي بأن تمدد بريطانيا انتدابها على فلسطين تمهيداً لقيام دولة فلسطينية مستقلة بشرط أن توقف الهجرة اليهودية ويتوقف العمل بقرار التقسيم . وقد لمح عزام إلى أن البديل هو حرب الاستنزاف التي توقع أن يتصر العرب في نهايتها وإن كان ذلك يستلزم بعض السنين ، كما لمح إلى أن بإمكان العرب فرض نطاق صحي

(1) F.O. 816/156, Memorandum from Glubb to Pirie Gordon, dated 4-6-49 .

(2) F.O. 141/1277, Minute (Signed C.T. Barclay) dated 19-3-48.

(3) F.O. 141/1314, Chapman-Andrews to F.O. dated 16-4-48 .

(4) F.O. 141/1246, no. 143, Cairo to F.O., dated 28-4-48 .

حول فلسطين لحسم النزاع ومنع امتداد القتال إلى الشرق الأوسط . وفي محادثة أجراها عزام مع سير جلبرت كلايتون المستشار السياسي بمكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة في ١٦ إبريل طرح بديلاً لتمديد الانتداب وهو أن تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا بالاشتراك مع دولة عربية أو أكثر بالتعهد لإقامة دولة مستقلة في فلسطين ، مشيراً إلى أن اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية على استعداد تام لقبول الهدنة توطئة لوقف القتال بشرط التخلي نهائياً عن قرار التقسيم والاستجابة للمطالب التالية :

- ١ - وقف الهجرة اليهودية في مقابل وقف تسلل العرب إلى داخل فلسطين .
 - ٢ - مبارحة اليهود غير الحاصلين على الجنسية الفلسطينية في مقابل مبارحة الفدائيين العرب .
 - ٣ - نزع سلاح الطرفين المتحاربين واتخاذ الاحتياطات اللازمة للإشراف على نزع السلاح .
- خاصة وأن العرب كانوا في رأيه على استعداد لوقف القتال الدائر في فلسطين دون أن يعترفوا بوجود دولة يهودية^(١)

وعلى حين بدت العراق وشرق الأردن في مناقشات الجامعة العربية أكثر الدول العربية مناداة بالتدخل العسكى ، إلا أن سوريا ومصر والسعودية والفلسطينيين ، كل لأسبابه الخاصة ، عارضوا هذا الاتجاه شكاً في نوايا الملك عبد الله ، وإن كانت هذه الأطراف قد أخفت معارضتها لاستخدام الجيوش النظامية بإدلاء مسئوليتها بتصريحات ومقترحات سياسية متطرفة . وكانت مصر منذ البداية أقل أعضاء الجامعة العربية حماسة للتدخل العسكى وحاولت أن تواجه ضغط العراق وشرق الأردن بتأجيل قرار التدخل لأطول فترة ممكنة وتجاهل معظم القرارات الفعالة . فلم يكن في مصلحة المسئولين المصريين ، وهم يواجهون الإنجليز والصعوبات الداخلية الضخمة في المجالين الاجتماعى والسياسى ، أن يزجوا بالجيش في المعركة ، خاصة وأنهم كانوا يدركون أنه غير مستعد للاشتراك في القتال . هذا إلى أنهم كانوا يدركون أن اليهود أكثر تنظيمًا وتسليحًا وأن عرب فلسطين هم الذين سيتلقون الصدمة الأولى بحكم أن القادة اليهود قد تلقوا تدريباً جيداً على الحرب وأن خبراء من الاتحاد السوفيتى كانوا قد وصلوا إلى فلسطين^(٢) . لهذا ساندت الحكومة المصرية الإخوان المسلمين الذين تسلموا إلى

(١) F.O. 141/1233, Emery to Tomlyn, dated 12-12-47.

(٢) F.O. 141/1233, from Emery to Tomlyn, dated 12-12-47.

قطاع غزة والنقب في أوائل عام ١٩٤٨ وشجعت الضباط والجنود على الاستقالة من العمل بالقوات المسلحة بهدف التطوع للقتال إلى جانب إخوتهم الفلسطينيين . ورغم ذلك فلم تكن الدوائر المصرية توافق على قيام القوات الأردنية وحدها باحتلال القسم العربي من فلسطين ، ولو أن تردد مصر في تحريك قواتها المسلحة عبر الحدود كان يجعل من الصعب عليها أن تعترض على الإحتلال الأردني فيما لو أدى إلى المحافظة على الأمن والتمهيد لحل وسط ما . وكان من رأى السفير البريطاني في القاهرة أن المصريين كانوا أميل إلى القول بأنه طالما أن العرب سيسيطرون على أى حال على المناطق المخصصة لهم في قرار التقسيم فإنهم لن يستفيدوا شيئاً من الاحتلال الأردني للقسم العربي من فلسطين على اعتبار أن هذا الإجراء سيفسر على أنه محاولة للتوسع الهاشمي ^(١) .

ورغم أن الحكومات العربية كانت أميل إلى قبول اقتراح الهدنة الذي تبنته كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، إلا أن الملك عبد الله كان من أشد معارضي الهدنة التي أعلن رفضه لها رسمياً في ١٣ مايو حين زارت عمان لجنة مجلس الأمن الخاصة بالهدنة . فقد أعلن في الإذاعة رفضه لهذه المقترحات وأنه لن يسير في ركاب الجامعة العربية إذا ما قبلتها ، بل سيأمر جيشه بالزحف على فلسطين بعد ١٥ مايو . وموقف عبد الله هذا مرتبط بنخطته الخاصة بضم القسم العربي من فلسطين دون اكتراث بموقف الدول العربية الأخرى - للحرب وحدها هي التي تضمنى الشرعية على هذا الضم ^(٢) . وسر تجاهل عبد الله للدول العربية الأخرى التي لم تأس قبل ١٥ مايو من إمكان التوصل إلى صيغة تمنع نشوب الحرب ، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت - كما سبق أن رأينا - قد عدلت موقفها وأبدت استعدادها للتخلي عن قرار التقسيم ، هو أنه كان يدرك أن الموقف في صالحه بعد أن تغلب اليهود على الفلسطينيين وعلى جيش الإنقاذ ^(٣) . فقد كان متحمساً لاحتلال أجزاء فلسطين العربية وفق مانص عليه قرار التقسيم ، وبخاصة القدس ذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى العالمين العربي والإسلامي ، وهي المدينة التي تضم رفات والده الشريف حسين ، وكان بإمكانها أن تعوض الهاشميين بعض الشيء عن فقدهم للبقاع الإسلامية المقدسة في الحجاز .

(1) F.O. 141/1246, Campbell to F.O. dated 2-1-48.

(2) Ibid, teleg. no. 478, Cairo to F.O., dated 17-4-48.

(٣) صرح مصدر فرنسي في أوائل مايو ١٩٤٨ بأن المعاهدة البريطانية - الأردنية كانت تتضمن بنداً سرياً يعد عبد الله بعرض فلسطين وأن السعودية وسوريا ومصر قد شجعت على خوض الحرب بهدف توريثه تمهيداً لإقامة حكومة فلسطينية يرأسها المفتي ، وأن هذا هو سر توجه جولدا مايرسون (ماتر فيها بعد) لمقابلة عبد الله .

وفي أوائل مايو أرسل الزعماء العرب المجتمعون في دمشق رسالة إلى رئيس الوزراء الأردني يحثونه فيها من جديد على التدخل المباشر في فلسطين . وكانت إجابة رئيس الوزراء تنم عن التهرب من تحديد تاريخ دخول الفرقة العربية إلى فلسطين وعن الالتزام بقرار شرق الأردن السابق الخاص بعدم الاشتراك إلا في حركة عامة من جانب كل الدول العربية بعد حسم مسألة القيادة - ومن الواضح أنه كان يهدف إلى كسب الوقت ^(١) . وحينئذ تحركت مخاوف الملك فاروق من احتمال سيطرة الملك عبد الله على فلسطين وسيره قدما صوب تحقيق أطماعه الخاصة بمشروع سوريا الكبرى - لهذا قرر في آخر لحظة الاشتراك في الحرب دون أن يتوفر للقيادة المصرية الوقت الكافي لتعبئة الاحتياطي ، خاصة وأن ملك مصر كان يتوقع عدم نشوب معارك كبرى بحيث لا تعدو الحرب أن تكون مظاهرة سياسية - فقد كان يهدف إلى إقامة حكومة أغلبية في ركاب الجيوش المنتصرة من المحتمل جدا أن يرأسها المفتي وبذلك يمكن عرقلة مشروع سوريا الكبرى ^(٢) ، خاصة وأن عبد الرحمن عزام قد مناه بتبوء زعامة العالم العربي كله وأقنعه بأن إنقاذ فلسطين ، الذي زين له أنه سيتحقق بسهولة خلال ثلاثة أسابيع ، سيكون الخطوة الأولى التي تقوم بها الجامعة العربية ، تحت زعامة مصر ، لضمان حرية ليبيا أولا ثم بقية شمال إفريقيا ^(٣) . وكان فاروق قد توصل إلى أن القيام بمغامرة حربية من شأنه أن يحول أنظار الرأي العام المصري عن المشاكل الداخلية التي كانت تواجه البلاد وأن يقوى سلطته . وكان مجلس الشيوخ المصري قد عقد جلسته سرية اتخذ فيها قرارا يشتم منه أن الحكومة المصرية لم تلتزم بصفة قطعية بالتدخل المسلح في فلسطين بل طلبت - وحصلت على - موافقة برلمانية على مثل هذه السياسة في حالة عدم التوصل إلى هدنة في شتى ربوع فلسطين ^(٤) ، ولو أن رئيس الوزراء المصري ، محمود فهمي النقراشي ، أبلغ مجلس النواب في جلسة سرية انعقدت في ١٤ مايو

(1) F.O. 141/1246, no. 59, Amman to Cairo, dated 6-5-1948.

(2) O. Persson, *op. cit.*, p. 57.

(3) F.O. 141/1247, no. 1098, Campbell to F.O., dated 23-7-48.

وثيقة أخرى بنفس الملف من كامبل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ يولي ١٩٤٨ . وقد صرح المستشار الصحفي للملك فاروق بأن هذا الأخير تلقى معلومات غير صحيحة من عزام ووزير الحربية محمد حيدر وبأن هذه المعلومات هي التي أغرت الملك بإرسال جيشه إلى فلسطين في ١٥ مايو (رسالة من كامبل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧/٧/٤٨) .

(4) F.O. 141/1246, Cairo to F.O. dated 12-5-48.

بأن الجيش المصرى لن يبرح البلاد بأى حال طالما ترابط القوات البريطانية فوق أراضيها^(١). وهناك من يقول إن الانجليز كانوا يريدون أن تدخل مصر الحرب لأنهم عرفوا عن طريق بعثتهم التى كانت تعمل فى مصر أن المصريين بسبب قلة جنودهم وأسلحتهم سيخسرون الحرب لاحتالة. وكانوا يريدون أن تعرف مصر قدرها فتقف عند حدها ولا تطلبهم بالخروج من بلادها^(٢). بل إن فوزى القاوقجى اتهم بريطانيا وأمريكا بإثارة الحرب لفرض سياستها المقررة دون أن يستطيع العرب أن يوجهوا إليها أى لوم أو اتهام. بحكم أن الإنجليز والأمريكان كانوا يرغبون فى أن يدخل العرب الحرب ليخسروها^(٣).

وهكذا دخلت الجيوش الأردنية والمصرية والعراقية والسورية واللبنانية^(٤) فلسطين فى ١٥ مايو وهى تجهل كل الجهل حالة اليهود ومقدار قواتهم ومدى تسلحهم ومناعة تحصيناتهم، فى الوقت الذى كان فيه اليهود يعرفون كل شىء تقريباً عن هذه الجيوش. ومن الإجراءات الأولى التى بادر الملك عبد الله إلى اتخاذها بصفته قائداً عاماً فخرياً حل جيش الإنقاذ والعمل على مبارحته فلسطين^(٥). ولو أن هذا الجيش واصل القتال برغم انتهاء مهمته فى صبيحة يوم ١٥ مايو لمدى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين. وعلى أى حال فلم يلبث القاوقجى أن انصاع فيما بعد لأوامر الملك عبد الله بسبب عدم مساندة الجامعة العربية له نتيجة لخشية الزعماء السوريين من أن يضع الملك عبد الله يده على جيش الإنقاذ ويستعمله لحسابه الخاص فيما يتعلق بمشروع سوريا

(١) سالتان من كامبل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ - ١٢ - ٤٨.

(٢) عارف العارف. درس النكية ص ٣٤٠

(٣) فلسطين فى مذكرات القاوقجى. ج ٢. ص ٢٨٣ - ٤.

يقول أحمد حمروش (قصة ثورة ٢٣ يولية. ج ١. ص ١٣٢ - ٣) عن مذكرات الدكتور/محمد حسين هيكل أن فؤاد سراج الدين - زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ - سأل النقراشى خلال جلسة البرلمان المنعقدة فى ١٢ مايو والى طلب فيها النقراشى دخول القوات المسلحة المصرية إلى فلسطين. عما إذا كان قد قدر موقف الإنجليز ووعد بلفور وعن احتمالات طعنهم للجيش المصرى من الخلف وأن إجابة النقراشى كانت على الوجه التالى: « إننى متفائل - ونحن نعرف قوة اليهود تماماً. وأنا أحب أن أطمئنتك إلى أن الإنجليز أيضاً هم الذين شجعونى على ذلك ».

(٤) قدمت السعودية قوة صغيرة لكى تنضم إلى الجيش المصرى.

(٥) فى مارس ١٩٤٨ عرض الملك عبد الله على القاوقجى أن ينضم إليه فى تحقيق مشروع سوريا الكبرى. ويذكر القاوقجى أنه اعتذر عن ذلك لأنه كان يضع فلسطين نصب عينيه قبل أى شىء آخر. (فلسطين فى مذكرات القاوقجى. ج ٢ - ص ١٥٢ - ٣).

الكبرى^(١) . وما أن بدأ القتال بين الجيوش العربية والقوات الصهيونية حتى حث ييفن حكومة الولايات المتحدة على أن تساند في مجلس الأمن القرار البريطاني الداعي الفريقين المتحاربين إلى وقف إطلاق النار - فقد كان من المتوقع . في حالة وقف القتال والسلاح للقوات اليهودية والعربية بالتحرك إلى داخل أقسام فلسطين العربية واليهودية . تحديد التسوية السلمية الممكن ترتيبها تحت إشراف الوسيط الدولي فولك برنادوت السويدي الذي تم تعيينه في ٢٠ مايو . كما اقترح ييفن على الأمريكان عدم التسرع في رفع الحظر على تصدير الأسلحة - ولم يكن بنوى الاعتراف بالدولة اليهودية في المستقبل القريب أو مساندة أى اقتراح بقبولها عضواً في الأمم المتحدة . فرغم اعتراف الأمريكان الواقعي De Facto بالدولة اليهودية فإنهم لم يلتزموا بأى اعتراف محدد بالحدود ولهذا كان ييفن أميل . في حالة قبول الطرفين حلاً وسطاً . إلى أن يقوم هذا القبول على أساس حدود تختلف عن تلك التي أوصى بها قرار التقسيم . كما كان شديد الرغبة في أن يواصل الأمريكان حظرهم لتصدير السلاح - ففي حالة إلغائهم له كان من المحتم أن تضطر بريطانيا إلى تصدير الأسلحة للدول العربية^(٢) ، وفي هذه الحالة تكون قد سلحت جانباً في الوقت الذي تسلح فيه الولايات المتحدة الجانب الآخر . مما ينذر بالاصطدام بين الدولتين^(٣) . ولم تكون مهمة ييفن في مواجهة الأمريكان بالمهمة السهلة - فنجد انتهاء الانتداب تركيز التعليق في الولايات المتحدة على ما أطلق عليها اسم الغزو العربي - إذ صوّرت القوات العربية بأنها متفوقة على قوات اليهود وبأنها هي التي شنت العدوان . كما وصفت « الفرقة العربية » بوجه عام بأنها تخطى بالتمويل والتدريب البريطانيين وقيل الكثير عن أن عبد الله العوبة في يد بريطانيا التي كان بإمكانها أن تسيطر بسهولة على نشاطاته فيما لو أرادت . وبالتالي ساند أنصار الصهيونية رفع الحظر الأمريكي على تصدير الأسلحة بمن في ذلك الناطقون بلسانهم في الكونجرس . وكانت الإدارة الأمريكية شديدة الحساسية لهذه الضغوط الصهيونية لأسباب انتخابية بحيث وجهت النقد إلى الإنجليز

(١) O Persson, p. 50

(٢) كان الإنجليز قد وافقوا في الأمم المتحدة على وقف تزويد العراق ومصر وشرق الأردن بالأسلحة برغم العقود التي كان قد جرى توقيعها بهذا الصدد وقد التزمت بريطانيا بموافقتها هذه باعتبارها جزءاً من محاولة قيام حظر عام لتصدير الأسلحة إلى الفريقين المتحاربين . هذا برغم أن اليهود كانوا قد توصلوا إلى اتفاقية سلام مع تشيكوسلوفاكيا . عن تفاصيل هذه الصفقة راجع :

Arnold Krammer, op. cit. - Green, pp. 58ff

(3) F.O. 371/68649, teleg. no. 5459 (immediate - secret), F.O. to Washington, dated 20-5-48.

لاتباعهم سياسة مكيافيلية غير مترابطة على أساس أنهم يناصرون إقامة هدنة في فلسطين في الوقت الذى يقدمون فيه المساعدة العسكرية للعرب .

وعلى أى حال فن الحلول التى جالت فى ذهن بيفن أن يبدأ برنادوت فى التفكير فى نوع الجهاز الممكن أو المطلوب لتحقيق بعض الأهداف التى علقت على الاتحاد الاقتصادى الوارد فى قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر . وكان لديه حل آخر هو أن تتخلى الدول العربية عن قيام دولة عربية فى فلسطين وأن تستولى كل منها على جزء من أراضيا : فيضم الملك عبد الله القسم الأوسط من المنطقة العربية وربما غزة ، ويضم المصريون المنطقة الممتدة بين الحدود المصرية وغزة نظراً لاحتلالهم لها وتقتسم مصر وشرق الأردن صحراء النقب . وكان هذا الحل الأخير يتمشى مع مصالح بريطانيا خاصة إذا ما حصل عبد الله على مخرج إلى البحر عند غزة - فن شأن ذلك أن يوفر حاجزاً قوياً فى وجه التوسع الشيوعى صوب الشرق والجنوب ويوفر لبريطانيا منطقة واسعة من الأراضى العربية الصديقة التى بإمكانها أن تسمح لها بالحصول على تسهيلات استراتيجية ، فى حين أن دولة عربية مستقلة فى فلسطين ستكون من الصغر والضعف بحيث لا يمكنها الوقوف على قدميها وقد تنهار نتيجة للضغط والتغلغل الصهيونيين . وفى حالة فشل مثل هذه الخطة نتيجة للمنافسات العربية كان بيفن يرى أن من المحتمل التوصل إلى حل سريع باشتراك الدول العربية فى السيطرة على غزة وإيجاد ممر بين غزة والعقبة ^(١) . وفى محاولة بريطانيا إقناع العرب بقبول وقف إطلاق النار أشارت إلى أن تقدم القوات العربية قد توقف إلى حد كبير وأن مرور الوقت سيمكن اليهود من زيادة قواتهم واستيراد مزيد من العتاد الحربى وبخاصة الطيران ، خاصة وأنهم كانوا يعدون العدة للقيام بهجوم مضاد كبير يساعدهم على غزو الأراضى العربية خارج فلسطين . وقد أشار بيفن إلى أن قبول العرب لوقف إطلاق النار فى الوقت الذى يرفضه اليهود من شأنه أن يكسب العرب ثقل الشعور والضغط الدوليين ، فى حين أن رفضهم سيجعل بريطانيا عاجزة عن بذل مزيد من الجهود لصالحهم . كما أشار إلى أن استمرار القتال سيؤدى إلى تدهور وضعهم العسكرى وخسارتهم لقسط كبير من المساندة الدولية لقضيتهم وإلى اتخاذ إجراءات دولية ضدهم من شأنها أن تستبعب انهيار أنظمتهم

(1) F.O. 141/1246, no. 706, F.O. to Cairo, dated 25-5-48.

السياسية والاقتصادية^(١) . وبالإضافة إلى هذا فقد أبدى ييفن أسفه لاستمرار الأخبار المبالغ فيها التي كانت تتداولها الصحافة العربية حول النجاحات التي حققتها الجيوش العربية ولرفض العرب قيام دولة يهودية ، ونبه الدول العربية إلى أن جيوشها لن تلبث أن تواجه في المستقبل القريب نقصاً شديداً في الذخيرة - وبالتالي كان في صف قبول كل من العرب واليهود تقديم تنازلات سياسية باعتبار ذلك أفضل من مخاطر محاولة حسم التراع بالقوة المسلحة ، وأشار إلى أن العرب سيتوصلون إلى مزايا معينة من إقامة منطقة محددة تحت السيطرة اليهودية - سواء أطلق عليها اسم دولة أم لا - على اعتبار أن ذلك سيحول دون مزيد من توسع اليهود وسيؤدي إلى تحديد الهجرة .

وفي النهاية أمكن في يونية التوصل إلى هدنة مدتها أربعة أسابيع . وكانت هذه الهدنة في صالح اليهود^(٢) الذين كانوا يواجهون الضغط العربي قبل أن تصلهم كميات الأسلحة التي كانوا ينتظرونها من الخارج وبخاصة من تشيكوسلوفاكيا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا . وما أن وافق العرب واليهود على الهدنة حتى تحققت المرحلة الأولى صوب محاولة بريطانيا حل المشكلة الفلسطينية وفق مشروعات ييفن ، خاصة وأنه كان لا يمكن تجنب صدور توصية جديدة من جانب الأمم المتحدة تركزى قيام دولة يهودية مما يفرض على العرب أحد خيارين هما : الاعتراف بالدولة اليهودية أو استئناف القتال - وفي هذه الحالة يواجه الزعماء العرب موقفاً صعباً : فإذا ما قبلوا بقيام الدولة اليهودية فإن ذلك سيؤدي إلى كشف زيف تصريحاتهم البراقة وماتضمنته بياناتهم اليومية من انتصارات ضخمة . أما في حالة استئناف القتال فقد كان من المتوقع أن

(1) F.O. 141/1246, no. 853, F.O. to Cairo, dated 30-5-48 and no. 753, F.O. to Cairo, dated 23-5-48.

(٢) عزز العرب خلال الهدنة قواتهم بنسبة الثلث فأوصلوا أعدادها إلى ٣٥٠٠٠ مقاتل في حين أوصل اليهود قواتهم إلى ٦٠٠٠٠ مقاتل .

Safran, Israel - the embattled ally, p. 57 .

في أواسط يونية قدرت هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الاحتياطي البشري لدى كل من الطرفين المتقاتلين على الوجه التالي : الحد الأعلى لتعبئة اليهود ١٨٥٠٠٠ والعرب حوالي ١٤٠٠٠٠ من الجنود الممكن أن يشتركوا في القتال اشتراكاً فعلياً . وفي نوفمبر قدر الانجليز أن القوة الجوية الاسرائيلية بلغت حوالي ١٥٠ - ١٦٠ طائرة حربية يقودها متطوعون أجانب (Green, pp. 72-3) ويؤكد جرين أن اليهود كانوا يتفوقون على العرب في كل معركة يخوضونها سواء في العدد أو العدة . وقد قدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - بعد الهدنة الأولى - أن القوات اليهودية كانت تتفوق على القوات العربية « في فلسطين أو بالقرب منها » بما نسبته ١ : ٢ ، ورجحت أن يتمكن اليهود من القيام بهجوم شامل ويطردوا القوات العربية من فلسطين . (Ibid, p 34)

يواجهوا الهزيمة ثم يلجأوا لبريطانيا طلباً للنصح، حينئذ يواجهونها بخيارات صعبة. لهذا زكى مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة أن تنصح لندن العرب بالتسليم بقيام الدولة اليهودية رغم أن مثل هذه النصيحة قد تعرض بريطانيا للاتهام بأنها قضت على روح، بل نص، مخالفتها. كما أن بريطانيا كانت تواجه أسطورة آخذة في الانتشار مفادها أن الجيوش العربية كانت على وشك إحراز نصر كامل وأن ذلك لم يتحقق نتيجة لضغط بريطانيا في سبيل الهدنة ورفضها تزويد العرب بالأسلحة^(١) التي جرى دفع أثمانها بعد توقيع عقودها. لهذا زكى مكتب الشرق الأوسط أن يقال للعرب إنهم والانجليز شركاء في هذه القضية: فالدولة اليهودية في غير صالح الطرفين وليس بإمكان بريطانيا أن تواجه أمريكا وروسيا معا وليس في صالح أحد أن تواجه الأمم المتحدة الهزيمة - وبالتالي فعلى بريطانيا والعرب أن يسلموا بما لم يمكن تجنبه، وقد يكون من الممكن تخفيف وقع إقرارهم للأمر الواقع ولو قليلا بالتأكيد للعرب بأن بريطانيا ستبذل لهم المساعدة إذا ما حاولت الدولة اليهودية أن تقوم بمزيد من التوسع على حساب الأراضي العربية^(٢).

وقد دافع ييفن عن موقف بلاده من الدول العربية خاصة وأنها لم تحثها على التدخل المسلح في فلسطين ولم تعدها بالمساعدة إذا ما قامت بذلك - فقد دخلت جيوش هذه الدول فلسطين بمحض اختيارها في معظم الأحوال دون أن تحاط بريطانيا علما بذلك مسبقا. وأشار إلى أن القدر الضئيل من النجاحات العسكرية التي حققتها هذه الدول يدل على أن قواتها عاجزة عن القيام بعمليات عسكرية كبيرة كفيلة بالقضاء على الدولة اليهودية. وبين ييفن أن بريطانيا،

(١) كانت مصر بعد نشوب الحرب قد طلبت من بريطانيا أن تزودها بالأسلحة. إلا أن الحكومة البريطانية اعتذرت عن تلبية هذا الطلب وبلغت مصر وبلدان الشرق الأوسط الأخرى بأنها قررت قصر تقديم الأسلحة على الوفاء بطلبات كانت قد تقدمت بها الحكومات التي تربطها معاهدات ببريطانيا - فإذا ما أخلت بهذا الشرط كان من المؤكد أن ترفع الولايات المتحدة حظرها لتصدير الأسلحة F.O. 141/1246, no. 742, F.O. to Cairo, dated 21-5-48 - ورقم ٣٩، بنفس الملف). كما بررت الحكومة البريطانية موقفها هذا بأن المعاهدات التي وقعت مع كل من مصر والعراق وشرق الأردن ترتبط بالتزاماتها إزاء الأمم المتحدة خاصة وأنها نصحت العرب مرارا وتكرارا بعدم شن الحرب وقبول الهدنة بالشكل الذي يقوى وضعهم من وجهة القانون الدولي. في حين أن شن الدول العربية للحرب مناف لهذا القانون بحكم أنها لم تتعرض لعدوان مسلح F.O. 141/1247, Campbell to F.O. dated 1-7-48

(٢) نفس الملف - مذكرة من القاهرة بتاريخ ١٧ يولية ٤٨ و ١٤١/١٢٩٢ - من وزارة الخارجية البريطانية إلى مستشارية سفارتها بالقاهرة بتاريخ ٤ يونيه ١٩٤٨).

قبل التوصل إلى الهدنة . واصلت تقديم العتاد الحربى لكل من مصر وشرق الأردن والعراق وأنها كانت هى صاحبة المبادرة الخاصة بتعيين الوسيط الدولى الذى لم يُلزم بتنفيذ قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة . وأشار إلى أن الحكومة البريطانية أمكنها بصعوبة أن تحول دون إدانة الدول العربية ، وأنه لولا ذلك لا عتبرت معتدية ولا ستتبع ذلك نتائج خطيرة . كما أشار إلى أن الهدنة جاءت فى وقت كانت فيه القوات العربية منتشرة على مساحات واسعة من فلسطين وكانت إمداداتها توشك أن تنفذ . وأنكر ييشن أن فرض الهدنة حال دون الانتصار النهائى للعرب . بل بين أنه حال دون تعرضهم لهزائم محققة . وطالب الدول العربية بأن تصارح شعوبها بالحقائق التى حجب عنها وأن تعد لها لمواجهة نتائج ذلك توطئة للتوصل إلى تسوية نهائية^(١) ترضى كلا من العرب واليهود . مقترحا القيام بجهد جديد فى مجلس الأمن لاستيعاب أعداد كبيرة من اليهود المشردين فى أماكن أخرى غير فلسطين . كما كان أميل إلى ضمان حدود الدولة اليهودية خاصة وأن العرب كانوا يخشون أن يتكسده المهاجرون اليهود فى داخلها وأن يزداد تطورها الاقتصادى والاجتماعى بمساعدة الدولارات الأمريكية وأن تنفجر بمرور الزمن خارج حدودها وتحاول التوسع على حساب جيرانها .^(٢) وأشار ييشن إلى وجود منطلقات لإقناع اليهود بقبول تسوية ملمحا إلى أن تطوير المنطقة اليهودية اقتصاديا يستلزم تعاونها مع السكان العرب وإلى أن من واجب اليهود أن يتطلعوا إلى إقامة علاقات تجارية حسنة مع الدول العربية المجاورة وبخاصة فيما يتعلق بالوفاء بواجباتهم النفطية . كما لمح إلى أن قدرة فلسطين على استيعاب مزيد من المهاجرين تتوقف على تطوير الدولة اليهودية اقتصاديا وإلى أن هذا بدوره كان يتوقف على تعاون العرب معها .^(٣)

وقد حاولت بريطانيا اتخاذ الخطوات اللازمة لتهديد وقف إطلاق النار فى حالة عدم التوصل إلى اتفاق خلال أسابيع الهدنة الأربعة وأن تحاول - بالتعاون مع الولايات المتحدة إن أمكن - التوصل إلى أحد الحلين الآتيين :

١ - التقسيم الذى يتضمن إيجاد دولة يهودية على أن تكون مساحتها أصغر من المساحة التى أقرتها خطة الجمعية العامة . فإذا ما تقرر التقسيم فحينئذ يتم توزيع معظم المناطق العربية بين

(1) F.O. 141/1247, no. 1454, F.O. to Cairo, dated 25-8-48.

(2) F.O. 371/68650, no. 6612 & no. 889, F.O. to Inverchapel, dated 18-6-48.

(3) F.O. 141/1247, no. 1056, F.O. to Cairo and other capitals, dated 21-6-48.

شرق الأردن ومصر بشرط أن يؤكد الملك عبد الله لسوريا والسعودية أنه قد تخلى عن مخططاته العدائية إزاءهما .

٢ - ترتيب مؤقت ينص على قيام السلطة اليهودية في أجزاء معينة من فلسطين والسلطة العربية في بعضها الآخر - والهدف من ذلك هو أن تتمكن الحكومات العربية من تهدئة رأيها العام على أن يكون مفهوماً أن هذا الحل سينتهى بالتقسيم في نهاية المطاف .^(١)

وقد أبدى عزام ، بعد وقف إطلاق النار ، أسفه لأن القتال لم يستمر لمدة شهرين أو ثلاثة شهور أخرى كانت في رأيه كفيلة بتمكين العرب من تحقيق النصر النهائي وحسم المسألة اليهودية في فلسطين لمدة قرن من الزمان . وأشار عزام إلى أن اللجنة السياسية للجامعة العربية قد بلغت الوسيط بنوع التسوية التي يمكنها قبولها : فهي قد تكون على استعداد لتجاوز المقترحات العربية السابقة المفضية إلى الاستقلال الذاتي المحلي ، ولكنها مع ذلك أبدت إصرارها على قيام حكومة مركزية تتولى الإشراف على الشؤون ذات الأهمية الحيوية بما في ذلك الهجرة وحسم مشكلة الأراضي . وقد حاول برنادوت أن يقنع الزعماء العرب بالالتقاء في مؤتمر مع الزعماء اليهود ، ولكن العرب رفضوا هذا العرض بشدة ، كما رفض عزام أى حل وسط يتضمن قيام دولة يهودية ذات سيادة ، مفضلاً مواصلة القتال أياً كانت نتائجه على أى اعتراف بقيام دولة يهودية : فأى تعاون مع اليهود ، في رأيه ، مسألة مستبعدة على اعتبار أن اليهود لا يمكن الوثوق بهم ، وأن زعماءهم لا بد أن يقفوا تحت سيطرة عناصر لا تكتفي بالتقسيم بل تطمح في ضم شرق الأردن - واستشهد عزام على عدم إمكان الثقة باليهود بنزقهم للهدنة .^(٢) وهكذا كانت اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية تواجه قراراً شديداً الصعبة - إذ كان عليها أن توافق أولاً على تمديد وقف إطلاق النار في الوقت الذي حسن فيه اليهود وضعهم إلى حد كبير . وقد صرح السفير البريطاني في القاهرة لرئيس الوزراء العراقي بأن مجلس الأمن سيعلن بالتأكيد ، في حالة استئناف القتال نتيجة لقرار عربي ، أن العرب معتمدون وأن من المحتمل جداً أن يتخذ إجراء طبقاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة - وفي هذه الحالة لن يمكن لبريطانيا أن تتحدى قرار الأغلبية - وبالتالي بين كامبل ميزة تمديد الهدنة على اعتبار أن استئناف القتال

(1) F.O. 371/68650, despt. (Signed Wright) dated 15-6-48.

(2) F.O. 141/1247, no. 21, Cairo to F.O. dated 9-7-48.

كما رفض العرب هذه المقترحات التي قُبرت في المهدي . وعلى حين قبلت إسرائيل تمديد الهدنة وكذلك الحال بالنسبة إلى شرق الأردن والسعودية والعراق ولبنان . إلا أن المصريين والسوريين أصروا على استئناف القتال . فقد سبق لأجهزة إعلامهم أن روجت للانتصارات العربية المدوية بحيث كان من الصعب عليها تبرير استمرار الهدنة^(١) . وهكذا بدأ المصريون القتال بعد انتهاء أمد الهدنة (٩ يونية) . وكان ذلك مقدمة لحرب الأيام العشرة التي أحرز خلالها اليهود انتصارات سريعة بعد أن خطط قادتهم لإنهاء مرحلة الدفاع والانتقال إلى الهجوم . فقد احتل الإسرائيليون اللد والرملة وأمكن تأمين تل أبيب وتوسيع الممر الذي يوصل القدس بالجنوب وتطهير معظم خط السكة الحديدية الموصل إلى القدس ووقف الهجوم المصري على الجبهة الجنوبية . وحين فرضت الأمم المتحدة هدنة ثانية في مساء ١٨ يولية كان الإسرائيليون قد نجحوا في فتح ممر ضيق يفضي إلى النقب وسدوا الطريق الممتد من الشرق إلى الغرب فيما بين المجدل وبيت جبرين . وحين تلقى نظرة عامة على العمليات العسكرية في يولية خلال حرب الأيام العشرة نلاحظ أن القوات الإسرائيلية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً : فقد ناه سلاحها الجوي بعد الحصول على طائرات مسرشميت من تشيكوسلوفاكيا وعلى ثلاث قلاع طائرة استطاعت أن تغير على القاهرة ودمشق .

= فلسطين العربية وتقسيم النقب مع مصر في مقابل ضم الجليل الغربي وإيفاء إلى الدولة اليهودية وتدويل القدس وقيام ميناء حري حيفا ومطار حري اللد .

F.O. 371/68644, no. 1154, F.O. to Amman, dated 16-12-48.

F.O. 816/133, no. 1089, Bevin to Kirkbride, dated 25-11-48.

F.O. 816, 142, no. 1153, F.O. to Amman, dated 16-12-48.

راجع كذلك

Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, p. 148 and p. 323.

(١) لم يود الملك عبد الله الأفراد بقبول مقترحات الوسيط الدولي ومن ثم رفضه لها . ولم يلبث برنادوت أن عدل مقترحاته الأصلية في التقرير النهائي الذي أعده هو وزملاؤه في رودس وقدمه للأمم المتحدة في ١٦ سبتمبر : فقد تخلت عن خطة الاتحاد السياسي والاقتصادي . كما تخلت عن منح القدس للعرب وجعل منها دولة تشرف عليها الأمم المتحدة ولم يتراجع عن منح النقب . بالإضافة إلى مدينتي اللد والرملة (التي كان اليهود قد استولوا عليها وشيكا) . للعرب في مقابل منح اليهود منطقة الجليل الغربي . ولم يتخل عن توصيته بعودة اللاجئين العرب . وقد رفضت من اليهود والعرب هذه المقترحات الجديدة . وفي يوم ١٧ سبتمبر اغتيل برنادوت قرب القدس على أيدي بعض المتطرفين اليهود .

وكان الفشل مصير الهدنة الثانية شأنها في ذلك شأن سابقتها ولاحقتها بحكم أنها لم تكن تمهد لتسوية ما . وعلى أى حال فبعد أن زكى تقرير برنادوت ضم الأراضي العربية في فلسطين إلى شرق الأردن بشرط إجراء تعديلات على الحدود تراها الدول العربية الأخرى عملية أو مرغوباً فيها ، اعترضت الجامعة العربية على ذلك وأقامت في ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ إدارة ظل في غزة يتولى أمرها أنصار المفتي وحصلت على الاعتراف بها من جانب دول الجامعة العربية (باستثناء شرق الأردن) وأفغانستان باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في فلسطين . وكان من الواضح أن هذه الحكومة لن تقف على قدميها ، بل لم يكن يقصد منها أن تبقى طويلاً - إذ أبلغ عزام الدواير البريطانية في القاهرة بأنها ستكون ذات فائدة حين يصل الأمر إلى المساومة مع اليهود . كما أن تأكيد الباجهجي للملك عبد الله على طبيعتها المؤقتة مما يدل على أن الزعماء العرب الجادين كانوا يتوقعون أنها لن تستطيع ممارسة سلطتها في كل فلسطين أو البقاء طويلاً حتى باعتبارها حكومة فلسطين العربية^(١) . على أنه يبدو أن الدوافع الكامنة وراء قيام « حكومة عموم فلسطين » كانت على الوجه التالي :

١ - الرغبة في تهدئة الرأي العام العربي .

٢ - الإصرار على المحافظة على وضع العرب القانوني ، بمعنى ادعاء العرب السيادة على كل فلسطين . ومن المحتمل أن القرار استهدف توفير بديل للاعتراف الدولي بإسرائيل والحيلولة دون اعتراف أى حكومة عربية بالدولة اليهودية بصورة غير مباشرة عن طريق الاستحواذ على مناطق عربية - بمعنى أن القرار كان موجهاً ضد شرق الأردن .

٣ - الإصرار على مواصلة التصدى للدولة اليهودية وإقرار احتمال عجز الحكومات العربية صراحة عن مواصلة القتال . فإقامة حكومة فلسطينية في المنفى قد توفر مرتكزاً للمقاومة العربية ، في الوقت الذي يوفر فيه قرار تشكيلها ومحاولة وضع قوات عربية مسلحة تحت سيطرتها للحكومات العربية الأخرى وسيلة للتوصل من أى مسئولية عن نشوب الحرب بل ولسحب القوات العربية من فلسطين وبذلك يمكن التوصل إلى وسيلة لتهدئة السخط الشعبي ،

(١) F.O. 371/68643, no. 1433, Chapman-Andrews to F.O., dated 15-10-48 .

في حين أن استيلاء الملك عبد الله على القسم العربي في فلسطين لن يؤدي فقط إلى المساس بصفة غير مباشرة بوضع العرب القانوني بل سيؤدي كذلك إلى جعل استمرار المقاومة على أرض فلسطين على الأقل أمراً شبه مستحيل^(١)

وقد أعلن مجلس وزراء « حكومة عموم فلسطين »^(٢) التي كانت قاعدتها غزة الواقعة تحت الإدارة المصرية أن القدس عاصمة الدولة الجديدة وأنه الممثل الوحيد لفلسطين والفلسطينيين ، كما ادعت الحكومة الجديدة أنها صاحبة السلطة على فلسطين كلها ورفضت أي نوع من التقسيم . ثم بذلت محاولة لإقناع الملك عبد الله برفض فلسطين العربية إذا ما عرضت عليه ، ولكنه رفض قبول هذه الخطة أو أي خطة أخرى من شأنها أن تمهد السبيل للتوصل إلى تسوية . وفي ٨ سبتمبر وصل الحاج أمين الحسيني إلى غزة بمساعدة بعض ضباط مصر الأحرار ، وفي أول أكتوبر انعقد مؤتمر فلسطيني أقر دستوراً لفلسطين حددت فيه السلطات على الوجه التالي :

١ - مجلس وطني يتكون من ممثلي شعب فلسطين .

٢ - مجلس أعلى يتكون من رئيس المجلس الوطني ورئيس المحكمة العليا ورئيس الحكومة ويكون رئيس المجلس الوطني رئيساً له . ويقوم هذا المجلس بوظيفة رئيس الجمهورية أو الملك ، فيدعو لانعقاد المجلس الوطني ويكلف من يراه مناسباً لرئاسة الدولة ويصادق على تشكيل الوزارة .

٣ - الحكومة - وتتكون من رئيس وأعضاء يسمون وزراء .

٤ - مجلس الدفاع - ويتكون من رئيس المجلس الوطني رئيساً ورئيس الحكومة ووزير الدفاع . واختير الحاج أمين الحسيني رئيساً للمجلس الوطني كما اختير أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً للحكومة . وأبلغ رئيس الحكومة الحكومات العربية والجامعة العربية بخر إنشاء حكومة عموم فلسطين وأصدر المجلس الوطني قراراً أعلن فيه استقلال فلسطين كلها بحدودها الطبيعية . وقد رفض الملك عبد الله قيام هذه الحكومة التي تحدت سلطته على الأراضي التي كان يسيطر عليها جيشه وأعلن أنه سيقاومها ، وطالب بالقضاء عليها مدعياً أنها لم تنتخب بطريقة

(١) F.O. 141/1246, no. 218, Beirut to Cairo, dated 20-9-48.

(٢) كان مجلس الوزراء يضم عددا من الشخصيات الفلسطينية البارزة .

ديمقراطية وأن مجرد وجودها كان يتضمن اعتراف الجامعة العربية والفلسطينيين بخطة التقسيم وبالتالي بالدولة اليهودية ، وبأن هذا الاعتراف الصريح غير وارد لأنه لا يتماشى مع الأهداف التي أعلنتها الأمة العربية . ومما شجع الملك عبد الله على مقاومة قيام حكومة عموم فلسطين أنها لم يكن لها جيش أو ميزانية أو « بلد » تحكمه بحكم أنها لم توجد إلا على الورق . وحين استؤنف القتال في ١٠ أكتوبر ومنيت القوات المصرية بالهزائم في النقب اضطر بعض أعضاء الحكومة إلى الهرب من غزة إلى عواصم عربية آمنة مثل دمشق وبيروت والقاهرة ، وما لبث عدد متزايد من أعضائها أن توجهوا إلى عمان . وحينئذ أدرك البعض أن احتمال إقامة حكومة عربية مستقلة في القدس أخذ في الضعف في حين بدا الاتحاد مع شرق الأردن أكثر احتمالاً وربما اجلدى نفعا^(١) . لهذا حاول الملك عبد الله اجتذاب أعضاء مجلس الحكومة التي كانت تعوزها مساندة الفلسطينيين داخل وخارج شرق الأردن ، خاصة وأن انتقال عدد متزايد من أعضائها إلى عمان قد وجه إليها ضربة قاضية . وأنه كان بإمكان الملك عبد الله أن يوجه إليها ضربات قاتلة بحكم أن جيشه كان يسيطر على معظم فلسطين والفلسطينيين مما أوضح ضعف سلطتها ، وتحويلها إلى هيئة لا معنى لها مما ساعد عبد الله على تحقيق مشروعاته .

وفي سبتمبر ١٩٤٨ أعرب الشيخ سليمان التاجي الفاروقي « باسم اللاجئين في الأردن » - « أنهم يعارضون قيام أى حكومة عربية شكلها زعماء تخلوا عنهم وهربوا إلى أماكن آمنة - وطالب الملك عبد الله بأن يضمن حقوق اللاجئين تحت سلطته . ثم انعقد المؤتمر الفلسطينى الأول في عمان بهدف التعبير عن رفض أعضائه للحكومة عموم فلسطين والتعبير عن ولائهم للملك عبد الله . وقد أعلن عجاج نويهض ، الدرزي الأصل الذى اختير سكرتيراً للمؤتمر وكان يقوم بتوجيهه . أن حكومة عموم فلسطين قد تشكلت ضد رغبات ومصالح كل العرب وأنه لا يرغب في أن تشكل أى حكومة فلسطينية ، بشرط أن يختارها كل الفلسطينين ، إلا بعد تحرير البلاد تحريراً تاماً على أيدي الدول العربية . وجاءت نفس التصريحات من جانب سكان القدس والبيرة وجنين حين زارهم الحاكم الأردنى العام لفلسطين ، كما وردت تصريحات مشابهة من بعض أهالى رام الله والرملة والخليل وغيرها^(٢) . إلا أن عبد الله وأنصاره ترددوا في

(١) F.O. 371/68643, no. 578, Jerusalem to F.O., dated 29-10-48.

(٢) راجع التفاصيل في :

Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan; 1948-57*, Chap. I, especially pp. 10-16.

اتخاذ الخطوة التالية ، بحكم أنه كان مهتما بالتعرف على موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة من ضمه للقسم العربي من فلسطين ، وأنه كان يأمل في أن تسرى المعاهدة البريطانية - الأردنية الموقعة في أوائل ١٩٤٨ على الضفة الغربية وأن تعترف الولايات المتحدة بمملكته . لهذا كان من وراء الحشد الفلسطيني الكبير الذي اجتمع في أريحا في أول ديسمبر لتأييده وكانت قد دعت إليه الهيئة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الأول - وكان هذه المرة يضم « وفوداً من كل أنحاء فلسطين » . وكان اختيار أريحا على الأراضي الفلسطينية مكاناً لانعقاد المؤتمر الثاني يستهدف إضفاء أهمية على الانطباع الخاص بأن الفلسطينيين يتصرفون بحسب إرادتهم الحرة . وأنهم حين يقررون إعلان عبد الله ملكاً إنما يعبرون عن قناعتهم بهذا الخصوص . وقد حضر الاجتماع حوالي ٣٠٠٠ مندوب قرروا أن « تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة وأن يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على فلسطين ^(١) » .

وقد أثارت مقررات أريحا هجوماً مصرياً عنيفاً ووجه رئيس الوزراء المصري رسالة إلى رئيس وزراء الأردن احتجاج فيها على أن تتبع أى دولة عربية سياسة مستقلة وأكد فيها على أهمية ظهور الدول العربية أمام العالم بمظهر الجبهة المتحدة . وقد جاء في رسالة الاحتجاج الصادرة عن الحكومة المصرية أن ثمة اتفاقاً جماعياً بين الدول العربية على تحرير فلسطين جرياً وراء دوافع إنسانية وأن القرارات التي اتخذها « مهاجرون إلى عمان » في أريحا لا تعبر إلا عن رأى أقلية من الفلسطينيين وليست قرارات شعب فلسطين لأن من اتخذوها لم يستطيعوا أن يعبروا عن آرائهم بحرية . كما أشارت إلى أن قرارات أريحا ستؤدي إلى نتائج خطيرة إذا لم تتم معالجة الموقف على الوجه الصحيح ، وأن الملك فاروق قد اتصل برؤساء الدول العربية على أمل أن يؤدي التعاون إلى تنبيه الملك عبد الله إلى خطورة الموقف الذي يعرض الوحدة العربية للانحيار ^(٢) .

ورغم أن القصر الملكي المصري قد أصدر تعليقاته للصحافة لكي تنهجم الملك عبد الله باعتباره « خائناً للقضية العربية » ^(٣) ، فقد أكد البرلمان الأردني بالإجماع مصادقة مجلس الوزراء على قرارات أريحا . وخلال المناقشات التي جرت بهذا الخصوص شن أعضاء البرلمان

(١) يوجد نص القرار في ملف وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٤٢/٨١٦ . انظر الملحق (٤) .

(2) F.O. 141/1247, no. 1716, Campbell to F.O., dated 11-12-48.

(3) Ibid, no. 1717, Campbell to F.O., dated 11-12-48.

الأردني هجوماً عنيفاً على أحقاد الزعماء وآثارها الضارة بالقضية الفلسطينية . كما استاء بعض الفلسطينيين لهجوم الصحافة المصرية على الملك عبد الله وأخذوا يتساءلون : إلى متى يجب عليهم أن يقاسوا بسبب أحقاد الدول العربية ؟ ولماذا لا يسمح لهم بالاتحاد مع شرق الأردن إذا ما رغبوا في ذلك ؟ وما الذي يعطى مصر حق التدخل ؟ كما التف الأردنيون حول الملك عبد الله وصمموا على إتمام الاتحاد بين شرق الأردن وفلسطين العربية حتى ولو أدى ذلك إلى انسحاب شرق الأردن من الجامعة العربية^(١) وكانت النكبات التي حلت بالجيش المصري في النقب وما قيل عن سرعة فرار حكومة عموم فلسطين من غزة قد أدت إلى القضاء على السلطة الواهية التي تمتعت بها هذه الحكومة في أراضى فلسطين العربية بحيث بدا للبعض أن احتمال قيام حكومة عربية مستقلة آخذ في الضعف في الوقت الذي بدا فيه أن الاتحاد مع شرق الأردن أكثر احتمالاً وربما أجلى نفعاً^(٢) .

ورأت الدوائر البريطانية ضرورة العمل على إجراء مصالحة مصرية - أردنية حرصاً على مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط حتى لو استدعى الأمر إعطاء مصر جزءاً مما تبقى من فلسطين والتمهيد للتوصل إلى التسوية المناسبة لإنهاء الحرب . وكان من رأى ينفن أن من الخطورة أن يتفاوض عبد الله مع اليهود : فإذا ما قرر قبول اتحاد فلسطين وشرق الأردن رسمياً دون أن يوضح أنه يقصد القسم العربي من فلسطين كان لزاماً على بريطانيا أن توضح أنها لا تعترف بأى ادعاء من جانبه بالمناطق الداخلة في نطاق الدولة اليهودية^(٣) . وأياً كان الأمر فقد كانت بريطانيا حريصة على المحافظة على التماسك العربي على اعتبار أنه يخدم مصالحها على المدى البعيد^(٤) . فلو شجعت عبد الله على التماهى في تجاهل كل الدول العربية الأخرى لأدى ذلك إلى احتمال تعرض هذه المصالح لمخاطر جسيمة : فقد تتعثر آمالها في تحسين علاقاتها مع مصر ، وقد تجدد نفسها وقد تورطت في مزيد من الالتزامات مع شرق الأردن المعادية لكل جاراتها العربيات التي لن تجد من الصعوبة عليها أن تتسبب لعبد الله في مشاكل ضخمة ، كاطلاقها أيدي أنصار المفتى وغيرهم مما يعود بالفائدة على اليهود وحدهم^(٥) . لهذا كانت بريطانيا أميل

(1) F.O. 816/142, no. 952, Amman to F.O., dated 14-12-48.

(2) F.O. 371/68643, no. 578, Jerusalem to F.O., dated 29-10-48.

(3) F.O. 816/142, no. 199, Bevin to Kirkbride, dated 1-1-49.

(4) F.O. 371/68643, no. 427, B.M.E.O. to Kirkbride, dated 21-12-48.

(5) F.O. 816/142, no. 159, B.M.E.O. to Kirkbride, dated 21-12-48.

ورغم أن مصر كانت في أوائل الحرب لا تبدى أى رغبة فى الاستحواذ على المنطقة الممتدة من الحدود المصرية إلى غزة لجرد أن قواتها قد احتلتها . بل كانت تفضل قيام دولة اتحادية فى فلسطين . إلا أنها ما لبثت أن فضلت وضع يدها على هذه المنطقة حتى لا تقع فى يد عبد الله إذ ما طالب بالسيطرة على أكبر قدر من القسم المخصص من فلسطين للعرب^(١) . وكانت الهزائم التى لحقت بالقوات المصرية قد جعلت القاهرة أميل إلى الاستحواذ على جزء من فلسطين تبرره للرأى العام التضحيات التى بذلتها خلال الحرب ، ومن ثم مطالبته بكل النقب وبمبناء العقبة^(٢) . أو على الأقل بجنوبى النقب وذلك حتى لا يحصل عليها عبد الله أو إسرائيل^(٣) . ولكن الدوائر الإسرائيلية أبدت عدم استعدادها للتخلى عن النقب التى توفر لإسرائيل مخرجاً إلى الشرق فى حالة نشوب حرب أوربية خاصة وأن الإسرائيليين كانوا شديدي الشك فى أن بريطانيا . خدمة لمصالحها الاستراتيجية ورغبة منها فى الحصول على قواعد فى فلسطين ، كانت تضغط على شرق الأردن لكى تطالب بأراضى فى النقب^(٤) .

أما عبد الله فكان لا يمانع فى استيلاء اليهود على النقب إذا ما أحس بأنه لن يحصل على غزة . خاصة وأن من شأن ذلك أن يوجد منطقة عازلة بين أراضيه وبين مصر ولأن الدوائر البريطانية أبدت اعتراضها على وقوع النقب فى أيدي اليهود لأن ذلك يجعل من الصعب على بريطانيا أن تنفذ الالتزامات المنصوص عليها فى المعاهدة الأردنية - البريطانية إلا عن طريق الجو . وكان يفتن - كما سبق أن رأينا - لا يرحب باعتماد عبد الله شبه الكامل على اليهود إذا ما عقد معهم صلحاً منفرداً وأغضب الدول العربية . لهذا رأى أن اتصال الحكومة البريطانية باليهود . بالتعاون مع الحكومة الأمريكية إذا ما أمكن ذلك . أمر لازم لضمان مصالح بريطانيا الاستراتيجية وقدرتها على تنفيذ التزاماتها التى نصت عليها المعاهدة البريطانية - الأردنية ولتوفير ضمانات فعالة من الناحية العملية لأى تسوية بين عبد الله واليهود^(٥) .

إلأن كل هذه المساومات لم تجد نفعاً إزاء الانتصارات المتلاحقة التى أحرزها اليهود فى كل

(1) F.O. 141/1246, no. 93 Campbell to F.O. dated 5-6-48 and another desp. from the same dated 29-5-48.

(2) Ibid. from Campbell to F.O. dated 11-9-48.

(3) F.O. 816/142, no. 341, Chapman-Andrews to Kirkbride, dated 16-12-48.

(4) F.O. 141/1329, William Strang (F.O.) to Campbell, dated 12-12-48.

(5) Ibid. no. 697, Hugh Dow (Jerusalem) to F.O., dated 20-12-48.

الجهات وبخاصة في القطاع الجنوبي على حساب المصريين الذين حوصرت قوة كبيرة من جنودهم (حوالي ٤٠٠٠ مقاتل) في الفالوجا . كما عزلت قوة أخرى في منطقة الخليل - القدس . وقد ازداد الضغط في مجلس الأمن - الذي أصدر وفقاً لإطلاق النار في ٢٩ ديسمبر - لإرغام الإسرائيليين على الانسحاب إلى خطوط ١٤ أكتوبر بمعنى السماح بعزل النقب من جديد . وقد أوقع هذا الضغط السياسي ، الذي لعبت فيه بريطانيا الدور الأكبر ، القيادة الإسرائيلية بضرورة طرد المصريين من فلسطين وإبعاد الخطر الذي كانت تشكله القوات المصرية الموجودة في قطاع غزة بالنسبة إلى النقب وأمن الإسرائيليين بوجه عام . وفوق كل شيء كان الإسرائيليون يدركون أن الحكومة البريطانية ترفض ضم النقب إلى إسرائيل في الوقت الذي كانت فيه خطة برنادوت القاضية بمنح النقب للعرب في مقابل الجليل لا تزال تلقى التأييد من بعض الدول الغربية . لهذا قررت الحكومة الإسرائيلية القيام بعملية عسكرية في النقب الهدف منها تدمير القوات المصرية التي كانت موزعة على قوس واسع وعزل القوات الموجودة في الشرق عن تلك الموجودة في الغرب وحرمان القوات المصرية عن مصادر تمييزها وإيجاد وضع عسكري يرغب المصريون على الجلوس إلى مائدة المفاوضات . وبدأت العمليات الخاصة بتحقيق هذا الهدف في ٢٢ ديسمبر وفيها استخدمت القوات الإسرائيلية الطيران والقوات البحرية . وبحلول ٢٧ ديسمبر كانت الجبهة الشرقية المصرية قد انتهت نهائياً - فقد تعرضت كل القوات الموجودة في المنطقة لأوضاع أرغمتها إما على التسليم أو على الفرار . وفي ليلة ٢٨ ديسمبر عبرت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية وتقدمت صوب العريش بقصد تهديدها هي ورفح وتشجيع المصريين على سحب ما تبقى من قواتهم في جنوب غربي فلسطين ، وفي ٢٩ ديسمبر أصدر مجلس الأمن وفقاً جديداً لإطلاق النار في الوقت الذي لم يؤد فيه استنجد مصر بالدول العربية الأخرى للقيام بهجوم ضد القوات الإسرائيلية لتخفيف الضغط على الجيش المصري إلى أي نتيجة . وهكذا كان من المتوقع أن يتحول الجيش المصري بعد وقت قصير إلى مجموعات صغيرة منعزلة عند العريش ورفح وغزة والفالوجا والخليل دون أن يعززه أي غطاء جوي ، بحيث لا تستطيع هذه المجموعات المعزولة أن تقاوم لمدة طويلة . ولو حدث وانتهت هذه القوات لا استحالة إخفاء ضخامة الكارثة عن الرأي العام المصري ، وبالتالي كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى انعكاسات سياسية واسعة النطاق من زاوية الموقف الداخلي في مصر

وعلاقات مصر ببريطانيا في المستقبل^(١) . لهذا نصح كامبل حكومته باتخاذ إجراء فعال لضمان طرد اليهود من الأراضي المصرية في أقرب وقت بحيث تزداد هيبة بريطانيا في مصر وغيرها من البلدان العربية بالشكل الذي يساعدها على الضغط في سبيل التوصل إلى تسوية .^(٢) كما كان من رأى مكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة أن قرار مجلس الأمن لا يمكنه وحده أن ينقذ العرب . فلم يكن من المتوقع أن تردع العقوبات التي تضمنها هذا القرار السلطات الإسرائيلية التي أسكرتها نشوة النصر . كما عبر المكتب عن شكه في أن تستطيع الجيوش العربية . باستثناء الجيش الأردني . أن تستفيد من مجرد تزويدها بالأسلحة . وبالتالي كان لا يمكن تقديم المساعدة للعرب إلا عن طريق تدخل القوات البريطانية وإلا فرض اليهود شروط السلام بما يتضمنه ذلك من تأثير على الاستقرار الداخلي في مختلف الدول العربية ، ولو أن هذا التدخل العسكري من شأنه أن يوجه ضربة شديدة لعلاقات بريطانيا بالولايات المتحدة ، وقد يعرض بريطانيا لموقف صعب في الأمم المتحدة - فما لم تتخذ بريطانيا خطوات تنقذ العرب من نهاية مأساوية للحرب ، فإن وضعها كله في هذه المنطقة سيتعرض لخطر فادح^(٣) .

إلا أن المصريين كانوا يخشون أن يترتب على عرض بريطانيا للمساعدة ، أو طلب مصر لها ، أن تؤكد بريطانيا فعالية معاهدة ١٩٣٦^(٤) التي كانوا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يسعون إلى تعديلها أو إلغائها . ولكن بريطانيا لم تنتظر طلب مصر للمساعدة بل طبقت البند السابع من معاهدة ١٩٣٦ الذي كان ينص على أن يبادر أحد الطرفين بصفته حليفاً إلى مساعدة الطرف الآخر في حالة اشتباكه في حرب وذلك سعياً إلى تحقيق خططها الاستراتيجية

(1) F.O. 141/1321, no. 1807, Campbell to F.O., dated 29-12-48.

(٢) شكوا المصريون من أن بريطانيا ساعدت شرق الأردن أكثر مما ساعدت مصر . وكان تعليق يفتن على ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ لم تطبق في حين طبقت المعاهدة البريطانية - الأردنية . كما أشار إلى أن إرسال قوات بريطانيا إلى العقبة كان من مستلزمات تنفيذ بريطانيا لالتزاماتها التي نصت عليها المعاهدة في حين أن نفس الموقف لم يفرض نفسه في مصر التي توجد فيها قواعد بريطانية بالفعل .

F.O. 141 / 1329, F.O. to cairo (no. 60) dated 7-1-49)

(3) F.O. 141/1246, BMEQ to F.O. (no. 534) dated 31-12-48.

(4) F.O. 141/1329, minute from Campbell dated 1-1-49.

برضى المصريين في المستقبل.^(١) ورغم أن الولايات المتحدة لم تصخ سمعا لطلب بريطانيا الخاص بالضغط على إسرائيل وإلزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بوقف إطلاق النار ، وذلك خوفاً من إغضب « اللوبي الصهيوني » إلا أن السفير الأمريكي في تل أبيب قدم إلى الحكومة الإسرائيلية إنذاراً موحها إليها من الحكومة البريطانية^(٢) مفاده أن عدم انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء سيرغم بريطانيا على تطبيق معاهدة ١٩٣٦ . وحينئذ أصدر بن جوريون إلى القائد الإسرائيلي في القطاع الجنوبي - إيجال ألون - أمراً بإرجاء الهجوم على العريش وسحب قواته من الأراضي المصرية في أقرب وقت . ولكن القوات الإسرائيلية شددت هجومها على رفح بهدف عزل القوات المصرية الموجودة في قطاع غزة . وحينئذ اضطرت مصر إلى إبداء استعدادها للدخول في مفاوضات تستهدف التوصل إلى اتفاقية هدنة . وأشدت الضغط في الأمم المتحدة وغيرها ضد إسرائيل وأرسل الإنجليز دورية مقاتلات جوية لاستطلاع الوضع في سيناء والتأكد من انسحاب الإسرائيليين من الأراضي المصرية أسقط منها الإسرائيليون خمس طائرات في ٧ يناير . وقد أدى التحرك البريطاني إلى ردع الإسرائيليين الذين وافقوا في ٧ يناير على وقف إطلاق النار بعد أن ضمنوا إمكان السيطرة على جنوبي صحراء النقب التي كانت شرق الأردن تفكر في ضمها . وكانت مصر هي البادئة بالمفاوضات الفعلية مع اليهود في رودس (١٣ يناير ١٩٤٩) تحت إشراف الأمم المتحدة وبذلك نجحت إسرائيل في إجلاس مصر على مائدة المفاوضات تحت وطأة تطويق قواتها وعزلها في جنوبي فلسطين . ووقعت اتفاقية الهدنة بين الطرفين في ٢٤ فبراير وبمقتضاها بقيت خطوط الجبهة كما كانت عليه حين انتهى القتال وتحولت إلى خطوط الهدنة . وقد ورد في مقدمة الهدنة أنها تمهد لقيام سلام دائم في فلسطين . وبقى قطاع غزة في يد مصر وبذلك أصبحت سيطرة إسرائيل على النقب لا ينازعها فيها أحد . وسمح

(١) F.O. 141/1321, draft teleg. no. 1803, Campbell to F.O. dated 29-12-48.

أيضا نفس الملف رقم ٣ من كاميل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤٩/١/٧ وفي نفس الوقت كان الإنجليز يسعون إلى استغلال صعوبة وضع مصر للتوصل إلى معاهدة جديدة في إطار الدفاع المشترك تمنحهم من المزايا ما يفوق ما كانت تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ .

(٢) بعث الرئيس الأمريكي برسالة شديدة اللهجة إلى السلطات اليهودية حول اختراق القوات اليهودية للحدود المصرية . وقد أتت هذه الرسالة فاعليتها - وكانت بريطانيا قد حثت الولايات المتحدة على بذل كل ما في وسعها لإيقاف القتال .

للقوة المصرية المحاصرة في الفالوجة بالانسحاب بأسلحتها والعودة إلى مصر . ثم تلت ذلك اتفاقية الهدنة الموقعة مع لبنان (٢٣ مارس ١٩٤٩) على نمط الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية وبمقتضاها انسحبت القوات الإسرائيلية من المنطقة التي احتلتها في لبنان .

وبعد أن خرجت مصر من ميدان القتال حول بن جوريون نظره من جديد صوب الشرق . ورغم أنه كان لا يزال أميل إلى الاعتقاد بضرورة خوض مزيد من القتال في سبيل الاستيلاء على القدس وشمال الضفة الغربية ، إلا أنه قرر في النهاية التخلي عن الخيار العسكري إذا ما أمكنه التوصل إلى سلام حقيقي مع شرق الأردن . وكان موسى ديان وإلياهو ساسون قد قاما خلال شهر يناير باتصالات سرية مع الملك عبد الله الذي أبدى استعداداه للتوصل إلى تسوية سلمية . ومن المسائل التي جرت مناقشتها حصول الأردن على مخرج إلى البحر عبر قطاع غزة في حين أبدى عبد الله معارضته الشديدة لسيطرة إسرائيل على قرية أم الرشراش^(١) الواقعة على خليج العقبة والتي كانت القوات الإسرائيلية قد استولت عليها .

وكانت بريطانيا في تلك الأثناء قد قررت اتخاذ الخطوات التالية لكي تكون في وضع يمكنها من تنفيذ التزاماتها المترتبة على المعاهدة البريطانية - الأردنية وذلك في حالة تعرض أراضي شرق الأردن للعدوان اليهودي :

- ١ - تحريك عتاد ومؤن إضافية إلى عمان لتعزيز الوحدة البريطانية الموجودة بها .
- ٢ - تحريك عتاد ومؤن إضافية للفرقة العربية .
- ٣ - وضع القوات البريطانية المربطة في الأردن في حالة استعداد للتحرك لدى أول إشارة إلى العقبة إذا ما طلبت الحكومة الأردنية ذلك وفقاً للمعاهدة^(٢) . ومن ناحية أخرى كان يفن لا يمانع في الاعتراف بإسرائيل بعد التوصل إلى تسوية مرضية ولم يكن يستبعد احتمال مساندة بريطانيا لها حين تتقدم بطلب لعضوية الأمم المتحدة^(٣)

وحين ساءت أوضاع الجيش المصري في جنوبي فلسطين وقررت بريطانيا إرهاب اليهود بإرسال طائراتها إلى الجبهة وفق ما سبقت الإشارة إليه ، قررت تلبية طلب الحكومة الأردنية

(١) سيقوم في موقع أم الرشراش في المستقبل ميناء إيلات .

(٢) F.O. 816/142, no. 1187, Bevin to Kirkbride, dated 30-12-48.

(٣) F.O. 141/1246, F.O. to UKDEL, dated 3-12-48 (no. 1453).

تشترك بريطانيا في التسوية النهائية الواقعية بعد أن تقدم نصيحة عامة لكل الدول العربية واقتراحاً لابن سعود بأن يبارك المفاوضات ونوع التسوية التي يحتمل أن تخرج إلى حيز الوجود وبذل جهد إضافي لضمان التنسيق بين سياستي مصر وشرق الأردن . إلا أن الحكومة الأمريكية التي أبدت رغبتها هي الأخرى في إنهاء الحرب والتوصل إلى تسوية كانت شديدة الحرص على عدم إغضاب إسرائيل رغبة في ضمها إلى المعسكر الغربي وعدم دفعها إلى الارتقاء في أحضان روسيا .^(١) وبالتدريج أصبحت الحكومة البريطانية مقتنعة بضرورة توثيق العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل من جهة وبين الغرب من جهة أخرى - فإذا ما حصلت بريطانيا على صداقة إسرائيل على حساب وضعها ونفوذها في البلدان العربية تكون قد خسرت أكثر مما ربحته . وهكذا قبلت بريطانيا قيام إسرائيل باعتباره حقيقة واقعة واعترفت بها واقعياً *de facto* في ٢٩ يناير ١٩٤٩ م وأزمنت الاعتراف القانوني بها في أقرب وقت أملا في كسبها إلى جانب الغرب وجعلها تلعب دورها في الدفاع عن الشرق الأوسط في وجه التغلغل الشيوعي و«العدوان» السوفيتي . وفي نفس الوقت كانت الحكومة البريطانية ملزمة بالمحافظة على الصداقات والمحالفات القائمة مع الدول العربية - «بشرط الإبقاء على مصالحها في قاعدة قناة السويس والنفط وعدم تهديد إسرائيل لها ، بالإضافة إلى حرصها على إقامة السلام بل والصداقة بين إسرائيل والدول العربية . ولكنها لن ترحب بحصول إسرائيل على مزيد من الأراضي العربية دون مقابل أو أن تسيطر على اقتصاد الدول العربية أو تفرض عليها سيطرتها السياسية ، بل إنها ستساعد الدول العربية على مقاومة مثل هذه الأطماع ... فمن زاوية الدفاع يجب أن يكون هدفنا البعيد هو تغطية الشرق الأوسط كله بشبكة من اتفاقيات الدفاع - وحبذا لو تشكل حلف الشرق الأوسط ليكمل حلف الأطلسي»^(٢) .

ولكن ثبت على مرور الأيام أن حرب فلسطين كانت في الواقع مؤشراً إلى أزمة الإمبراطورية البريطانية . فقد كانت الحلقة الأولى في سلسلة اضمحلال هذه الإمبراطورية : إذ أن هزيمة بريطانيا فيها كانت أكبر بكثير من هزيمة البلدان العربية ، ففي خلال عقد من الزمن فقدت بريطانيا كل مواضع سيطرتها المباشرة في الشرق الأوسط وكانت تسير قدماً أيضاً صوب

(1) F.O. 141/1329, nos. 123&124, F.O. to Cairo, dated 13-14 Jan., 1949 .

(2) **Cabinet Papers** 21/2087, copy no. 75 dated 30 July 1949 (Secret); Middle East Policy - General Principles and Problems .

فقدان سيطرتها المباشرة على موارد النفط الغنية في المنطقة^(١) حقيقة إن يفرن طفق يسعى إلى الحصول على المعاهدات والقواعد مما كيف سياسته الفلسطينية ذات الوجهين ، إلا أن فشل سياسته أفقده القواعد والموانى وأكسبه احتقار كل من العرب^(٢) واليهود . فهو قد ناصب اليهود العداء في الوقت الذى طبق فيه حظر تصدير الأسلحة إلى العرب بما في ذلك الدول المتحالفة مع بريطانيا في الوقت الذى عملت فيه دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة على بناء قوة اليهود مما أفقد المحالفات مع بريطانيا أى قيمة عملية - فهي لم تقدم للعرب سوى نصائح لا طائل من ورائها وأثبتت عجزها في الوقت الذى اجتاج فيه العرب إلى مساعدتها . وبالتالي ستزداد المطالبة بإلغاء المعاهدات البريطانية المعقودة مع مصر وشرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية) والعراق وبالقضاء على المصالح البريطانية المقررة في هذه الدول وغيرها من البلدان العربية . فنذ وعد بلفور ركبت بريطانيا حصانين ، ثم لم تلبث أن دفعت الثمن غالياً بعد أن حملها العرب مسئولية مأساة شعب فلسطين وخلق الدولة اليهودية التى كان قيامها مؤذناً بسلسلة من الحروب والقتال التى لا يزال العرب يرزحون تحت وطأتها .

(١) CF. Jon and David Kimche, *op. cit.*, pp. 273-277.

(٢) اتهم حسين عنان باشا - أحد أصدقاء بريطانيا في مصر - بريطانيا بأنها كانت تلعب دورا مكيفافيا في فلسطين منذ نهاية الانتداب . وذهب إلى أن البريطانيين هم الذين دفعوا العرب واليهود إلى محاربة بعضهم البعض أملا في أن يتمكنوا من فرض تسوية تتمشى مع مصالحهم . وساد الاعتقاد في مصر بأن السياسة البريطانية ذات أهداف شريرة . F.O. 141/1247, Memorandum from Cairo, dated 12 July 1948.

ملاحق

الملحق (١)

بيان إنشاء

بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم

تشاور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء دول الجامعة العربية ممثلين بأشخاصهم أو بوكلائهم في المؤتمر الخاص الذي عقد في زهراء انشاص في يومى ٢٨ ، ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ بدعوة من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور ، وقد حضره صاحب الفخامة السيد شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية ، وحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله ملك شرق الأردن ، وحضرة صاحب السمو الملكى الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق وحضرة صاحب الفخامة الشيخ بشارة الخورى رئيس الجمهورية اللبنانية وحضرة صاحب السمو الملكى الأمير سعود ولى عهد المملكة العربية السعودية وحضرة صاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام عبد الله نجل جلالة الإمام يحيى ملك اليمن .

وبعد المداولة فى المسائل العامة والخاصة بالشئون العربية ، وجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن البلاد العربية المشتركة فى جامعة دولهم ترغب رغبة أكيدة فى السلم الدائم بينها وبين جميع دول العالم وأن عليها بذل كل ما تستطيع فى سبيل تأييد السلم وأنهم يرون أن من أعظم الوسائل إلى ذلك التعاون الصادق مع هيئة الأمم المتحدة وتقويتها واحترامها وتنمية الثقة بها .

ثم تداولوا فى قضية فلسطين من شتى نواحيها فرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هى قضية العرب جميعا وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها وأنه ليس فى إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أية هجرة جديدة ويعتبرون ذلك نقضا صريحا للكتاب الأبيض الذى ارتبط به الشرف البريطانى ، ولهم عظيم الأمل ألا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين

الديمقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى أى تشبث من جانبها يرمى إلى إقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصاً منهم على دوام هذه الصداقة وتفادياً لرد فعل يشأ بسبب ذلك . ويفضى إلى اضطرابات يكون لها أسوأ الأثر في السلم العام .

أما فيما رآوا زيادة على ذلك فقد كلفوا الأمين العام للجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن ليتخذ أفعال الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب اجمعين .

ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل وأن حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية وأن على جامعة الدول العربية التي قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم أن تهيئ الأسباب لهذا الاستقلال وأن تتعهد في بادئ الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية في تلك البلاد ومعاونتها اديبا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجا كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية .

ثم اقترح بعض أعضاء المؤتمر التشاور في المسألة المصرية ، فبعد المداولة ووجدوا أنفسهم متفقين على أن تحقيق مطالب مصر القومية واستكمال سيادتها وجلاء القوات البريطانية عنها أمر لا بد منه ، وأن قضية مصر قضية عامة لهم وهم يؤيدون مطالبها الحقبة ويسندونها بكل ما في استطاعتهم . وقد سرهم ما سارعت إليه الحكومة البريطانية في تصريحها الذي القاه المستر أتلي رئيس وزارتها في مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو الذي أعلن فيه عزم حكومته على سحب قواتها البرية والبحرية والجوية من الأراضي المصرية مما كان له أحسن الأثر في نفوسهم ونفوس حكوماتهم وشعوبهم والذي يأملون أن تستفتح به الحكومة البريطانية عهداً جديداً في علاقاتها مع مصر الشقيقة تلك العلاقات التي يرجون أن تقام على أمتن أسس الصداقة والثقة بين دولتين متساويتين . وهم يعلمون أن في هذه الصداقة والثقة أكبر أسباب الاستقرار والسلام في هذه الناحية من العالم .

ثم تناولوا شئون البلاد العربية الأخرى وقد عرض عليهم كثير من شكاواها ، فوجدوا أنفسهم متفقين على وجوب السعى لحريتها وتركوا للجامعة الدول العربية أن تسعى لتحقيق رغبات أهلها ومشاركتهم في جامعة الدول العربية .

وأخيرا يغتنمون فرصة اجتماعهم هذه ليعثوا كأخوة متضامنين متحدين إلى شعوبهم بأطيب
التقنيات لرغائهم وسعادتهم ومجدهم ويعلنوا ثقتهم التامة بمستقبل زاهر كريم لائق بماضي العرب
المجيد .

ثم قرر أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملكي التوجه بوافر الشكر إلى أخيهام حضرة
صاحب الجلالة الملك فاروق على أن هيا لهم هذا الاجتماع التاريخي الذي يرجون للعرب من ورائه
خيرا لبلادهم وإعزازا لجامعتهم .

زهراء إنشاص

٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٥

٢٩ مايو سنة ١٩٤٦

الملحق (٢)
مشروع معاهدة الدفاع المشترك
السعودية البريطانية *

° كان هذا المشروع صورة طبق الأصل من معاهدة بورتسموث (جبر - ييفن) ونصه العريز وأرد في ملف وزارة الخارجية البريطانية :

F.O. 905/78 XC/A 29634.

دياجة

المادة - ١

سيكون سلام دائم وصداقة بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية وتستمر محالفة وثيقة بين الفريقين المتعاقدين الساميين وتقديسا لصداقتها وتفاهمها الودى وعلاقتها الحسنة يتعهد كلا الفريقين المتعاقدين الساميين بأن لا يتخذ فى بلد أجنبى أية موقف مخالف للمخالفة أو موقف قد يحدث صعوبات للطرف الآخر هناك .

المادة - ٢

إذا نتج أى نزاع بين احد الفريقين المتعاقدين الساميين وبين فريق ثالث، وكان ذلك النزاع يؤدى إلى خطر حالة قطع العلاقات مع تلك الدولة فالفريقان المتعاقدان الساميان يتحدان معا لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية بمقتضى نصوص ميثاق الأمم المتحدة ونصوص أى تعهدات دولية أخرى قد يمكن تطبيقها على الحالة .

المادة - ٣

إذا اشتبك أى الفريقين المتعاقدين الساميين فى حرب رغما عن نصوص المادة ٢ من المعاهدة بأق الفريق الآخر على الفور لمساعدته كتدبير دفاع تضامنى خاضع دائما لنصوص المادة ٤ من المعاهدة الحالية وفى حالة تهديد عدوانى وشيك يتحد على الفور الفريقان المتعاقدان الساميان على وسائل الدفاع اللازمة .

المادة - ٤

لا شىء فى المعاهدة الحالية يقصد منه أو سيقصد منه بأى حال من الأحوال الإجحاف

بالحقوق والتعهدات التي تؤول أو قد تؤول إلى أحد الفريقين المتعاقدين الساميين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أو بمقتضى أى اتفاقية دولية أو اتفاقيات أو معاهدات .

المادة - ٥

أن المعاهدة الحالية التي ملحقها جزء متمم لها تلغى المادة ٢ من المعاهدة المبرمة في جدة في يوم عشرين من شهر مايو ١٩٢٧ ميلادية الموافق ليوم ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ هجرية وتبقى موادها الباقية مع الكتب والمذكرات المفسرة أو غير المفسرة المتبادلة في سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٣ بصدد سارية المفعول حسب ما أعد له بإجراء تبادل المذكرات بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة والحكومة العربية السعودية في اليوم الثالث من شهر أكتوبر ١٩٤٣ .

ملحق

المادة - ١

(أ) يعترف الفريقان المتعاقدان الساميان بأنه للمصالح المشتركة لكليهما يجب أن يكون صاحب الجلالة البريطانية في مركز يمكنه من القيام بتعهداته بمقتضى المادة ٣ من المعاهدة .
(ب) في حالة اشتباك أحد الفريقين المتعاقدين الساميين في حرب أو في حالة تهديد عدوان يطلب صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية من صاحب الجلالة البريطانية أن يبعث فوراً إلى البلاد العربية السعودية القوات اللازمة من جميع الأسلحة ويقدم لصاحب الجلال البريطاني جميع التسهيلات والمساعدة في الأراضي العربية السعودية التي في مقدوره ، ذلك استعمال جميع وسائل المواصلات .

(ج) يتعهد صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية أن يمنح التسهيلات اللازمة لبناء وصيانة مطارات ومنشآت عسكرية أخرى تلزم لتأمين الدفاع عن المناطق الحيوية في البلاد العربية السعودية .

(د) تراجع لجنة الدفاع المشترك المشار إليها في المادة ٤ من هذا الملحق الفريقين المتعاقدين الساميين فيما يختص بتعيين الامكنة ونوع المطارات والمنشآت العسكرية المذكورة في الفقرة (ج) المذكورة اعلاه ويكون استعمال هذه المطارات والمنشآت العسكرية لأغراض مدنية أو تجارية خاضعا لتوصيات لجنة الدفاع المشترك .

(هـ) قد يدعو صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة لتستعمل هذه المطارات والمنشآت العسكرية باستشارة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة في ذلك الحين .

(و) يوافق صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية بالسماح لطائرات صاحب الجلالة البريطانية لتطير عابرة أراضي البلاد العربية السعودية ولحرية استعمال المطارات المذكورة في الفقرة (ج) المذكورة اعلاه وذلك عندما تكون مارة ترانسييت .

(ز) تستعمل قوات صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية المسلحة المطارات بالاشتراك والتعاون مع وحدات القوات المسلحة لصاحب الجلالة البريطانية كما قد توجد هناك .

(ح) لن يطلب من صاحب الجلالة البريطانية أن يدفع أى مصاريف عن استعمال قواته الجوية لأى مطار آخر فى البلاد العربية السعودية .

المادة - ٢

يقدم صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية على مصاريفه القوات اللازمة لحراسة المطارات والمنشآت العسكرية المشار إليها فى المادة ١

المادة - ٣

ولكى تحصل القوات المسلحة للفريقين المتعاقدين الساميين على الفعلية اللازمة فى التعاون كل مع الآخر .

١ - يقدم صاحب الجلالة البريطانية التسهيلات المناسبة فى المملكة المتحدة وفى أى مستعمرة بريطانية أو محمية تديرها حكومة المملكة المتحدة لتدريب قوات صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية المسلحة كما توصى بذلك من وقت لآخر لجنة الدفاع المشتركة .

٢ - يوجد صاحب الجلالة البريطانية وحدات عملية من قواته المسلحة لتعمل فى عمليات تدريب مشتركة مع قوات صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية المسلحة لمدة كافية فى كل سنة .

٣ - يسمح صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية باستعمال المطارات والمنشآت العسكرية فى البلاد العربية السعودية لغرض هذا التدريب المشترك .

المادة - ٤

ولمصالح الدفاع المشترك للمملكة المتحدة والبلاد العربية السعودية تعين لجنة استشارية

دائمة مشتركة فوراً عند سريان مفعول هذه المعاهدة لتنسيق مسائل الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة البلاد العربية السعودية في نطاق المعاهدة الحالية .

وهذه الهيئة التي تعرف بأنها لجنة الدفاع المشترك الانجلو عربية سعودية تتركب من ممثلين عسكريين اكفاء من الحكومتين باعداد متساوية وعملها يشمل :

(أ) وضع خطط متفق عليها في المصالح المشتركة لكلا البلدين .

(ب) الاستشارات الفورية عند تهديد حرب .

(جـ) تنسيق الوسائل لتمكين قوات أحد الفريقين المتعاقدين الساميين للقيام بالتزاماتها بمقتضى المادة ٣ من المعاهدة بما في ذلك تقديم التوصيات إلى الفريقين المتعاقدين الساميين فيما يخص بإيجاد الأمكنة ونوع المطارات والمنشآت العسكرية المذكورة في المادة ١ . (حـ) من هذا الملحق والاستفادة منها للأغراض المدنية أو التجارية .

(د) الاستشارة بشأن تدريب القوات العربية السعودية وتقديم المعدات وتقديم لجنة الدفاع المشترك تقارير سنوية على ذلك وتوصيات لحكومتى الفريقين المتعاقدين الساميين .

(هـ) الترتيبات بخصوص عمليات التدريب المشترك المشار إليها في المادة ٣ من هذا الملحق .

المادة - ٥

يوافق صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية على أن يقدم اذا دعت الحاجة وعند الطلب جميع التسهيلات اللازمة لتحركات وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية عند مرورها ترانزيت عابرة البلاد العربية السعودية بمعداتنا وعتادها .

المادة - ٦

إذا نشأ أى خلاف فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير هذه المعاهدة وأخفق المتعاقدان الساميان في تسويته بالمفاوضات المباشرة يحال الخلاف إلى محكمة العدل الدولية الا اذا اتفق الفريقان على طريقة أخرى لتسويته .

المادة - ٧

تبرم هذه المعاهدة ويسرى مفعولها عند تبادل أوراق الإبرام الذى يكون بأسرع ما يمكن

بعد التوقيع وتبقى سارية المفعول مدة عشرين سنة من تاريخ سريان مفعولها وفي أى وقت بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ سريان هذه المعاهدة يمكن المفاوضة في تعديلها بطلب من أحد الفريقين المتعاقدين الساميين وهو تعاون الفريقين المتعاقدين الساميين المستمر للدفاع عن مصالحهما المشتركة وأن مدة الخمس عشرة سنة ستخفض إذا تمت طريقة كاملة لاتفاقية سلام بمقتضى المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة قبل مضي الخمس عشرة سنة وإذا لم تعدل المعاهدة الحالية في نهاية العشرين سنة فتبقى سارية المفعول إلى أن تمضي سنة واحدة من بعد تقديم أحد الفريقين المتعاقدين الساميين للآخر إعلانا بانتهاءها عن الطريق الدبلوماسي .

لقد وقع المندوبون المفوضون على هذه المعاهدة ووضعوا اختتامهم وهم يعتقدون صحتها .

الملحق (٣)

نص خطاب عدم مصادقة « ابن سعود » على مشروع
المعاهدة مع بريطانيا *

° يوجد نص هذا الخطاب باللغة العربية في ملف وزارة الخارجية البريطانية :

د. 905 / 78 XC / A 29634.

مذكرة

٢٠ ربيع الأول ١٣٦٢

٣١ يناير ١٩٤٨

تأكيداً للحديث الشفوي أحب أن تحيطوا الحكومة البريطانية الصديقة علماً بأن صداقتنا في الماضي كانت ولا تزال تنطوي دائماً على الإخلاص والوفاء كما أن صداقتها معنا كذلك لم تزل سائرة على هذه الروح الطيبة .

وأنه بالرغم من أنه لم تكن هناك معاهدات تحالف في الماضي فإن موقفنا في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية لا سيما في أشد الأيام حلقة معلوم لدى الحكومة البريطانية ولن يكون موقفنا في المستقبل بحول الله أقل من موقفنا في الماضي فإن صداقتنا مع الحكومة البريطانية أصبحت صداقة تقليدية سيتوارثها أولادنا من بعدنا إن شاء الله وستزيدها الأيام قوة ومتانة .

إن معاهدة جدة قد كفلت ونظمت العلاقات الودية بين حكومتينا وقد أثبتت الأيام قوة هذه المعاهدة وفائدتها والعبرة في المعاهدات هي النية الخالصة والإخلاص في التنفيذ والرغبة الصادقة في المحافظة على روحها .

إن المعاهدة التي قدمت إلينا لا تختلف مطلقاً عن المعاهدة العراقية الحديثة ولا يخفاكم أن وضع بلادنا السياسي والاجتماعي وموقعه الجغرافي يختلف تمام الاختلاف عن الأوضاع الحاضرة في العراق وغيرها . ولذا فإنني لم أر إمكاناً للبحث فيها لاسيما بعدما وقع في العراق .

وإن المراجعات التي قننا بها إنما كان يقصد منها تسهيل سبيل الدفاع عن بلادنا والمحافظة على الأمن في الداخل وذلك بتوفير السلاح الحديث والمعدات العسكرية التي تستلزمها بلاد واسعة الأطراف كبلادنا وذلك أسوة بما تقدمه الحكومة البريطانية للبلاد المجاورة وأن تستعمل الحكومة البريطانية نفوذها الطيب للإبقاء على السلم وحسن التفاهم مع من لها علاقة به من الحكومات

المجاورة . والا فإن التعاون مع الحكومة البريطانية على استتباب الأمن في الشرق الأدنى ودفع الأخطار عنه قدقنا به بما نملكه من الوسائل في الحربين الماضيتين وسيكون المستقبل خيراً من الماضي بحول الله وقوته . إن الصداقة المتينة التي بيني وبين الحكومة البريطانية والتي أوثقت عراها الحوادث لن تقوى العوادي إن شاء الله على النيل منها ، وإني في الحتام أؤكد لكم أني كعربي مسلم سوف لا أنثني في كلمتي أو أخل بعهد قطعته على نفسي

الملحق (٤)

مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني*
الثاني المنعقد في أريحا

نقلنا نص المقررات المكتوب باللغتين العربية والإنجليزية عن ملف وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٤٢/٨١٦ .

المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني أريحا - فلسطين

٤ كانون الأول سنة ١٩٤٨

حضرة صاحب السعادة سيرالك كركبرايد الوزير المفوض البريطاني عمان

تحية واحترام ، وأما بعد ، فإنني أتشرف بأن أقدم إلى سعادتكم مع كتابي هذا نسخة من مقررات « المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني » المنعقد في مدينة أريحا في اليوم الثلاثين من شهر محرم ١٣٦٨ وفق اليوم الأول من شهر كانون الأول ١٩٤٨ لتفضلوا برفع هذه المقررات إلى حكومتكم المحترمة .

وأني ألفت نظر سعادتكم إلى ما جاء في المقرر رقم (١) من أن المؤتمر قد قرر « أن تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة ، وأن يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على فلسطين » ، وعملاً بالمقرر رقم (٤) فقد تشرفت هيئة المؤتمر إثر إرفقاصه يوم عقده ، بالثول بين يدي جلالة الملك عبد الله المعظم في قصر المعلى « بالشونة » ومعها جمهور كبير من رجال المؤتمر وممثلي أهل الحل والعقد ، وعرضوا باسم المؤتمر الممثل للأمة على جلالته هذه المقررات المنطوية على المبايعه الشرعية الصحيحة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

محمد علي الجعبري
رئيس المؤتمر العربي
الفلسطيني الثاني

مقررات

المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في مدينة أريحا

في اليوم الثلاثين من شهر محرم سنة ١٣٦٨

وفق اليوم الأول من شهر كانون أول ١٩٤٨

١ - لما كانت فلسطين جزءاً من البلاد العربية ، وكان الانتداب الذي فرض عليها بغير رضى من أهلها واستمر حتى ١٩٤٨/٥/١٥ حائلاً دون وصولها إلى الاستقلال أو انضمامها إلى أحد الأقطار الشقيقة المستقلة ، ولما كان أهل فلسطين اليوم يرون على ضوء الواقع من الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين ، أن الوقت قد حان للعمل الحاسم لصيانة مستقبلهم وتقرير مصيرهم النهائي ، والاشتراك مع البلاد العربية المجاورة في حياة مستقلة حرة ، فإن هذا المؤتمر يقرر أن تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة ، وأن يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على فلسطين .

٢ - يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود عسكرية وسياسية لحفظ عروبة فلسطين ومقدساتها ، ويحيي جيوشها العربية المربطة في مختلف أنحاء البلاد ، ويطلب من الدول العربية أن تتم مهمة التحرير التي أعلنتها عند دخول فلسطين .

٣ - يطلب المؤتمر من دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة المبادرة إلى اتخاذ الوسائل الفعالة لإعادة النازحين من عرب فلسطين إلى بلادهم بأقرب وقت ممكن ، وإعطائهم التعويض المالى الكافى عما أصابهم من خسائر .

٤ - يقرر المؤتمر أن يرفع قرار المبايعه التي أعلنت بالإجماع في هذا المؤتمر وقرار طلب توحيد البلدين الشقيقين ، إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ، عاهل المملكة الاردنية الهاشمية ، بعد ارفض المؤتمر بلا تراخ ، وأن يتم تبليغ المقررات بجملتها إلى دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة والممثلين السياسيين في عمان .

عضو مكتب	عضو مكتب	أمين السر	نائب الرئيس	رئيس المؤتمر العربي
المؤتمر	المؤتمر	حجاج نويهض	فؤاد عطاء الله	المؤتمر الثاني
كمال حنون	حكمت التاجي			محمد على الجعبري
	الفاروقى			

Decisions taken by the 2nd Arab Palestinian
Conference held at Jericho on the 1st of
December, 1948.

1) As Palestine used to form a part of natural Syria and as the Arab World mandate was imposed thereon against the will of the people and remained in force up to the 15th of May 1948 preventing Palestine from attaining independence or joining one of the sister Arab independent countries, and in view of the fact that the people of Palestine see today in the light of the present political and military situation in Palestine that the time has come when a decisive step should be taken to safeguard their future, exercise their final self-determination and participate with adjacent Arab countries in a settled and free life, in view of all these reasons, the Conference decides that Palestine and the Transjordan Hashemite Kingdom should incorporate into one Kingdom and to acknowledge His Majesty King Abdulla ibn Hussein as the Constitutional King of Palestine.

2) The Conference thanks the Arab States for their military and political efforts paid by them for the preservation of Palestine Arabism and sacredness. The Conference hails the Arab armies now stationed in various parts of Palestine and demand from the Arab Governments to accomplish the task of liberating the country which they announced when they first entered it.

3) The Conference requests states members of the Arab League as well as U.N.O. to take an immediate and decisive action in order to enable Palestinian Arab refugees to return to their homes as soon as possible and to give them adequate reparations for their losses.

4) The Conference decides that the decisions which was unanimously taken in regard both to acknowledge His Majesty King Abdulla as King of Palestine as well as incorporation of the two sister countries must immediately on conclusion of the conference be submitted to His Majesty King Abdulla ibn Hussein, King of the Transjordan Hashemite Kingdom. It also decides that the decision as a whole should be conveyed to member states of the Arab League, U.N.O. and all diplomatic representatives at Amman.

(Sgd) Mohd. Ali Jabari (Sgd) Fouad Atalla (Sgd) Ajaaj Nouweihid
(President of the 2nd (Vice President) (Secretary)
Palestinian Arab Conference

(Sgd) Hikmat al Taji al Farouqi (Sgd) Kamal Hammoun
(Member of the Board of Conference)

الملحق (٥)

خطة أردنية فيما يتعلق بالتسوية
النهائية للمشكلة الفلسقينية *

* يوجد نص الخطة في ملف وزارة الخارجية البريطانية :

F.O. 816 / 159 XC / A 29470

5. 55/149

TOP SECRET

A TRANSJORDAN PLAN
FOR THE FINAL SETTLEMENT OF THE PALESTINE CASE
(IN THE LIGHT OF ITS PRESENT PICTURE)

Prelude

1. After the League of Arab States failed to bring about a settlement of the Palestine Case, in the form and objectives towards which the League was aiming, it has become absolutely essential, in the interests of the Palestine Arabs as well as in the interests of Transjordan itself, that this Kingdom should set her mind, as early as possible, on putting an end to the unfortunate situation prevailing at present and that it should not await, any longer, the achievement of the solution by the method of "political negotiations" followed so far by the Arab States. Such negotiations are at present confined to the discussions of the International Conciliation Commission at the Lausanne Conference and of certain other limited international circles. No real effort is being made by the Arab States to affect the future of these negotiations or their results. On the other side, the Jews are showing every energy in the field of independent action without limiting their activities exclusively to their participation in the Lausanne discussions or other forms of international attempts to solve the problem.
2. It is now evident that the Arab States, which failed in the treatment of the Palestine Case from both the political and military aspects, are suffering at present from a severe shock which compelled them to move the case from the leading position of importance to another inferior place. They have become contented with the continuance of binding themselves to this case by weak links which do not go further than taking part in the international discussions or appearing at the international conferences. And even in such a small part as they play, their interest does not seem to extend beyond questions of secondary degree such as the Arab refugees, complaints from the continuous Jewish aggressions and similar partial points which do not produce valuable effect on the main problem. It appears to the observer that the Arab States, by such a course as they are following, slip aim at covering their faces vis-a-vis the Arab and the international public opinions, without giving due care to the unceasing deterioration into which the basic case of Palestine is driving nor showing moral courage to face the problem boldly by committing themselves to a clear policy which would entail a final political settlement, the production of which has become most vital for the termination of the state of unhealthiness, anxiety and instability which now dominates Palestine and the Arab countries and for bringing to an end the conditions of misery and destitution of the Arab refugees, who are facing the serious danger of extermination.
- Furthermore, the internal troubles which most of the Arab States are having at the present time have forced the Governments of such States to turn their whole attention and endeavours to the treatment of these difficulties. This additional factor would weaken the hope that those States will, at least before a long time, be in a position to revive their energy and prospects in the service of the Palestine Cause.
3. It is perhaps an admitted fact that the position of Transjordan, in such a situation as is briefly described above, differs entirely from that of its sister countries. The family relationships, the immediate neighbourhood with long common frontiers, the very close associations and the joint and inter-mixed interests which link between Transjordan and Palestine,

/s/mko

-2-

make it extremely difficult, if not impossible, for Transjordan to reduce her concern about the course of events in Palestine, whether in the past or in the future. With such important considerations in view, it is a principal duty of Transjordan to strongly maintain its viewpoint that the final settlement, on just grounds, of the Palestine Problem is a vital matter for the interests of Transjordan and that speed in reaching such a settlement is a fundamental aim of its foreign policy, because it is something which mainly affects the very existence of the State and its future, in addition to the fact that it bears directly on the status of Palestine and the future of its destitute Arab population. In so far as those Palestine Arabs are concerned, Transjordan cannot be expected to relieve herself of her responsibility towards them nor could she convince herself that she has accomplished the task, which she undertook jointly with the other Arab League State members, of securing their liberation, self-determination and peaceful habitation in their home country.

4. The above-mentioned reasons make it incumbent upon Transjordan not to neglect her interests nor to overlook the importance of safeguarding them from exposure to loss or danger. Transjordan is, therefore, called upon to shoulder her responsibilities by an independent action, which must not yield to the assumption that any of the other Arab States will give her the amount of support enough for her feeling of safety over those vital interests. Hence the necessity arises for Transjordan to lay out a political policy of her own for the settlement of the Palestine Case, in the light of its present picture, provided that such policy should aim at certain main objectives, which the framers and executors thereof are bound to take into full consideration in order to guarantee its success to the most reasonable limit.

MAIN OBJECTIVES OF THE POLICY

5. The policy must aim at the following main objectives:-

- (a) To safeguard the vital interests of Transjordan.
- (b) To safeguard the vital interests of the Palestine Arabs and refugees.
- (c) To conform with the resolutions of the United Nations Organization.
- (d) To fall in line with the British and American policies to ensure the support of the two Governments and the British in particular.
- (e) To take precautions against possible resistance and opposition from the Arab States and the Arab League.

6. The Lausanne Conference, so far, has not given grounds for optimism. The Jews appear to be adopting an evasive attitude with the object of gaining time to approach the coming Ordinary Session of the United Nations General Assembly in September next when the Palestine question is expected to be reviewed in the light of the achievement, or otherwise, of the recommendations of the Conciliation Commission. This course is unwise since it may add fresh obstacles in the way towards the realization of Transjordan's aims. No one can foretell what the Conciliation Commission's recommendations may be nor what the General Assembly may decide after they have reconsidered the case. Furthermore, the Jews will continue their activities in the international circles. These factors may well influence the

/existing

existing legal situation and produce modifications in the Partition Scheme of November 1947 which, till now, stands as the only official measure adopted by the United Nations Organization and the only valid international decision on Palestine. If any modifications are introduced into the Scheme, they are certain to be to the advantage of the Jews.

7. The preceding arguments show that the element of "time" is not, therefore, on the side of Transjordan in so far as her Palestine policy is concerned. Thus the application of the suggested plan becomes imminent and, consequently, its enforcement should most advisably precede the conclusion of the Lausanne Conference but, definitely, the session of the General Assembly in September. The plan proposed hereafter is designed on this fundamental consideration.

THE PLAN (ITS GENERAL OUTLINES)

8. It has been mentioned above that the Partition Scheme of November 1947 is the only Resolution adopted by the United Nations General Assembly for the settlement of the Palestine Case and that it stands till this day as the only valid legal action of that International Organization. What happened, actually, was that while the Arabs refused the said Resolution at the time, the Jews for their part accepted it and declared the formation of their Independent State in Palestine on the foundation of that Resolution and by the force of its legality, on the same day on which the British Mandate over Palestine officially terminated. Transjordan was not then and still is not, a member of the United Nations Organization. She was not therefore in a qualified nor competent position to express her own views or to give her vote concerning the partition proposed in that International Theatre.

The Political Plan, as suggested below, takes this argument as one of its basic elements. The procedure is as follows:-

- (a) Transjordan declares her acceptance of the partition plan, as adopted by the General Assembly of the United Nations Organization in November 1947.
- (b) Transjordan declares, at the same time, the formal annexation of the Arab part of Palestine, as allotted under the said Plan, to the territory of Transjordan.
- (c) As from the date of annexation the Arab Section, which at present is directly under the administration of the Transjordan Government, becomes an integral part of the Kingdom and subject to its full sovereignty.
- (d) Transjordan considers the remaining sections of the Arab part of Palestine, as assigned under the Partition Plan (which sections are now in Jewish hands), as sections of Transjordan territory under Jewish military occupation. Transjordan would thus claim and demand the evacuation of those sections and the surrender thereof to the Transjordan authorities. The claim to be made to the Security Council and other competent authorities of the United Nations Organization.
- (e) It would seem necessary, at the outset, to uphold the Partition Scheme, as resolved by the General Assembly, and demand its enforcement literally, for the purpose of inviting agreement and support of the General Assembly on the consideration that it is their own Resolution and they are therefore bound to give every assistance to the measures of its execution.

/Nevertheless

-2-

Nevertheless, when the present plan proceeds through its hopeful stages and wins international backing, it may be suitable then to show readiness to negotiate with the Jews for agreement on any territorial adjustments which they may desire to make on an exchange basis.

PRACTICAL RESULTS OF THE PLAN

9. The adoption of this plan will lead to the following practical results:-

- (a) To block the way against the Jews in their efforts to procure advantageous modifications in the partition resolution on the grounds of their present military position in Palestine.
- (b) To remove the likelihood of influencing the Conciliation Commission and the General Assembly by Jewish attempts at modifying the Partition Resolution. Such likelihood would be greatly reduced when Transjordan declares its acceptance of the partition scheme in its capacity as an Arab State of direct interests in Palestine.
- (c) To terminate the provisional administrative system existing at present in the Transjordan Arab Section of Palestine and to finally subject this Section to the provisions of the Transjordan Constitution and Transjordan Legislation.
- (d) To place the Arab Section, referred to above, as from the date of its formal annexation, under the effect of the Anglo-Transjordan Treaty of Alliance, and thus to secure British military assistance in the event of any Jewish aggression on that Section.
- (e) To put Transjordan on a legitimate standing in her demand for the immediate evacuation of the remaining sections of the Arab Part of Palestine. With the acquisition of those sections, Transjordan would have well safeguarded her vital interests and guaranteed future development.
- (f) It is most unlikely that the Arab League, or any State Member thereof, would be in a position to oppose or resist those measures since they have already agreed to follow the axis of the Partition Scheme in the current Lausanne discussions. If opposition should be anticipated, in any case its effect would be insignificant indeed, as the Arab League itself, with all its combined forces, was unable to bring the Palestine Case to a more favourable conclusion.

CERTAIN DIFFICULTIES FACING THE PLAN

10. There are two main difficulties which should be taken into serious account and which should be, undoubtedly, overcome, to guarantee the success of the Plan:-

- (a) That Transjordan should be able to justify the entry into Palestine, and the presence therein, of its armed forces, in the face of the continued protests of the Jews and their supporters. Transjordan must also be able to defend her competence to enforce the annexation of the Arab Part of Palestine to its territory, in the face of the argument of "aggression" which the Jews and their supporters would likewise use to destroy the Plan.

/(b)

(b) That Transjordan should be able to persuade the British Government of the soundness of her annexation action in order to obtain the agreement of her Ally to the viewpoint that the Treaty provisions must apply to the annexed territory and, consequently, to rely on British military aid in the event of Jewish attack thereon.

11. As regards the first point, Transjordan could justify the presence of its armed forces in Palestine on the following two principal arguments:-

(a) Transjordan is a neighbouring Arab State of intimate relations with and direct interests in Palestine. Her position as such has been internationally recognized since it was always invited to take part in the discussions and conferences on Palestine, whether by the Mandatory Power during the Mandatory Regime, or by the United Nations Organization and its various Commissions, since the Mandate ended and the case fell back into the trust of the said International Organization.

(b) The entry of Transjordan forces into Palestine at the termination of the Mandate, and their presence therein till now, took place on the request and demand of the Arab population for their protection from Jewish atrocities after the British Authority ceased to exist and no Government or other form of Authority was forced to acquire responsibility for the administration of the country and the maintenance of law and order. The massacre of "Deir Yassin" will ever stand as an undeniable proof of the necessity for that protection legitimately awarded to the Palestine Arabs. Nevertheless, the Transjordan forces, in carrying out their duty, did not, at any time, exceed the territorial limits assigned to the Arabs under the Partition Scheme, nor did they, in any of their military movements, even under the most provocative circumstances, trespass over the areas allotted to the Jews under that Scheme.

12. In regard to the second point, Paragraph (b) of Article (i) of the Appendix to the Anglo-Transjordan Treaty of Alliance, dated the 15th March 1948, provides that "in the event of either of the High Contracting Parties becoming engaged in war or a menace of hostilities, each High Contracting Party will invite the other to bring to his territory or territory controlled by him, the necessary forces of all arms etc."

In view of this express provision, Transjordan possesses full right to demand the military assistance of her Ally in the event of the Arab Section being threatened by Jewish hostile action, on the grounds that that Section became a part of Transjordan territory or - in the last degree of interpretation - a territory occupied by Transjordan.

The clause in the Treaty that its provisions should be continued in the light of obligations under the United Nations Charter does not apply in this case since the action of Transjordan would be in full conformity with the resolutions of the United Nations.

A WARNING

If Transjordan does not take this last opportunity which presents itself and does not hasten to put her policy into effect, it is much feared that the Partition Plan, (after undergoing certain modifications to the Jewish advantage) may be brought into being in the shape of an Independent Arab State

/placed

-6-

placed under the auspices of the United Nations or some other form of International Trusteeship or protection. This is what the Jews want and are working for, what Russia will strongly support and what American may not be able to oppose. Needless to say that this also is what the other Arab States will positively accept.

18th July 1949

المراجع

- ١ - وثائق بريطانية غير منشورة :
- أوراق مجلس الوزراء البريطاني
- محفوظات وزارة الخارجية البريطانية . (F.O.) Foreign Office
- ٢ - وثائق منشورة :
(أ) عربية :
- القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (وزارة الخارجية المصرية ، ١٩٥٥)
(ب) إفرنجية :
— Great Britain and Egypt, 1914-1951. Information Papers No 19,R.I.I.A. (London, 1952).
— Report of the Anglo-American Committee of Inquiry regarding the problems of European Jewry and Palestine, Lausanne, 20 April 1946 (London, H.M. Stationery Office) , Miscellaneous NO.8 (1946).
— The Jewish plan for Palestine: Memoranda and statements presented by the Jewish Agency for Palestine to the United Nation's Special Committee on Palestine (Jerusalem, 1947).
— Arab Higher Committee: A Collection of Official Documents relating to the Palestine Question, 1917-1947, submitted to the general assembly of the United Nations, November, 1947.
— The Palestine Arab Case, Cairo, April 1947.
— Arab League, The problem of Palestine: Evidence submitted by the Arab Office, Jerusalem, to the Anglo-American Committee of Inquiry, March, 1946, Washington D.C., 1946.
— The political History of Palestine under British Mandate, Memorandum by H.B.M.S. government presented in 1947 to the United Nations, Special

Committee on Palestine. Jerusalem, 1947.

- Proposals for the Future of Palestine: July, 1946-February 1947. cnd. 7044, London, 1947..
- United Nations Document A/648. Report of the United Nation's Mediator Count Folke Bernadotte. New York, 1948.
- United Nation's general Assembly. 2nd Ses, Report of the United Nation's Special Committee on Palestine. Vol.I New York,1947.
- Hurewitz, J.C. (ed.), Diplomacy in the near and Middle East Vol.11 (princeton, 1956).

٣- المذكرات :

أ- عربية :

- إسماعيل صدقي : مذكراتي (القاهرة ١٩٥٠).
- عبد الله التل : كارثة فلسطين (القاهرة ١٩٥٩).
- طه الهاشمي : مفكرات عن الحرب (بغداد ١٩٤٩).
- أحمد الشقيري : أربعون عاما في الحياة العربية والدولية (بيروت ١٩٦٩).
- محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج٣ (القاهرة ١٩٧٨).
- خيرية قاسمية : فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي ج٢ . منظمة التحرير الفلسطينية (بيروت ١٩٧٥).

ب- إفرنجية :

- Abdallah, King of Transjordan, Memoirs. New Yew York , 1950.
- Abdallah, King of Transjordan, Memoirs. My Memoirs Completed. Longmans, London and New York, 1978.
- Bentwich, Norman and Helen, Mandate Memories, 1918-48 (London, 1965).
- Crossman, Richard, Palestine Mission. A Personal Record (London, Hamish Hamilton, 1947).
- Glubb, J.A., A Soldier with the Arabs (London, 1959).
- Weizmann, Chaim, Trial and Error (Schoken Books, N.Y., 1966).
- Kirkbride, Alec, From the Wings: Amman Memoirs, 1947-51 (Frank Cass, London, 1976).

٤ - مصادر مطبوعة :

أ - عربية :

- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ١ (بيروت ١٩٧٤).
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية - البريطانية ، ١٩٣٦ - ١٩٥٦ (القاهرة ١٩٦٨).
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي (الكويت ١٩٧٨).
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية . (حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت - الرسالة الثالثة والعشرون - الحولية الخامسة - ١٩٨٤ م - ١٤٠٤ هـ).
- أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين (بيروت ١٩٦١).
- جالينا نكتينا : دولة إسرائيل - خصائص التطور السياسى والاقتصادى (دار الهلال - القاهرة - بدون تاريخ).
- سيتون ولينز (م. ف) : بريطانيا والدول العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٨ ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ١٩٥٢).
- شفيق الرشيدات : فلسطين تاريخاً ... وعبرة ... ومصيلاً (بيروت ١٩٦١).
- صبحى ياسين : حرب العصابات فى فلسطين (القاهرة ١٩٧٦).
- صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر (القاهرة ١٩٧٩).
- عارف العارف : النكبة : نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ، ج ١ ، ج ٢ ، صيدا بدون تاريخ .
- عاصم الدسوقي : الصهيونية والقضية الفلسطينية فى الكونجرس الأمريكى ، ١٩٤٣ - ١٩٤٥ (الرياض ١٩٨٣).
- لوكان هيرزويج : ألمانيا النازية والعالم العربى - ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى . القاهرة ١٩٧١ .
- محمد فيصل عبد المنعم : أسرار ١٩٤٨ (القاهرة ١٩٦٨)

— ناجي علوش : المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ - ٤٨ (بيروت ١٩٦٧).

- Allen, Richard, Imperialism and Nationalism in the Fertile Crescent: Sources and prospects of the Arab-Israeli Conflict (OXford U.P., 1974).
- Allon, Yigal, The Making of Israeli's Army (Vallentine and Mitchell, London, 1969).
- Arakie, Margaret, The Broken sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy (London, 1973).
- Bar-Zohar, Michael, Ben Gurion, tr. Peter Kedron (London, Weidenfeld and Nicolson 1978).
- Ben Gurion David, Rebirth and Destiny of Israel (London, 1959).
- My Talks with Arab Leaders-The 3rd press (New York, 1973).
- Ben Halpern, The Idea of the Jewish State (Harvard U.P., 1969).
- Bernadotte, Folke, to Jerusalem-translated from the Swedish by Joan Bulman (London, Hodder and Stoughton, 1951).
- Bethell, Nicholas, The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48 (London, 1979).
- Campbell, John, Defence of the Middle East: Problems of American Policy (New York, 1961).
- Bullard, Sir Reader, Britain and the Middle East. New York, 1951.
- Cohen, Israel, Israel and the Arab World (abridged ed.) Beacon Press, Boston, 1976.
- Cohen, Michael J., Palestine-Retreat from the Mandate, the making of British Policy, 1936-1948 (London, 1979).
- Crossman, Richard, A Nation Reborn-The Israel of Weizmann and Ben Gurion (Hamish Hamilton, London, 1960)
- Darby, Philip, British Defence Policy East of Suez, 1947-1968 (R.I.I.A., Oxford U.P., London, 1973).
- Fitzsimons, Empire by Treaty: Britain and the Middle East in the 20th century (London 1965).
- Flapan, Simha, Zionism and the Palestinians (Croon Helm, 1978).
- Gabbay, Rony E., A Political study of the Arab-Jewish Conflict. (Paris, Librairie, Minard, 1959).
- Ganin, Zvi, American Jewry and Israel, 1945-48. (Holmes & Meier, N.Y. & London, 1979).
- Gilbert, Martin, Exile and Return: The Emergence of the Jewish Statehood (Weidenfeld & Nicolson 1978).
- Green, Stephen, Taking sides: America's Secret relations with a militant Israel;

- 1948-1967 (Faber and Faber, London and Boston, 1984).
- Herzog Chaim, the Arab-Israeli Wars: War and Peace in the Middle East (Arms and Armour press, London, 1982).
 - Hurewitz, J.C., The Struggle for Palestine (Greenwood Press, N.Y., 1968).
 - Hyamson, H.M., Palestine under the Mandate, 1920-48 (Methuen, Oxford U.P., 1954).
 - John, Robert and Sami Hadawi, The Palestine Diary, II, 1945-48 (The Palestine Research Center, Beirut, 1970).
 - Jones, Philip (Compiler), Britain and Palestine, 1914-48: Archival Sources for the History of the Mandate (Oxford U.P., 1979).
 - Kedourie, Elie, The Chatham House Version and other Middle Eastern Studies (Weidenfeld and Nicolson, London, 1970).
 - Id and Sylvia Haim (eds.) Zionsim and Arabism in Palestine and Israel (Frank Cass, London, 1982).
 - Khadduri, Majid, Independent Iraq, 1932-59, 2nd ed., (London, 1960).
 - Kimche, Jon and David, Both sides of the Hill: Britain and the Palestine War (Secker and Warburg, London, 1960).
 - Kirk, John, The Middle East, 1945-50 (Oxford U.P., 1954).
 - Kirkbride, Alec, A Crackle of Thorns, (John Murray, London, 1956).
 - Krammer, Arnold, The Forgotten Friendship: Israel and the Soviet Bloc, 1947-53 (Univ. of Illinois Press, 1974).
 - Kurzman, Dan, Genesis 1948: The First Arab - Israeli war (Valentine and Mitchell, London, 1970).
 - Laqueur, Walter S., History of Zionism. (London, 1972).
 - Laqueur, Walter S., The Soviet Union and the Middle East (London, 1963).
 - Laqueur, Walter S., Communism and Nationalism in the Middle East. (Routledge & Kegan Paul, London, 1956).
 - Lenczowski, The Middle East in World Affairs (Ithaca, N.Y., 1956).
 - Lielenthal, Alfred M., What Price Israel (Beirut, 1969).
 - Lucas, Noah, The Modern History of Israel (Weidenfeld & Nicolson, 1975).
 - Marlowe, John, Anglo - Egyptian Relations, 1800-53 (London, 1954).
 - Id, The Seat of P.late (Cresset Press, London, 1959).
 - Monroe, Elizabeth, Britain's Moment in the Middle East, 1914-56 (Methuen, London, 1965).
 - Nuseibeh, Hazem Zaki, Palestine and the United Nations (Quartet Books, 1981).
 - O'Ballance, Edgar, The Arab - Israeli War, 1948 (London, 1956).
 - O'Persson, Mediation and assassination: Count Bernadotte's Mission to Palestine, 1948 (Ithaca press, London, 1979).
 - Plascov, Avi, The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-57 (Fr. Cass, 1981).
 - Polk, William, David Stamler and Edmond Asfour, Backdrop to Tragedy: The Struggle for Palestine (Beacon Press, 1957.)

- Sachar, Howard, Europe Leaves the Middle East, 1936-54 (Allen Lane, London, 1974).
- Sachar, Harry, Israel - the establishment of a state (Weidenfeld & Nicolson, 1952).
- Safran, Nadav, Israel, the embattled Ally (Harvard U.P., 1978).
- Seale, Patrick, The Struggle for Syria: A Study of Post - War Arab Politics, 1945-58 (Oxford U.P., 1965).
- Speiser, E.A., The United States and the Near East (Greenwood Press, 1971).
- Stevens, Richard P., American Zionism and United States Foreign Policy (N.Y., 1962).
- Sykes, Christopher, Cross - Roads to Israel (Collins, London, 1965).
- Taylor, Alan, Prelude to Israel: Analysis of Zionist diplomacy (N.Y., 1959).
- Wilson, Evan, Decision on Palestine: How the United States came to recognize Israel (Stanford, 1979).
- Wilson, Harold, The Chariot of Israel: Britain, America and the State of Israel (Weidenfeld Nicolson, 1981).

الدوريات :

- Middle Eastern Studies (London).

المحتويات

	مقدمة
٧	الفصل الأول : سياسة حكومة العمال
٣٥	الفصل الثاني : فشل السياسة البريطانية
	وقرار إنهاء الانتداب
٦٥	الفصل الثالث : فلسطين في إطار الدفاع المشترك
	الفصل الرابع : المشكلة الفلسطينية في المجالين العربي والدولي
٩٩	
١٣٧	الفصل الخامس : بريطانيا وحرب فلسطين
١٦٩	ملاحق
١٩٧	مراجع

بَريطَانيا وفلسطَين

- اشتدت الخلافات بين الكتاب والمؤرخين والساسة حول طبيعة السياسة البريطانية تجاه فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فالعرب يحملونها مسئولية التطورات التي أدت إلى ظهور الدولة اليهودية وهزيمتهم في حرب ١٩٤٨ ، في حين أن الكتاب الصهيونيين يتهمونها بالتنكر لعودها والتحيز للعرب خدمة لأهدافها النفطية والاستراتيجية والسعى إلى وأد مشروع الدولة اليهودية . وبين هذا وذاك تحيط العواطف والنوازع والأحقاد بتفسير الأحداث بحيث يجد المؤرخ صعوبة كبرى في استشفاف الحقيقة النسبية . لهذا سعت إلى الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة بعد السماح للباحثين بذلك عقب انتهاء فترة الحظر التقليدية ومداها ثلاثون عاما . وجعلت منها العمود الفقري لهذا البحث الذي أظن أنه أول بحث موضوعي حول السياسة البريطانية لإزاء فلسطين خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٩ .
- ومن الطبيعي أن تصدم بعض الحقائق الواردة في الصفحات التالية بعض القراء العرب وبخاصة أولئك الذين يشككون ، عن جهل بطبيعة الوثائق ومن سطورها ، في مدى دقتها في تصوير الأحداث .
- ولما كانت الحكومات العربية لم تقم حتى الآن بترتيب أوراقها الرسمية والسماح بالاطلاع عليها . فإن الوثائق البريطانية لا غنى عنها لكل من يسعى إلى دراسة مختلف الموضوعات المتصلة بالتاريخ العربي الحديث والمعاصر .
- وأحب أن أنه الجميع إلى أن الحقيقة وحدها ، على مراتبها ، هي التي تمهد لنا الطريق السوي لفهم الأصول التاريخية لمشاكلنا ورسم المسار الذي من شأنه أن يساعدنا ، ولو بعد لأى . على حل قضايانا القومية على الوجه الصحيح .

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى